وزارة التعليم العالي والبحث العلمـــي

المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

قسم العلاقات الدولية

جيوبوليتيك الهجرة غير النظامية في المتوسط (2011 -2025)

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص علاقات دولية

إعداد الطالـبة:

صحبي سرين

إشـــــراف:

د.زيام عبد النور

لجنة المنـــاقشة:

د. زيـــام عبد النور	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	مشرفا ومقررا
د. ياسيـــن بولالوة	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	رئيـــــسا
د. علـــــي لوراري	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	ممتحنـــــا

الموسم الجامعي 2025-2026


بسم الله الرحمن الرحيم

الإهداء

إلى العظيمة التي لا يوفقها قول ولا يصفها شعور، إلى جنتي ومعلمتي الأولى...

أمـــــي

إلى منارة وجودي، قدوتي، يا سندي الذي استندت عليه كلما مالت بي الأيام...

أبـــــي

إلى رفيق دربي، قطعة من روحي، الكتف الذي لا يخذل...

أخـــــي

إلى صديقي الصامت الصغير، من شاركني هدوء الليل وعناء الانجاز...

قطـــي

إلى الذين لولا فيض حبهم، ودعائهم الطاهر، وصبرهم الجميل لما رأى هذا الجهد النور ... اهديكم اليوم حصاد السنين، وثمرة السهر والتعب، أضع بين ايديكم هذا العمل ليكون شاهدا على أن البذرة التي رعيتموها قد أثمرت، وان الحلم الذي بدا بخطوة قد غدا واقعا.

إلى أساتذتي الافاضل الذين انارو طريقي بعلمهم، ولكل من شد على يدي ولو بكلمة طيبة في عتمة المسير.

شكر وعرفان

إن من نعم الله علي ان يسر لي إتمام هذا الجهد العلمي، ومن باب رد الفضل لأهله أتقدم بخالص شكري وعظيم امتناني الى من أشرف على هذا العمل وتابع خطواته بكل حرص وعناية

الأستاذ الفاضل الدكتور عبد النور زيام

لقد كنت اليد الممتدة بالنصح، والعقل المنير بالتوجيه، شكرا لأنك آمنت بقدراتي، وشكرا لأنك جعلت من هذه الرحلة الاكاديمية تجربة إنسانية وعلمية لن تمحى من ذاكرتي. دمت منارة يستضاء بها، وجزاك الله عني وعن العلم خير ما يجزي عباده الصالحين، اسأل الله ان يبارك في عمرك، وان يمتعك بموفور الصحة والعافية ويزيدك علما ورفعة.

وامتداداً لقول رسول الله ﷺ: «مَنْ لَمْ يَشْكُرِ النَّاسَ لَمْ يَشْكُرِ اللهَ»

يطيب لي أن أتقدم بخالص شكري وتقديري العميق إلى الأستاذ الفاضل **الدكتور ناصر عامر** الذي غمرني بنبل أخلاقه، ولم يبخل عليّ بنصحٍ أو توجيه، فجزاه الله عني خير الجزاء وأدام عليه الصحة والعافية.

المقدمة

المقدمة

تعد منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط تاريخيا وإلى يومنا هذا، واحدا من أكثر المجالات الجغرافية حيوية وحساسية في هندسة العلاقات الدولية، فهذا الفضاء المائي الفريد لا يشكل مجرد فاصل جغرافي بين بيئات متباينة، بل يمثل حلقة وصل استراتيجية تتداخل فيها المصالح الأمنية والسياسية والعسكرية للقوى الإقليمية والدولية على حد سواء. وفي ظل التحولات المتسارعة التي تشهدها البيئة الأمنية المعاصرة، برزت ظاهرة الهجرة غير النظامية كواحدة من أعقد القضايا العابرة للحدود، حيث تجاوزت أبعادها الإنسانية والديمغرافية التقليدية لتتحول الى رهان جيوسياسي ومحرك رئيسي في صياغة الاستراتيجيات الأمنية ورسم ملامح التفاعلات بين ضفتي المتوسط. إن هذا التحول البنيوي في طبيعة الظاهرة يفرض الانتقال من المقاربات الكلاسيكية التي تختزل الهجرة في أسبابها الاقتصادية أو التنموية، نحو تبني عدسة تحليلية جيوبوليتيكية تركز على تفكيك التفاعل المعقد بين الجغرافيا السياسية وحركة البشر، ودراسة كيف تتحول المسارات والممرات البحرية والبرية الى مسرح للصراع على النفوذ وبناء المقاربات الأمنية المتعارضة.

ويتضاعف الوزن الجيوسياسي لظاهرة الهجرة غير النظامية في الفضاء المتوسطي بالنظر الى طبيعة البيئة الأمنية المحيطة بها، والتي تتميز بنشوء تهديدات غير نمطية عابرة للحدود الوطنية، حيث بات هذا الملف متشابكا بشكل وثيق مع معضلات أمنية واستراتيجية غاية في التعقيد. ومن هذا المنطلق، تظهر الحاجة الملحة لبحث الروابط القائمة بين تدفقات الهجرة غير النظامية وتنامي نشاطات الجريمة المنظمة العابرة للحدود التي تقوض سيادة الدول وقدرتها على ضبط إقليمها الجغرافي. كما يبرز في هذا السياق الدور المحوري الذي تلعبه شبكات تهريب المهاجرين والاتجار بالبشر، والتي تحولت الى اقتصاديات ظل موازية تؤثر في الاستقرار الإقليمي، فضلا عن المخاوف المستمرة من تقاطع هذه الممرات الرخوة مع تحركات التنظيمات الإرهابية واستغلالها لحالة السيولة الأمنية في بعض مناطق العبور والمصدر، مما يضع صانع القرار الاستراتيجي أمام تحديات مركبة تتداخل فيها حماية الحدود بضروريات الامن القومي والإقليمي.

إن فهم هذه الديناميكيات المتشابكة في منطقة المتوسط يتطلب تشريحا دقيقا للمواقف والسياسات الاستراتيجية التي تتبناها مختلف الأطراف الفاعلة، سواء كانت دول المصدر او دول العبور، او دول المقصد النهائي. فالمجال المتوسطي يشهد تجاذبا حادا بين مقاربة امنية غربية تسعى الى عسكرة الحدود وتصدير المقاربة الحمائية نحو الجوار الجنوبي، وبين مقاربات دول الجنوب التي تحاول التعامل مع أعباء تدفقات بشرية هائلة تؤثر على استقرارها الداخلي وتضعها امام التزامات دولية وإقليمية معقدة. ومن ثم، فإن دراسة الهجرة غير النظامية من منظور جيوسياسي لا تسعى إلى رصد الأرقام والاحصائيات بل تهدف الى غمر البحث في عمق التفاعلات السياسية والأمنية، وتحليل أبعاد القوة والنفوذ، واستشراف مآلات الاستقرار الاستراتيجي في هذا الحوض المغلق الذي يمثل تاريخيا مرآة عاكسة للتوازنات الأمنية العالمية.

إشكالية الدراسة وفرضيتها:

أحدثت الهجرة غير النظامية تحولا كبيرا في الجغرافيا السياسية للبحر الأبيض المتوسط، حيث لم تعد مجرد حركة بشرية، بل تحولت الى ملف جيوسياسي وأداة للضغط السياسي والتنافس على النفوذ بين ضفتي المتوسط، مما أثر مباشرة على العلاقات الدولية وتوازنات القوة في المنطقة، وعليه تبرز الإشكالية الآتية:

كيف يسهم العامل الجيوبوليتيكي في تشكيل ديناميكيات الهجرة غير النظامية عبر المتوسط، وما أثره في إعادة إنتاج مساراتها وتداعياتها الأمنية والسياسية؟

وبالنظر الى تعقيد الدراسة، تطرح الدراسة مجموعة من التساؤلات الفرعية التي تساعد على تفكيك ابعاد الظاهرة:

- ❖ كيف ساهمت المسارات الجغرافية والمقاربات النظرية في تشكيل الابعاد الجيوبوليتيكية للهجرة غير النظامية في المتوسط؟
- ❖ كيف تؤثر التداعيات الجيوبوليتيكية للهجرة غير النظامية في صياغة السياسات والشراكات الأمنية بين دول ضفتي المتوسط؟

❖ الفرضية:

تنطلق هذه الدراسة من فرضية مفادها أن الهجرة غير النظامية نحو أوروبا عبر المتوسط ليست ظاهرة ظرفية، بل بنية جيوبوليتيكية مستمرة تتغذى من التفاوتات البنيوية بين الشمال والجنوب، ومن محدودية نجاعة السياسات الأوروبية القائمة على الردع، مما يؤدي الى إعادة إنتاج الظاهرة بأشكال ومسارات أكثر تعقيدا.

❖ الأهمية العلمية والعملية للدراسة:

تكتسي هذه الدراسة أهمية علمية وعملية بالنظر الى تصاعد ظاهرة الهجرة غير النظامية في الفضاء المتوسطي وتحولها الى أحد ابز القضايا الجيوبوليتيكية والأمنية المعاصرة. فمن الناحية العلمية، تسعى الدراسة الى اثراء الادبيات الاكاديمية المتعلقة بالعلاقة بين الجيوبوليتيك والهجرة غير النظامية، من خلال تحليل الابعاد السياسية والأمنية والاقتصادية للظاهرة، وإبراز انعكاساتها على العلاقات بين دول الضفتين الشمالية والجنوبية للمتوسط.

أما من الناحية العملية، فتنبع أهمية الدراسة من ارتباطها بواقع دول المتوسط، خاصة في ظل تنامي التدفقات البشرية غير النظامية وما تفرضه من تحديات امنية وتنموية وإنسانية. كما يمكن ان تفيد نتائج الدراسة الباحثين وصناع القرار في فهم ديناميكيات الظاهرة واستشراف

السيناريوهات المستقبلية المرتبطة بها، بما يساعد على صياغة سياسات أكثر فاعلية وتوازنا في التعامل مع ملف الهجرة.

❖ أسباب اختيار الموضوع:

أولا: الأسباب الذاتية:

- يرجع اختيار هذا الموضوع الى الاهتمام الشخصي بالقضايا الجيوبوليتيكية والتحولات التي يشهدها الفضاء المتوسطي خاصة ما تعلق بظاهرة الهجرة غير النظامية.
- القناعة بان الهجرة غير النظامية لم تعد مجرد تنقل بشري بل أصبحت مرتبطة بالاعتبارات الجيوبوليتيكية ومسارات النفوذ والتفاعلات الأمنية.
- الرغبة في فهم انعكاسات الظاهرة على العلاقات بين دول الضفتين الشمالية والجنوبية للمتوسط.

ثانيا: الأسباب الموضوعية:

- تنامي ظاهرة الهجرة غير النظامية في منطقة المتوسط وتحولها الى احدى القضايا الدولية المعقدة التي تتداخل فيها الابعاد الأمنية والسياسية والاقتصادية والإنسانية.
- تزايد اهتمام الاتحاد الأوروبي بملف الهجرة غير النظامية من خلال تبني سياسات ومقاربات جديدة تهدف الى الحد من تدفقات المهاجرين عبر المتوسط، الامر الذي جعل الظاهرة محورا أساسيا في العلاقات المتوسطية.
- الحاجة الى دراسة الهجرة غير النظامية من منظور جيوبوليتيكي يفسر ارتباط مسارات الهجرة بالتحولات الإقليمية والدولية، ويساهم في فهم طبيعة التفاعلات القائمة بين دول المصدر، العبور والاستقبال.

❖ مناهج الدراسة:

1. المنهج التاريخي: استنادا على هذا المنهج باعتباره أداة لضمان فهم الخلفيات الزمنية والسياسية والأمنية التي سبقت ورافقت تطور ظاهرة الهجرة غير النظامية في حوض البحر الأبيض المتوسط، سواء على مستوى التحولات الهيكلية التي شهدتها دول المنبع والعبور في المنطقة المغاربية، او تتبع مسارات القوانين والاتفاقيات الأمنية المشتركة. ويسمح هذا المنهج بتتبع تطور الظاهرة وتغير طبيعتها منذ مطلع الالفية الحالية، مرورا بالمحطات المفصلية التي عرفت فيها تدفقات الهجرة تحولا استراتيجيا وتوسعا في المسارات البحرية والبرية، وصولا الى محطات التنسيق الأمني والسياسي الراهن، مما يساعد في فهم الديناميات الإقليمية والدولية التي شكلت البيئة الجيوسياسية الحالية لحوض المتوسط وكيفية تفاعل فواعله مع هذا الملف.

2. المنهج الاحصائي: تم توظيف هذا المنهج لتحليل البيانات الكمية والمؤشرات الرقمية المرتبطة بتدفقات الهجرة غير النظامية عبر مختلف المنافذ والمسارات المتوسطية نحو القارة الأوروبية. وتبرز أهمية هذا المنهج في توفير صورة دقيقة وموضوعية حول أحجام التدفقات البشرية، أعداد المهاجرين، نسب الفئات الديمغرافية، وحجم التمويلات الموجهة لمشاريع إدارة الحدود ومكافحة الهجرة. مع الاستناد في ذلك الى بيانات ومصادر رسمية ووطنية، وتقارير المنظمات الدولية كالمنظمة الدولية للهجرة (IOM). ويساهم هذا المنهج في دعم التحليل النظري بمعطيات كمية تكسب الدراسة موضوعية وتوازنا بين التفسير الكيفي والتحليل الرقمي.

3. المقاربة الجيوبوليتيكية: استنادا على هذه المقاربة باعتبارها الأداة المحورية والركيزة الأساسية في هذه الدراسة، لربط المعطيات الجغرافية الثابتة والمتغيرة بحوض البحر الأبيض المتوسط كالامتداد الساحلي، القرب الجغرافي، والمنافذ البحرية بالقرارات والسياسات الاستراتيجية والأمنية للدول. وتسمح بتفكيك كيفية تحول المجالات الجغرافية ومسارات التدفق البشرية الى ساحات للتنافس، الضغط، والمساومة السياسية بين دول الضفة الجنوبية ودول الضفة الشمالية، مما يساهم في فهم أثر الجغرافيا الفيزيائية في رسم وتوجيه تفاعلات القوة حول ملف الهجرة غير النظامية.

4. المنهج التحليلي: اعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي لتفسير المعطيات المرتبطة بالظاهرة من خلال تحليل العلاقات القائمة بين المتغيرات الجيوسياسية والأمنية والاقتصادية المؤثرة في مسارات الهجرة وتداعياتها، بما يسمح بفهم أعمق لأبعاد الظاهرة واستشراف اتجاهاتها المستقبلية.

❖ الدراسات السابقة:

- **الدراسة الأولى:**

أنجز الباحثان مهدي فتاك ولامية حروش دراسة أكاديمية سنة 2025 تحت عنوان "جيوسياسية الهجرة غير النظامية في المتوسط" منشورة بجامعة قاصدي مرباح ورقلة. تناولت الدراسة الابعاد الجيوسياسية للهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط، من خلال تحليل تأثير تدفقات المهاجرين على العلاقات بين دول الضفتين الشمالية والجنوبية. إضافة الى دراسة ارتباط الظاهرة بالتحولات الأمنية والسياسية والاستراتيجية داخل المجال المتوسطي. واعتمدت الدراسة على تحليل متعدد الابعاد شمل الجوانب التاريخية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية، كما ركزت على السياسات الأوروبية في إدارة الحدود والهجرة، ومدى انعكاسها على الامن الإقليمي والتوازنات المتوسطية. استفادت الدراسة الحالية من هذه الدراسة في فهم المقاربة الجيوسياسية للهجرة غير النظامية داخل الفضاء المتوسطي الا انها تختلف عنها من حيث تركيزها على تحليل الهجرة غير النظامية كأداة لإعادة تشكيل موازين القوى والنفوذ في المتوسط، مع دراسة أعمق لدور الفواعل الإقليمية والدولية وتأثير سياسات إدارة الهجرة على الجيوبوليتيك المتوسطي.

- **الدراسة الثانية:**

أنجز الباحث عبد القادر زروقي سنة 2022 مذكرة ماستر بجامعة العربي بن مهيدي أم البواقي تحت عنوان "السياسات الأوروبية تجاه الهجرة غير النظامية في حوض المتوسط". هدفت الدراسة الى تحليل السياسات التي اعتمدها الاتحاد الأوروبي لمواجهة الهجرة غير النظامية في منطقة المتوسط، مع التركيز على آليات الضبط الحدودي والتعاون الأمني مع دول الجنوب

المتوسطي، إضافة الى دراسة ابعاد الظاهرة وانعكاساتها على الامن والاستقرار الإقليمي. وقد استفادت الدراسة الحالية من هذه المذكرة في فهم طبيعة السياسات الأوروبية في إدارة الهجرة غير النظامية داخل الفضاء المتوسطي، الا انها تختلف عنها من حيث تركيزها على البعد الجيوبوليتيكي للهجرة باعتبارها أداة للتأثير في العلاقات الدولية وإعادة تشكيل التوازنات الاستراتيجية بين دول المتوسط، وليس فقط كملف أمني مرتبط بحماية الحدود.

❖ **تقسيم الدراسة: للإجابة على الإشكالية المطروحة تم تقسيم الدراسة الى فصلين:**

1. **الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للهجرة غير النظامية في الفضاء المتوسطي**

خصص هذا الفصل لبناء القاعدة المعرفية والنظرية الكفيلة بتفكيك الظاهرة، حيث تم التركيز فيه على ضبط الدلالات المفاهيمية لظاهرة الهجرة غير النظامية والجيوبوليتيك وتتبع مسارها والتراكم التاريخي لتطورها في حوض المتوسط، مع تشريح ديناميكيات حركتها من خلال رصد العوامل الدافعة والفواعل الإقليمية المتداخلة والمسارات الجغرافية التي تسلكها التدفقات، وصولا الى اسقاط الأطر والنماذج النظرية المفسرة للظاهرة وعلى راسها مقاربة الأمننة التي تشكل النواة التفسيرية لخلفيات التعامل مع هذا الملف.

2. **الفصل الثاني: الهجرة غير النظامية في الفضاء الاورومتوسطي: التداعيات، السياسات والآفاق المستقبلية:**

انتقل هذا الفصل الى الشق التحليل والتطبيقي والاستشرافي للبحث, حيث ركز ككل على تفكيك التداعيات الجيوبوليتيكية المختلفة والأمنية المباشرة التي تفرزها الظاهرة على معادلة الاستقرار في حوض المتوسط و مع تقييم وفحص السياسات والاستراتيجيات الأمنية والردعية المتبعة من طرف دول الضفتين الشمالية والجنوبية وطبيعة الاتفاقيات المشتركة بينهما, لينتهي الفصل بتقديم قراءة استشرافية مبنية على أسلوب تحليل السيناريوهات لرسم الملامح المستقبلية المحتملة لظاهرة الهجرة في أوروبا بآفاق عام 2030 بناءا على حركية المعطيات الراهنة.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للهجرة غير النظامية في الفضاء المتوسطي

يعد حوض البحر الأبيض المتوسط واحدا من أكثر المناطق الجيوسياسية تعقيدا في العالم، حيث تتقاطع فيه المصالح الأمنية والسياسية والاقتصادية بين ضفتيه الشمالية والجنوبية. وتأتي ظاهرة الهجرة غير النظامية لتشكل أبرز التحديات التي تعيد رسم التفاعلات بين الفواعل الدولاتية وغير الدولاتية في هذا المجال الحيوي.

بناءا على ذلك يسعى هذا الفصل إلى تفكيك البنية التحتية لهذه الظاهرة من خلال مستويات تحليلية متكاملة، تبدأ بضبط الإطار المفاهيمي وتحديد الدلالات الدقيقة للهجرة غير النظامية وما يتقاطع معها من مفاهيم جيوبوليتيكية لرفع أي لبس اصطلاحي. ويستمر التحليل نحو سبل أغوار القوى المحركة للظاهرة عبر رصد أسبابها البنيوية ودوافعها العميقة، مع تشخيص طبيعة الفواعل المؤثرة في مساراتها والمقايضات الجيوسياسية المرتبطة بها. وصولا في الختام إلى استعراض المقاربات النظرية والتحليلية التي حاولت تفسير هذه الظاهرة، بما يسمح باستشراف التوجهات الأمنية والقانونية التي تحكم التعامل مع هذا الملف الشائك في الحوض المتوسطي.

المبحث الأول: المقاربات المفاهيمية والتراكم التاريخي للظاهرة

المطلب الأول: ماهية الجيوبوليتيك

تزامن التطور العلمي و المعرفي في حقل العلاقات الدولية مع ظهور أطر معرفية و نظريات عديدة لتفسير التفاعلات الدولية سواءً في ابعادها الصراعية أو التعاونية، ومن منطلق ان لكل ظاهرة سياسية في الطبيعة قانون يُفّسرها ومهمة الباحث هو البحث عن هذا القانون، انطلاقاً من هذا، ساهم بعض مفكري وباحثي القرن التاسع عشر، في ميلاد علم جديد في حقل العلاقات الدولية ساهم في تفّسير الأوضاع الدولية وفق قانون "الأرض" أو "الجغرافيا" سواءً من الناحية النظرية أو التطبيقية بمساهمته في رسم و صياغة التوجهات الخارجية للدول ألا و هو "علم الجيوبوليتيك."

تضرب جذور الفكر الجيوبوليتيكي في أعماق التاريخ، في علاقة السياسة بالأرض أو الفضاء الجغرافي، إلى العصور القديمة، وبالرغم من تباين توجهات الفلاسفة والمؤرخون الأوائل، وأفكارهم الا انهم اجمعوا على وجود علاقة وطيدة بين الموقع الجغرافي للدولة وسياستها، وهو ما وضع اللبنات الأولى لما يعرف اليوم ب "الجيوبوليتيك"، أو "الجيوسياسية".[1]

تعد دراسة **رودولف كيلين** اول محاولة علمية لوضع أسس هذا العلم وفرضياته ففي عام 1917 طرح كتابه تحت عنوان "الدولة كمظهر من مظاهر الحياة", حين عرفه على انه **"دراسة البيئة الطبيعية للدولة،**

وان اهم ما تعني به الدولة هو القوة، كما ان حياة الدول تعتمد على التربية والثقافة والاقتصاد والحكم وقوة السلطان" [2]

من جهة أخرى يرى قطاع عريض من الباحثين بأن المؤسس الفعلي للجيوبولتيك هو المفكر الألماني **"فريدريك راتزل"** الذي يلقب بـ "ابو الجيوبوليتيك" حين نبه إلى الآثار "الحتمية" للأوضاع الجغرافية في تشكيل خصائص وسلوك المجتمعات البشرية، ومن ثم إلى علم جديد يتعين أن يرتكز عليه علم السياسة ، ويعد راتزل أول من درس وعالج المكان والموقع معالجة أصولية مقارنة بين الدول، حيث أكد على وجود ترابط وثيق بين القوى القارية والقوى السياسية، فالمساحة الكبيرة والموارد التي تتيحها المساحةً تؤدي دور هاماً عند راتزل في نشأة و تدعيم القوى السياسية [3]

ونظرا لتعدد الزوايا والمنطلقات الفكرية التي نظر من خلالها الى هذا العلم فقد تباينت المفاهيم والتعاريف التي صيغت له ويمكن رصد أبرز هذه الرؤى بالرجوع الى الآراء الآتية:

[1] رضوان بوهيدل، "الجيوسياسة (الجيوبوليتيك): من الفكر إلى الأداة"، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، العدد 2 (2016): 218.
[2] موسى الزعبي، الجيوسياسية والعالقات الدولية: أبحاث في الجيوسياسية وفي الشؤون والعلاقات الدولية المتنوعة (دمشق: مكتبة الأسد، 2004).
[3] سهاد اسماعيل خليل العزاوي، "الجيوبوليتيك: فلسفة المكان وأثرها في الأداء الاستراتيجي للدولة إيران وتركيا"، مجلة تكريت للعلوم السياسية، شوهد في 5 افريل 2026، https://political-encyclopedia.org/library/7789

- عرّفها المفكر **كارل هوسهوفر** بوصفها: "دراسة علاقات الأرض ذات المغزى السياسي، بحيث ترسم المظاهر الطبيعية لسطح الأرض، الإطار الجيوبوليتيكي الذي تتحرك فيه الأحداث السياسية".

- أما من منظور **فيرناند بروادال (Fernand Braudel)** فالجيوسياسية هي "دراسة السياسة في فضاء جغرافي وإطار زمني، حيث تجيب على سؤالين مهمين الأول متعلق بمفهوم القوة والثاني حول تموقع هذه القوة."

- وفي سياق متصل يذهب **بيار غالوا (Pierre Gallois)** الى اعتبارها: "أنها دراسة العلاقات الموجودة ما بين السياسة القائمة على أساس القوة على المستوى العالمي وإطارها الجغرافي"[1], وهو تقريباً نفس ما توصل إليه **مورو دوفارج (Moreau Defarges)** عندما قال إن "التحليل الجيوسياسي لا يمكن يتم دون تحليل مسبق للأرض كحقل واسع ووحيد للمناورة"

- وفي ذات السياق يبرز تعريف **نيكولاس سبيكمانNicholqs Spykman** صاحب نظرية "الريملاند" فقد اعتبر الجيوبولتيك بمثابة " تخطيط لسياسة امن البلد بتوظيف العوامل الجغرافية " منطلقاً من تساؤل جوهري حول ماهية السياسة الافضل للبلد وفق المعطيات والعوامل الجغرافية الخاصة به؟، وقد اجاب عنه في كتابه جغرافيا السلام عام 1944 بقوله " مختلف الدول تبحث عن الاستقلال والسلام، وليس التوسع الإقليمي" [2] [3]

من خلال تحليل المفاهيم السابقة نجد ان الجيوبوليتيك يتكون من أربع ركائز إذا ما تضافرت شكلت القدرة الوطنية في تحقيق المصالح وهي: المكان (الجغرافيا)، السياسة (التنظيم والتخطيط) ، التوظيف (الاستخدام الأمثل للموارد وإدارة القدرات)، والرؤية (فلسفة صانع القرار لتوجيه الدولة).

[1] Pierre Gallois, Géopolitique: les voies de la puissance (Paris : Edition Plon,1990)

[2]

[3] العزاوي، "الجيوبوليتيك: فلسفة المكان"، 32

التعريف الاجرائي للجيوبوليتيك:

" هي العلم الذي يدرس كيف تؤثر **الجغرافيا** (الموقع المساحة والموارد) على **القرار السياسي** للدولة وكيف تستخدم الدولة هذه العناصر الطبيعية لتعزيز قوتها وتحقيق مصالحها على الساحة الدولية".

المطلب الثاني: التأصيل المفاهيمي للهجرة والهجرة غير النظامية

تمثل الهجرة واقعا معاشا يمس ملايين الافراد عبر العالم، وهي قضية محورية تتصدر اهتمامات الحكومات، المنظمات الدولية، والمجتمع المدني على حد سواء. لذا تبرز الحاجة الملحة لصياغة لغة اصطلاحية مشتركة وموحدة لتعزيز الفهم المشترك للعديد من المفاهيم المرتبطة بالهجرة، مما يساهم بفاعلية في رفع مستويات التعاون والتنسيق بين كافة الأطراف الفاعلة في هذا المجال.[1]

أولا: تعريف الهجرة:

1) التعريف اللغوي:

الهجرة في اللغة: من الهَجْر ضد الوصل، وهُما يَهْتَجِران ويَتَهاجَران: يتقاطَعان، والتَّهاجُر التَّقاطُع، والهَجْرُ المُهاجَرَةُ إلى القُرى، وهَجَرَ الشيء وأهْجَرَه: تَرَكَهُ، وهَجَر الرجلُ هَجْرًا إذا تَباعَدَ ونأى. والهجرة، بالكسر والضم: الخُروجُ من أرضٍ إلى أخرى .والهِجْرتان: هجرةٌ إلى الحبشة، وهجرةٌ إلى المدينة. وذو الهِجْرَتَيْن: مَن هاجَرَ إليهما.[2]

فالهجرة كلمة مشتقة من فعل هاجر، يهاجر الذي يعني ترك الشيء أو أعرض عنه بينما في سياقنا هذا فيقصد بها الخروج من أرض إلى أخرى.[3]

[1] المنظمة الدولية للهجرة، المصطلحات الأساسية للهجرة: عربي – إنكليزي – فرنسي (القاهرة: المنظمة الدولية للهجرة، 2020)
[2] عبيد أحمد الهادي عثمان، "الهجرة غير الشرعية وأحكامها في الفقه الإسلامي"، مجلة الشريعة والقانون (كلية الشريعة والقانون، جامعة الأزهر) العدد 39 (أفريل 2022) : 506.
[3] صلاح الدين عمر باشا وأديب باغ، المدخل لدراسة الجغرافيا البشرية (دمشق: مطبعة جامعة دمشق، 1963)

وبالمقارنة مع اللغة الإنجليزية، نجد أن مصطلح "هجرة" بالعربية يقابله ثلاث مصطلحات دقيقة:

- Migration: يشير إلى مفهوم الانتقال أو الحركة المستهدفة بصفة عامة، سواء داخل الدولة او خارجها.

- Emigration : يركز على حركة الهجرة من منظور "بلد المنشأ"، أي فعل المغادرة والارتحال الى الخارج.

- Immigration : يستخدم لوصف الحركة ذاتها ولكن من منظور "بلد المقصد", حيث يشير الى دخول المهاجرين واستقرارهم في المجتمع المضيف.

كما نجد توافقا في الجذور اللغوية الغربية (**الإنجليزية، الفرنسية، الألمانية، الإيطالية والإسبانية**)، حيث تعود جميعها الى الأصل اللاتيني "Migrare" أو " Migration" والذي يعني وفقا للقواميس الغربية: **"الانتقال من بلد أو مكان أو محل إلى آخر".**

وبناءا عليه، يمكن صياغة تعريف لغوي جامع للهجرة بأنه: **" الفعل الجوهري المتمثل في خروج وانتقال الأفراد من مكان إقامتهم إلى أماكن أخرى، بما يستتبعه ذلك من تغيير للمنطقة الجغرافية ".**[1]

2) التعريف الاصطلاحي:

يرى معجم العلوم الاجتماعية أن مصطلح الهجرة يستخدم للدلالة على التحركات الجغرافية للأفراد أو الجماعات البشرية. أما من منظور ديموغرافي فقد ورد في المعجم الصادر عن قسم الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة تعريف أكثر دقة ويقول: "الهجرة شكل من أشكال انتقال السكان من أرض تدعى المكان الأصلي أو مكان المغادرة إلى أخرى تدعى مكان الوصول أو المكان المقصود ويتبع في ذلك تبدل في محل الإقامة[2]"

[1] سعد الدين مشاور وفوزية شنافي، "تطور مفهوم الهجرة: من ظاهرة سوسيو-اقتصادية إلى ظاهرة أمنية - قراءة في تحول المفهوم -"، مجلة رفوف، مج 10، ع 1 (أفريل 2022): 195-194

[2] عبد الله عبد الغني غانم، المهاجرون: دراسة سوسيو أنثروبولوجية، ط1،(الإسكندرية:المكتب الجامعي الحديث،2002)،18.

3) أنواع الهجرة:

تتعدد اشكال الهجرة وتتنوع انماطها تبعا للزاوية التي ينظر من خلالها الى هذه الظاهرة.

ويمكن تصنيف هذه الأنواع وفق مجموعة من المعايير الجوهرية ندرجها في الجدول التالي:

جدول رقم (01): معايير وتصنيفات الهجرة:

المعيار	التصنيف
الدوافع	- الهجرة الطوعية: هي التي تتم بمحض إرادة الافراد او الجماعات حيث يقرر المهاجر ترك موطنه الأصلي اختياريا بحثا عن ظروف معيشية أفضل. - الهجرة القسرية: غالبا ما تكون نتيجة عنف قد يمارس ضد الأفراد والجماعات كالحروب واحتلال الأراضي والتعذيب والإرهاب والفقر...
المدة	-الهجرة المؤقتة: وهي الهجرة التي تكون لفترة محدودة. -الهجرة الدائمة : وهي غالبا ما تكون نهائية على الأقل لا يعود المهاجر بعدها إلى موطنه الأصلي إلا بعد فترة طويلة من هجرته
الحجم	-الهجرة الفردية: ويقتصر هذا النوع من أنواع الهجرة على فرد واحد. -الهجرة الجماعية: يشترك فيها عدد من الأفراد أو الأسر، وتنتج غالبا من الغزو . والاحتلال أو الكوارث الطبيعية أو الحروب الأهلية...إلخ
المكان	-الهجرة الداخلية: وهي تحدث داخل الحدود الجغرافية والسياسية للدولة الواحدة وهذا النوع لا يتطلب تأشيرات أو إذن مسبق للانتقال من منطقة إلى أخرى. -الهجرة الخارجية: وهي الهجرة التي يعبر فيها المهاجر الحدود الجغرافية أو السياسية من دولة معينة إلى دولة أخرى بهدف الإقامة الدائمة أو المؤقتة
الشرعية	الهجرة الشرعية: وهي الهجرة التي تتم وفقا للقوانين والقواعد القانونية الدولية للهجرة الهجرة غير الشرعية: وهي الهجرة غير النظامية التي تخالف القوانين والقواعد الدولية للهجرة

المصدر: سعد الدين مشاور وفوزية شنافي، "تطور مفهوم الهجرة: من ظاهرة سوسيو-اقتصادية إلى ظاهرة أمنية - قراءة في تحول المفهوم -"، ص. 199

ثانيا: تعريف الهجرة غير الشرعية:

1) أولا التعريف للغوي:

تأتي " غير الشرعية " في اللغة وصفا للهجرة التي تقع خارج إطار ما احله القانون او اجازه الشرع والنظام. والشرعية مشتقة من " شرع" أي سن نهجا ووضع قواعد واضحة. بذلك تشير الهجرة غير الشرعية لغويا الى الانتقال الذي يتم بمخالفة الأصول والقواعد القانونية والمنظمة لحركة الافراد.

2) ثانيا: التعريف الاصطلاحي:

تعرف الهجرة غير القانونية اصطلاحا بانها:" انتقال الشخص عن طريق البر أو البحر من إقليم دولته أو الدولة المقيم فيها إلى إقليم دولة أخرى، بقصد الإقامة الدائمة في هذه الدولة الأخيرة، وهذ الانتقال يكون عادةً بالمخالفة لقوانين ولوائح الدولة المعنية بتنظيم شؤون الأجانب المنتقل إليها أو بالدخول بطريقة شرعية، ومن ثم كسر مدة الإقامة المسموح بها في هذا البلد، وتسمى الإقامة فهذه الحالة غير الشرعية " [1]

في هذا السياق تذهب **وكالة الأمم المتحدة للهجرة** الى تعريفها بانها: "انتقال الأشخاص بعيداً عن مكان إقامتهم المعتادة، سواء عبر الحدود الدولية أو داخل دولة ما."[2]

كما تعرفها **منظمة الأمم المتحدة** بأنها " دخول مقنن لفرد من دولة إلى دولة أخرى عن طريق البر أو البحر أو الجو، ولا يحمل هذا الدخول أي شكل من تصاريح الإقامة الدائمة أو المؤقتة، كما يعني عدم احترام المتطلبات الضرورية لعبور حدود الدولة "[3]

وبمفهوم أكثر تبسيطا يمكن تعريف **الهجرة غير الشرعية** أيضا بأنها " تلك العملية التي تتم وفق إطار غير قانوني يخالف التشريعات والقوانين المعمول بها في تنظيم دخول الأجانب إلى الإقليم السيادي لدوله ما"، ويتضح لنا من خلال هذا التعريف أن مصطلح الهجرة يستخدم عادة

[1] المهدي، "الهجرة غير الشرعية"،6.
[2] المنظمة الدولية للهجرة، معجم مصطلحات الهجرة، سلسلة الهجرة رقم 34 (جنيف: المنظمة الدولية للهجرة، 2019)، 41.
[3] رضوان بواب وفتيحة حنك، "الهجرة غير الشرعية لدى الشباب الجزائري (تشخيص للأسباب، الانعكاسات، الحلول)،" مجلة الأكاديمية للبحوث في العلوم الاجتماعية 4، العدد 2 (2020): 390.

للإشارة إلى جميع التحركات المكانية مع الأخذ في الاعتبار بأنه سيترتب عليها التغير النسبي أو الضمني في أماكن الإقامة والمعيشة، وكذلك العادات والتقاليد، وصولا الى المتغيرات المناخية.[1]

3) التعريف الاجرائي:

بناءا على ما سبق يمكننا تعريف **الهجرة غير الشرعية** اجرائيا بانها الحالة التي يتم فيها دخول الفرد إلى إقليم دولة ما عبر منافذها الرسمية باستخدام وثائق أو تأشيرات مزورة، أو التسلل عبر الحدود البرية أو البحرية أو الجوية للبلاد دون تصريح قانوني مسبق. كما تشمل هذه الحالة المهاجرين الذين دخلوا البلاد بطريقة شرعية ولكنهم استمروا في الإقامة بعد انتهاء صلاحية تأشيراتهم، مما يجعل وجودهم مخالفا للأنظمة المعمول بها. ومن الأهمية الإشارة الى ان الهجرة غير الشرعية نادرا ما تكون فعلا فرديا معزولا، بل غالبا ما تتضمن مجموعات.

وفي السياق العربي السوسيولوجي تبرز عبارة **" الحرقة "** كأكثر المصطلحات شيوعا وتداولا لوصف هذه الظاهرة، وهي تسمية ذات دلالة رمزية عميقة اذ تعكس رغبة المهاجر في "حرق" كافة الوثائق والروابط الرسمية التي تربط بأصوله وهويته الوطنية سعيا وراء صياغة هوية جديدة في دول الاستقبال وأملا في واقع معيشي مختلف.

4) التعريف القانوني للهجرة غير الشرعية:

يستخدم مفهوم الهجرة غير الشرعية -بمعناه القانوني الأول- لوصف انتقال الفرد أو الجماعة من مكان إلى آخر بطرق سرية تخالف القوانين المنظمة للهجرة دوليا. وبناءا عليه المصطلح ينصرف الى مخالفة القواعد القانونية التي تضعها الدول لتنظيم حركة الأفراد وتنقلاتهم عبر اقاليمها، فالمهاجرين غير الشرعيين هم أولئك الذين يتجاوزون حدود البلاد دون الحصول على تأشيرات رسمية أو إذن مسبق.

[1] أحمد محمد هشام الريس، "الإعلام والهجرة غير المشروعة"، (بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الرابع: القانون والإعلام ، كلية الحقوق، جامعة طنطا، 23-24 افريل 2017).

الهجرة غير الشرعية ظاهرة عرفتها الحدود الدولية يقصد بها اجتياز الحدود دون موافقة سلطات الدولة الأصل وكذا الدول المستقبلة، فالأجنبي لا يملك حق الدخول إلى أي بلد إلا وفقاً لقوانين بلده وقوانين البلد المستقبل وذلك بقيامه بجميع الإجراءات القانونية اللازمة للهجرة، لتكون عملية انتقاله شرعية، وفي غياب ذلك يصبح انتقاله غير شرعي أياً كانت الوسائل المستعملة في ذلك، سواء بتزوير الوثائق أو غيرها وسواء كان ذلك براً أو بحراً أو جواً، ويكون ذلك بعيداً عن المراقبة الأمنية والجمركية.

ونظرا لأن الدول لا تسمح لأي كان بالحصول على موافقتها بالدخول إلى أراضيها، فإن الراغب في الهجرة يضطر إلى الطرق غير القانونية لتحقيق غاياته في الانتقال والسبب في اللجوء إلى هذه الطرق التشديد في الحصول على تأشيرة الهجرة بسبب القوانين الجديدة في مختلف دول العالم، وخاصة الإتحاد الأوروبي.

وفي الختام تجدر الإشارة إلى أن الهجرة غير الشرعية تصنف كجريمة وطنية لما تنطوي عليه من خرق القوانين والأنظمة الوطنية وليست مجرد جريمة منظمة عابرة للحدود، بل امتداد أثرها إلى الدول الأخرى المستقبلة للهجرة غير الشرعية، ولما تنطوي عليه من خطورة خاصة عندما يتعلق الأمر "بجريمة تهريب المهاجرين."[1]

حدد **القانون الجزائري** مفهوم المهاجر غير الشرعي كما أشار (فليغة كحول،2009):"هو كل فرد لا يحمل الجنسية الجزائرية، ولا ينتمي للبعثات الدبلوماسية، يدخل الإقليم الجزائري ولم تتوافر فيه شروط الدخول أو الإقامة، أو منع من دخوله أو انتهت المدة القانونية المرخص بها لإقامته أو طرد منه، وذلك كله مع مراعاة ما تنص عليه الاتفاقيات الدولية أو اتفاقيات المعاملة بالمثل"[2].

[1] بركان لزهاري، "آليات التصدي للهجرة غير الشرعية في الجزائر"، مجلة المفكر، العدد 12 (ديسمبر 2015): 16-15
[2] نصيم بورني ونور الدين عزوز، "قراءة تحليلية في أبعاد ظاهرة الهجرة غير الشرعية،" مجلة التمكين الاجتماعي 2، عدد 4 (ديسمبر 2020)

5) تعريف الهجرة غير الشرعية في الفقه الدولي والمواثيق الدولية:

تباينت أراء الفقه الدولي حول موضوع وضع تعريف جامع يحيط بكافة الابعاد المتعلقة بالهجرة غير الشرعية، و من خلال البحث و الاستقصاء نجد أن من أهم التعريفات التي تناولت هذه الظاهرة ما قدمته الأستاذة **نافاي بيلاي (navi pillay)** باعتبارها إن" المهاجر غير الشرعي هو كل شخص يدخل البلاد دون وثائق تثبت دخوله البلاد أو انتهاء صلاحية تأشيرته ، عندها يفتقر إلى الوضع القانوني في بلد العبور أو البلد المضيف، وينطبق المصطلح على المهاجرين الذين ينتهكون قواعد القبول في بلد ما، و أي شخص اخر غير مصرح له بالبقاء في البلد المضيف [1]"

أما في تقدير فقهاء القانون فقد تعددت الرؤى، وفي مجملها تعني " الإخلال بقوانين الدول من حيث كيفية الخروج من البلد الأم أو مكان الخروج منه، أو الوسيلة المستخدمة في الهجرة، أو من حيث كيفية دخول الدولة المهاجر إليها، أو من حيث الإقامة والعمل داخل الدولة".

ومن المنظور العربي قدم **الدكتور عيد أحمد الهادي** تعريفا يصف فيه الهجرة غير الشرعية بانها: " دخول شخص ما حدود دولة ما بشكل لا تسمح به قوانين البلد المهاجر منه أو إليه أو هما معًا؛ فهي هجرة غير قانونية تحدث بوسائل غير مشروع ووثائق غير صحيحة" [2].

اما **المفوضية الأوروبية** فقد تبنت تعريفا أكثر تحديدا من الناحية الإجرائية حيث اعتبرتها: "كل دخول عن طريق البر أو البحر أو الجو إلى إقليم دولة عضو بطريقة غير قانونية أو بوثائق مزورة أو عن طريق شبكات الإجرام المنظمة أو من خلال الدخول بطريقة قانونية بموافقة السلطات للحصول على تأشيرة ومن ثم البقاء بعد انتهاء الفترة المحددة أو تغيير غرض الزيارة دون موافقة السلطات"[3].

---

[1] Navi Pillay ،the Economic ،Social and Cultural Rights of Migrants in an irregular Situation ، (New York and Geneva :united nations human rights office of the high commissioner, 2014) ,4.

[2] عثمان،"الهجرة غير الشرعية وأحكامها في الفقه الإسلامي"، 508

[3] المرجع نفسه

6) الهجرة في ضوء علم السكان (الديموغرافيا):

يعرف علم السكان الهجرة بأنها "انتقال السكان إلى مكان آخر يسمى مكان الوصول لأي سبب من الأسباب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية". وهي حركة جغرافية بشرية مستمرة، طالما وجد التباين في البيانات والموارد على سطح الأرض. وتعكس هذه الهجرات السكانية رغبة الأفراد في ترك "منطقة الطرد" التي تصعب معيشتهم بها إلى "منطقة الجذب" التي يأملون العيش فيها بمستوى أفضل، ويكون دافعهم الأكبر هو عدم قبول مستوى المعيشة في مكان الإقامة الأصلي[1].

7) الرؤية السوسيولوجية للهجرة:

ينظر علماء الاجتماع الى الهجرة بوصفها تغييرا في الحالة الاجتماعية للفرد (مثل الحرفة أو الطبقة الاجتماعية)، وهي حركة جغرافية تتأثر بعوامل "الشد والجذب" حيث تلعب الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، بالإضافة الى توافر الامن دورا حاسما في اتخاذ قرار الانتقال. ولا يمكن في هذا السياق اغفال دور الفوارق التنموية بين الدول النامية والدول المتقدمة كعامل محفز للهجرة السرية.[2]

في هذا السياق تبرز إشكالية تتعدد المسميات والمصطلحات الدالة على ظاهرة الانتقال العابر للحدود خارج الأطر الرسمية ومنها: الهجرة السرية، الهجرة غير الشرعية، الهجرة غير القانونية، الهجرة غير النظامية. ويظل مفهوم "الهجرة غير الشرعية" هو المظلة الاعم التي تشمل كافة الحالات والإجراءات المترتبة على هذه الظاهرة.

الا ان هذا التعدد في التسميات واجه تحفظا في بعض المنظمات الدولية خاصة غير الحكومية منها مثل "منظمة العمل الدولية"، التي ترفض استخدام اوصاف مثل: " غير القانونية " أو "غير الشرعية " وذلك تماشيا مع مقتضيات **المادة (31)** من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان،

[1] لمهدي، "الهجرة غير الشرعية"،12

[2] عائشة بيه زيتوني، "ظاهرة الهجرة غير الشرعية دراسة في المجتمع الجزائري: دراسة حالة ببعض أحياء عنابة"، مجلة العلوم الإنسانية (المركز الجامعي تندوف-الجزائر)، العدد2 (2017): 135

والتي تنص على أنه " لكل فرد حرية التنقل واختيار محل إقامته داخل حدود كل دولة يحق لكل فرد أن يغادر أية بلد بما في ذلك بلده كما يحق له العودة إليه".

فالأصل أن الهجرة فعل مباح، الا أن قوانين الدول هي التي جعلتها "غير شرعية", وهذا في الحقيقة يؤدي إلى خطر أكبر، يعتبر هذا التجريم من وجهة نظر حقوقية امرا محفوفا بالمخاطر خاصة ان اغلب المجتمعات لا ترى أن هذا الفعل هو جريمة ينبغي قمعها، خاصة إذا كان الدافع اليها هو الحاجة والاضطرار.

وتجدر الإشارة إلى أن مفهوم الهجرة غير الشرعية يختلف باختلاف زاوية النظر اليه:

-**من منظور الدولة المهاجر إليها (دولة الأصل)** يقصد بها خروج المواطن من إقليم دولته بطريقة غير مشروعة، سواء من غير المنافذ المخصصة لذلك، أو من منفذ مشروع لكن بطريقة غير مشروعة، مثل استخدام وثيقة سفر مزورة، أو خروجه متخفيا.

-**من منظور الدولة المستقبلة**: فهي وصول المهاجر إلى حدود أراضيها البرية أو البحرية بأي طريق مشروع أو غير مشروع، ومهما كان غرضه، طالما كان ذلك بغير موافقة تلك الدولة، ويشمل ذلك الوصول المشروع لأرض الدولة، وإقامته بها لمدة مؤقتة بموافقتها، ثم رفض المغادرة بعد انتهاء مدة الإقامة المحددة سلفا[1] .

ثالثا: تحديد مفهوم المهاجر:

بعد ضبط مفهوم "الهجرة" يبرز التساؤل حول تعريف **"المهاجر"** بصفته الفاعل الأساسي في هذه العملية. فبالمعنى العام، المهاجر هو كل شخص يشرع في الانتقال من موطنه الأصلي الى مكان اخر.

يشير مصطلح **"المهاجر"** إلى الشخص الذي ينتقل من مكان إلى آخر؛ وبالتالي، فإن الهجرة تشمل في معناها اللغوي فكرة القطع أو الفراق، حيث يترك الشخص المكان الذي كان فيه ويقطع الروابط والعلاقات التي كانت تربطه بذلك المكان. هذه العملية يمكن أن تكون مدفوعة

[1] حسين حياة، "الهجرة غير الشرعية وتهريب المهاجرين (دراسة مقارنة)"، دفاتر السياسة والقانون 13، عدد 3 (2021): 522-531

بأهداف متنوعة، مثل تحقيق مكاسب دينية أو مادية، وتجميع الثروات، أو السعي إلى تحقيق أهداف أخرى[1].

على الصعيد الدولي، لا نجد تعريفا متفق عليه عالمياً لمصطلح «المهاجر». بخلاف مصطلح "اللاجئ" المحدد قانونياً في اتفاقية اللاجئين لعام 1951 [2] . تتبنى **منظمة الهجرة الدولية التابعة للأمم المتحدة (IOM)** تعريفاً للمهاجرين يتسم بطابع شامل صريح. وحتى إجراء تعديل في عام 2019، كانت الصيغة كما يلي: " للشخص الذي ينتقل خارج محل إقامته المعتادة، بغض النظر عن وضعه القانوني، او طبيعة الانتقال، او الأسباب التي دفعت للرحيل، أو حتى مدة الإقامة".

وتجسيدا لهذا المفهوم، لخص **المدير العام للمنظمة الدولية للهجرة** (2008-2018) **ويليام ل. سوينغ** العلاقة الجدلية بين المفهومين على النحو التالي: "جميع اللاجئين هم مهاجرون، ولكن ليس كل مهاجر لاجئاً"

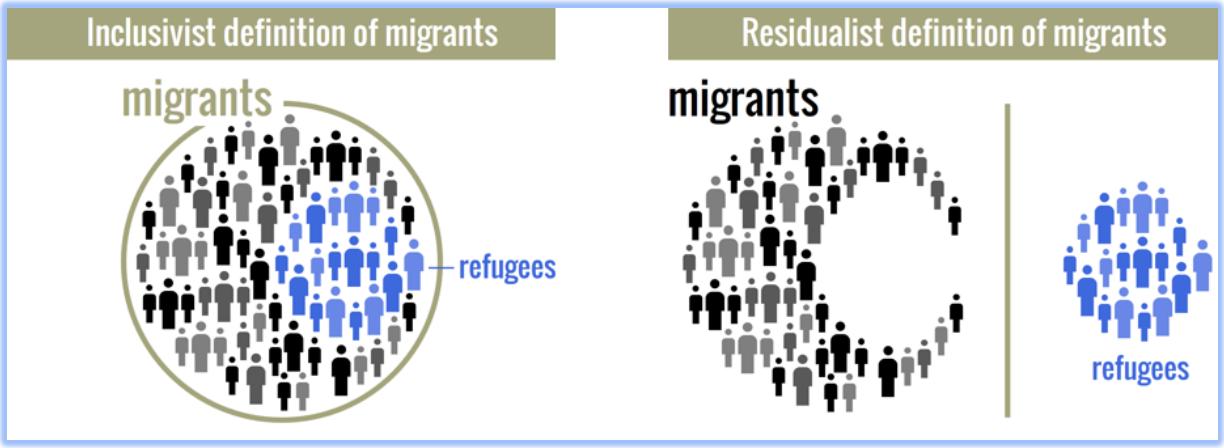
وفي ذات الاتجاه، تعتمد **إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة** تعريفاً جامعا، مشيرةً إلى أن «معظم الخبراء يتفقون على أن المهاجر الدولي هو شخص يغير بلد إقامته المعتادة، بغض النظر عن سبب الهجرة أو الوضع القانوني».

وبوجه عام، يُعتمد نهجان لتعريف المصطلح، الأول هو النهج الشمولي الذي تتبعه المنظمة الدولية للهجرة ويهدف لتغطية كافة أشكال التنقل البشري، والثاني هو النهج الاستبقائي (أو المتبقي):

[1] المهدي داوود المهدي بلل، "الهجرة غير الشرعية: دراسة تحليلية لأبعادها القانونية والاجتماعية في ضوء التشريعين الليبي والمصري" (بحث مستخرج من رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة المنصورة، 2024/2025)،6

[2] The Meaning of Migrants, "What is the meaning of 'migrants' ?" accessed April 5, 2026, https://meaningofmigrants.org.

شكل رقم (01): مقارنة بين النهج الشمولي والنهج المتبقي في تعريف المهاجرين:



المصدر: The Meaning of Migrants, "What is the meaning of 'migrants'?," accessed April 5, 2026, https://meaningofmigrants.org.

تتبنى وجهة النظر الشمولية طرحا مفاده أن المهاجرين هم كافة الافراد الذين غادروا مكان إقامتهم المعتاد، بصرف النظر عن مركزهم القانوني أو دوافع انتقالهم. وفقا لهذا المنظور، بتسع المصطلح ليشمل المهاجرون اللاجئين، والعمال الأجانب، وضحايا الاتجار بالبشر، والأزواج المرافقين، والطلاب الدوليين، والعديد من الفئات الأخرى من الأفراد التي تتسم بدرجات متفاوتة من الدقة.

في المقابل تبرز وجهة نظر "التبعية" لتعرف المهاجرين بأنهم أشخاصاً انتقلوا من مكان إقامتهم المعتاد لأي سبب بخلاف الفرار من الحرب أو الاضطهاد. وهم، من وجهة النظر هذه، فئة متنوعة ومتبقية من الأشخاص يجمعهم سمة واحدة وهي أنهم ليسوا لاجئين[1].

خلاصة القول، نجد ان المعاجم اللغوية قدمت عديدًا من التعريفات للهجرة، تقاربت في بعض جوانبها وابتعدت في أخرى عن صلب البحث. مع ذلك يمكننا القول بانه رغم تداخل المفاهيم يظل **المهاجر" هو الشخص الذي ينتقل من بلده إلى بلد آخر، بهدف الاستقرار هناك بشكل دائم، أو الذي يدخل دولة أجنبية بنية التوطن فيها "[2].**

[1] المرجع نفسه
[2] احمد زكي بدوي، معجم العلوم الاجتماعية (بيروت: مكتبة لبنان –2009)، 131

رابعا: تعريف جيوبوليتيك الهجرة:

لا يعد التداخل بين الظاهرة الهجرية والجغرافيا السياسية وليد اليوم، فقد استكشفت ادبيات واسعة نقاط التقاطع بين الجغرافيا والسياسة العالمية، ناظرة الى هذه العلاقة من زوايا متعددة. ولعل من البديهي القول ان حركة البشر بطبيعتها وجوهرها تحمل بعداً جغرافياً.

إن الانتقال من تحليل " سياسة الجغرافيا " إلى "جغرافيا السياسة " يفرض علينا دراسة الكيفية التي صاغت بها أدبيات العلاقات الدولية مفهوم العلاقة بين الهجرة والجيوبوليتيك. ورغم أن الهجرة كانت تصنف سابقا خارج نطاق "السياسة العليا" **High Politics**، الا ان الدراسات الحديثة شددت على انها أصبحت رقما صعبا في الحسابات الاستراتيجية للدول بناءا على موقعها في النظام الدولي ومصالحها القومية.

ووفقاً لهذا الطرح، نجد ان مقاربات الدول تجاه الهجرة متغيرة وتتأرجح مع تغير الظروف. فعلى سبيل المثال، لعبت حركة الناس دوراً رئيسياً في المواجهة الثنائية القطبية خلال الحرب الباردة، مما أثر تأثيراً عميقاً على سياسات الأطراف المتنافسة، فالموقف الترحيبي تجاه أولئك الذين يفرون من الهيمنة السوفيتية، على سبيل المثال، انعكس لاحقاً مع تطور الظروف النظامية والمصالح الوطنية[1]

أشارت الباحثة **جينيفر هايدنمان** الى أن:" الهجرة كانت دائما مؤشراً حيويا على الجيوبوليتيك، فهي المرآة التي تعكس العمليات السياسية المرتبطة بالجغرافيا، حيث يظل عبور الحدود والتنقل البشري من العناصر الجوهرية والمحورية في النقاشات الجيوسياسية المعاصرة"[2] .

[1] Michela Ceccorulli, “Geopolitics and Migration: The European Union’s Misstep,” European Politics and Society (2025):, https://doi.org/10.1080/23745118.2025.2583071.

[2] Hyndman, J.. "The Geopolitics of Migration and Mobility". Geopolitics, 17,no2 (2012) : 243–256. https://www.tandfonline.com/doi/full/10.1080/14650045.2011.569321

المطلب الثالث: التطور التاريخي للهجرة غير النظامية في الفضاء المتوسطي:

لقد تميزت الهجرة في الحقبات التاريخية السابقة بسهولة دخول أي بلد عند الخروج من الوطن الأصلي، فالحركات السكانية في تلك الفترة لم تكن كبيرة على اعتبار أن المواطن كان بمثابة ثروة الدولة من الجانبين العسكري والاقتصادي، وما كان موجودا من الهجرة ظهر نتيجة للصراعات المذهبية والدينية التي أخذت شكل الإقصاء والتهجير، مثل ما حدث للبروتستانت الذين انتقلوا من أوروبا إلى العالم الجديد(أمريكا) هروبا من الاضطهاد الديني وبحثا عن الثروة والمعادن الثمينة. [1]

وفيما يخص منطقة حوض المتوسط فقد مرت الهجرة فيها بثلاث مراحل أو محطات تاريخية مهمة وهي :

1) المرحلة الأولى (قبل 1985): تميزت هذه المرحلة باتجاهين متمايزين:

- النصف الثاني من القرن التاسع عشر:

اتخذت الهجرة طابعا "شماليا-جنوبيا" حيث تدفقت موجات بشرية واسعة من شمال المتوسط الأوروبي إلى جنوبه الإفريقي وذلك من خلال حركة الاستعمار الأوروبي التي كانت تبحث عن الموارد الطبيعية التي تتميز بها القارة الإفريقية ، نتيجة لتطور الثورة الصناعية في أوروبا التي كانت تبحث عن الموارد والأسواق لتصريف منتجاتها الصناعية المكدسة، ومحاولة إيجاد مجالات لاستثمار رؤوس أموالها المتراكمة، ومن جهة أخرى فقد كانت الدول الاستعمارية الأوروبية تبحث عن مستعمرات يستقر فيها الفائض من سكانها [2].

[1] - ساعد رشيد، " واقع الهجرة غير الشرعية في الجزائر من منظور الأمن الإنساني" (رسالة ماجستير في العلوم السياسية. جامعة محمد خيضر بسكرة)، 44

[2] قسم البحوث والدراسات، "محطات في تاريخ الهجرة غير الشرعية ". الجزيرة نت، في الموقع:
www.aljazeera.net/specialfiles/pages/b412abf3-787D-45e2-953a-96a27069dbae

- في القرن العشرين (القرن الماضي):

في هذه الفترة انعكس اتجاه الهجرة أي من دول جنوب المتوسط المستعمرة إلى دول شامل المتوسط الاستعمارية، فقد شهدت فترة الاستعمار الفرنسي موجات كبيرة للهجرة خاصة من الجزائر وكانت أكبر هذه الموجات في فترة ما قبل الحرب العالمية الأولى، حيث أصبحت هناك حاجة اكبر لتشجيع المهاجرين واستقبالهم لخدمة الحرب أولا ثم لإعادة اعتمار ما دمر خلال الحرب بعد نهايتها[1].

اذ احتاجت أوروبا المدمرة بعد الحربين العالميتين الأولى والثانية واللتين أفرزتا وضعا عالميا جديدا إلى مزيد من العمالة من الدول الجنوبية للحوض المتوسط، وبالضبط من الجزائر والمغرب وتونس بعد أن خرجت من الحرب فاقدة لقوتها البشرية ولم تعد تتوفر على السواعد اللازمة لبناء نفسها مروة أخرى، كما أن الدول الأوروبية نفسها كانت متحكمة في حركة المهاجرين من الجنوب عبر قنوات التجمع العائلي، واهم ما ميز هذه المرحلة أن المهاجر الجنوبي تمكن من فهم قواعد اللعبة في دول الشمال وصار يطالب بحق دخول أبنائه المدارس الحكومية وبداية بلورة الخطابات الحقوقية للمهاجر، وكل هذه العناصر بدت للمهاجرين القادمين من دول الجنوب محفزة لهم للالتحاق بنظرائهم ويبدو أن الكثير منهم استفاد من غفلة الأنظمة الأمنية الأوروبية في هذه المرحلة بالذات

فأهمية الهجرة في هذه المرحلة تبرز من خلال مساعدة أوروبا في مواجهة حاجاتها من اليد العاملة في مجال الصناعات الثقيلة والبناء والصناعات الإستراتيجية، أما المهاجرين من دول جنوب المتوسط فقد مكنتهم الهجرة من الحصول عل مستوى من الوعي السياسي والنضالي بفضل احتكاكهم بالنشاط السياسي والنقابي السائد في أوروبا، ومن الناحية الاقتصادية فقد ساهموا في تنمية اقتصاديات بلدانهم الأصلية من خلال التحويلات المالية التي كانوا يرسلونها لأسرهم.

[1] Jean robert henry," Maghrébins en France :De la mère partie au marges l'Europe ". Revue panoramique. N°55 (paris, 2001) :27.

2) المرحلة الثانية (1985-1995):

شكلت هذه الفترة نقطة تحول أمني، ببداية ظهور التناقضات المرتبطة بالمهاجرين الشرعيين ومزاحمتهم أبناء البلد الأصليين، وقد تزامن هذا الفعل مع إغلاق مناجم الفحم في كل من فرنسا وبلجيكا وتقليص حاجتها للعمالة، وفي مقابل هذا الوضع الاحترازي تزايدت رغبة ابنا جنوب المتوسط في الهجرة تجاه الشمال ما أدى إلى إغلاق الحدود.

وفي 19 جوان 1995 ومع دخول **اتفاقية "شنغن"** الموقعة بين كل من فرنسا وألمانيا ولكسمبورغ وهولندا حيز التنفيذ تم السماح بموجبها بحرية التنقل داخل الفضاء الأوروبي مقابل الفضاء الأوروبي مقابل فرض إجراءات احترازية مشددة على الحدود الخارجية، مما دفع قضية الهجرة الى ابعاد أمنية غير مسبوقة.

وفي هذه المرحلة تبرز مفارقة كبيرة تتمثل في الاتفاقية الدولية الصادرة في عام **1990 المخصصة لحماية حقوق العمال المهاجرين وأهاليهم**، والتي صادقت عليها تسع دول من الجنوب في عام 1998، ووجه المفارقة هنا هو أن هذه الاتفاقية لم تحظ بقبول أي دولة أوروبية وهو الآمر الذي يفسر الرغبة الأوروبية في التعامل مع هذا المعطى الجديد من منظور جديد، ولو تم الأمر على حساب الحقوق التي تضمنتها المواثيق الدولية الداعية إلى الحق في التنقل والبحث عن غد أفضل.

3) المرحلة الثالثة (1995 حتى الآن):

اعتمدت الدول في هذه المرحلة نهجا أمنيا صارما، تجلى في **"القانون الجديد للهجرة"**، والذي استند الى ترسانة من الإجراءات الاحترازية، أبرزها تشديد الرقابة على الحدود الخارجية وتفعيل سياسات صارمة بخصوص مسالة التجمع العائلي وابرام اتفاقيات ثنائية مع دول الجنوب حول ترحيل المهاجرين غير النظاميين.

غير أن هذه السياسة الصارمة كان لها أثر عكسي تجلى في تشجيع الهجرة غير الشرعية في ظل الدور الذي لعبه المهاجرون القدامى المقيمون في أوروبا في تدعيمها وتشجيع طريقة الدخول غير القانوني ما دامت الطرق الشرعية مستحيلة، أو بإجراءات جد

معقدة حتى بالنسبة لطلبات اللجوء السياسي، وبهذا الشكل انتقلت أوروبا من سياسة تشجيع الهجرة إلى منعها والبحث لها عن وسائل لوقفها وردعها.[1]

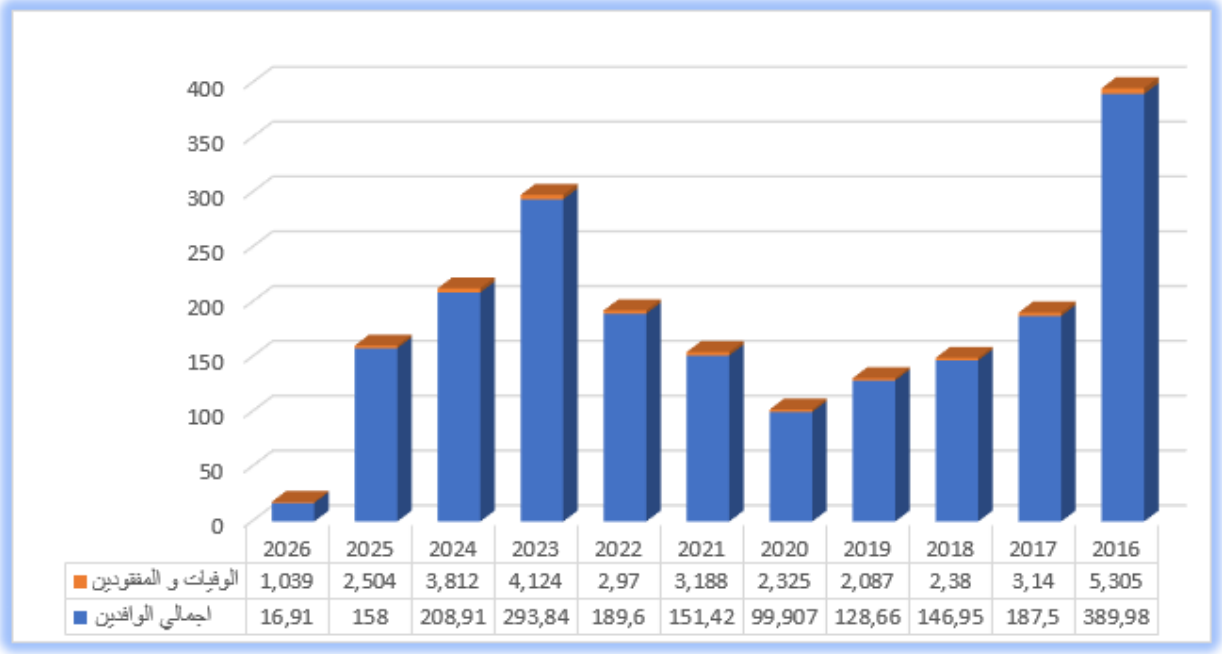
ففي عام **2014** سجلت الأرقام تصاعدا غير مسبوق، بوصول أكثر من 276ألف مهاجر، وصولا الى **"سنة الذروة"** في **2015** التي سجلت فيها المنظمة الدولية للهجرة وصول أكثر من مليون و11 ألف مهاجر عبر البحر، كما أنه من الصعب جدا تقدير أعداد المتوفين من المهاجرين الذين عبروا الحدود بصورة غير قانونية لأنه لا يمكن الاحتفاظ بأعداد دقيقة من الأشخاص المفقودين حيث تمّ الإبلاغ عن 470 جثة وحوالي 34,900 مهاجر عن طريق البر .[2]

وقد أدى هذا الانفجار العددي في منتصف العقد الماضي الى إعادة صياغة المسارات والسياسات، وهوما يظهره التحليل الإحصائي الدقيق للسنوات العشر اللاحقة، حيث نلاحظ تدبدب التدفقات والحصيلة البشرية بين عامي 2016 و2026 وفقا للمعطيات الموثقة في الشكل البياني أدناه:

[1] دعاء مسعود، "واقع الهجرة غير الشرعية في حوض المتوسط: تداعياتها وآليات مكافحتها"، المجلة الجزائرية للسياسات العامة، العدد 4 (سبتمبر 2014): 123.

[2] Frontex, "Risk Analysis For 2016 Warsaw :The Frontex Risk Analysis Unit, March 2016)6 – 8 .

الشكل رقم (02): تدفقات الهجرة غير النظامية والحصيلة البشرية في المتوسط



المصدر: من إعداد الباحثة بناءً على بيانات المنظمة الدولية للهجرة (IOM)

من خلال القراءة المتفحصة للرسم البياني أعلاه، يمكننا رصد التحولات التاريخية والواقعية للظاهرة في العقد الأخير على النحو التالي:

- تقرير الفرونتكس لعام **2016** حول "تحليل المخاطر في عام 2016 ", أبلغت الدول الأعضاء عن أكثر من 1 820 000 حالة كشف لعمليات عبور للحدود بطريقة غير قانونية على طول الحدود الخارجية للاتحاد[1] ، فعامي 2016 و2020 يمثلان مرحلة التراجع النسبي حيث نلاحظ انخفاضا تدريجيا في أعداد الوافدين من ذروة 389,98 ألف في عام 2016،الى أدنى مستوياتها في 2020 ب 99,9 ألف وافد , وقد جاء هذا الانخفاض نتيجة لبيان الاتحاد الأوروبي- التركي "يوتوركي" Turkey-EU "الصادر في مارس 2016[2] ,و هو ما يعكس أيضا اثر القيود المشددة و ظروف الجائحة العالمية.

[1] ختو فايزة، "الخطوط العامة لتدفقات الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا عبر المتوسط بعد 2011"، (جامعة الشلف - الجزائر)، 166
[2] المرجع نفسه ص167

- شكلت الفترة بين عامي **2017-2018** مرحلة مفصلية في تراجع الأرقام الإجمالية للوافدين، نتيجة لتفعيل الاتفاقيات الأمنية المشددة وتكثيف عمليات مراقبة السواحل. ففي نهاية عام 2017كشفت بيانات المنظمة الدولية للهجرة IOM عن انخفاض ملموس في إجمالي المهاجرين غير النظاميين عبر المتوسط، حيث بلغ عددهم 171,635 مهاجرا مع تسجيل حصيلة وفيات بلغت 3,116 حالة.[1]

- وبالقراءة المتأنية للمؤشرات خلال الفترة بين 2020 و2021 نلاحظ تراجعا نسبيا في حجم التدفقات بنحو 99,907 وافدا، وهو ما يعزى بشكل مباشر إلى تداعيات جائحة كورونا (19-COVID). حيث فرضت الازمة الصحية العالمية حالة من الشلل في المسارات التقليدية نتيجة إغلاق الحدود، مما أدى الى انكماش مؤقت في حركة الهجرة.

- ثم تليها مرحلة العودة والارتفاع الممتدة من سنة**2021** إلى غاية **2023** حيث عاودت الأرقام الصعود لتصل إلى ذروة جديدة عام 2023 قدرت ب293,84 ألف مهاجر، مع حصيلة وفيات هي الأعلى في هذه السلسلة ب4,124 حالة.

- أخيرا مرحلة الاستشراف المستقبلي **2024- 2026** التي تشير الى التقديرات المدرجة في الرسم إلى توجه نحو انخفاض ملحوظ في الأرقام، حيث يتوقع أن تصل إلى 16,91 ألف وافد فقط في مطلع عام 2026, مع بقاء التحدي الإنساني قائما بوفاة ما يقارب 1,039 شخصا.

[1] International Organization for Migration (IOM). “Migration Flows – Europe.” Accessed 6 April 2026. http://migration.iom.int/Europe/

المبحث الثاني: ديناميكيات الهجرة غير النظامية في المتوسط:

تعد الهجرة غير النظامية من الظواهر المعقدة ذات الأبعاد الجيوبوليتيكية التي لا يمكن تفسيرها بعامل واحد، بل هي نتيجة تداخل مجموعة من المحددات الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية والجغرافية المرتبطة بطبيعة المجال المتوسطي وتوازنات القوى بين دوله، إضافة الى تفاعل عدد من الفواعل التي تسهم في استمرارها وتوسعها عبر مختلف المناطق. كما ان هذه الظاهرة تتخذ أنماطا متباينة باختلاف السياقات الإقليمية والدولية، حيث تتداخل فيها مستويات متعددة من التأثير والضغط، مما يجعل تحليلها مرتبطا بفهم شامل لبنيتها الداخلية وآليات اشتغالها.

وانطلاقا من هذا التعقيد، يهدف هذا المبحث الى تحليل أهم المحددات التي تتحكم في ديناميكية الهجرة غير النظامية في ضوء التفاعلات الجيوبوليتيكية التي يشهدها المجال المتوسطي، وذلك من خلال دراسة العوامل المفسرة لها، ثم تحديد الفواعل المتدخلة فيها، وصولا الى إبراز أهم المسارات الجغرافية التي تسلكها هذه الحركة. ويساعد هذا التقسيم في فهم البنية العامة للظاهرة بشكل أكثر دقة، وربط عناصرها المختلفة في إطار تفسيري متكامل.

المطلب الأول: العوامل المفسرة للهجرة غير النظامية:

لفهم ظاهرة الهجرة غير الشرعية التي باتت تشكل قلقا متزايدا للحكومات المستقبلة، لابد من البحث في أسبابها العميقة، ويمكن تلخيصها في عدة عوامل رئيسية: العوامل الاقتصادية، العوامل السياسية، الاجتماعية، البيئية الجغرافية والنفسية.

1.العوامل الاقتصادية:

بالرغم من أن **"كارل ماركس Marx Karl"** لم ينشر أي نظرية خاصة بالهجرة، إلا أن أعماله تتضمن في ثناياها الأسباب الكامنة وراء الهجرة، حيث أبرز دور اليد العاملة المهاجرة في تطوير التراكم الرأسمالي وهو ما أصبح يعرف بهجرة العمالة، كما أشار لدور العامل الاقتصادي في الهجرة، حيث تتم الهجرة لتطور الإنتاج في البلد المستقبل إضافة لارتفاع معدل الأجور في إطار بحث الدول الرأسمالية عن الأرباح واستخلاص الفائض من الطبقة العاملة،

والتي تعمل على جذب اليد العاملة من بلدان الهامش باعتبارها مزوداً لليد العاملة الرخيصة والمواد الخام، وهو ما حدث على نطاق واسع فترة استعمار الدول الأوربية للكثير من الدول النامية.[1]

فالعوامل الاقتصادية تبرز بوضوح من خلال جانبين أساسيين:

أ- التباين في المستوى الاقتصادي: يتجلى التباين في الدخل والمعيشة بصورة واضحة بين الدول الطاردة والدول المستقبلة . يعود هذا التباين من خلال تذبذب وتيرة التنمية في الدول النامية التي لازالت تعتمد أساسا في اقتصاداتها على الفلاحة والتعدين وهما قطاعان لا يوفران استقرارا تنمويا نظرا لارتباط الأول بالأمطار والثاني بأحوال بتقلبات السوق الدولية، مما يؤدي لنتائج سلبية على مستوى سوق العمل المحلي.

ب – سوق العمل: بالمقارنة مع ما نجده في دول الاستقبال، نجد أن النمو الديمغرافي في الدول الموفدة للمهاجرين لا يزال مرتفعا نسبيا رغم ما يعرف ب "الانتقال الديمغرافي". وهذا ينعكس على زيادة حجم السكان النشيطين وبالتالي زيادة العرض في سوق الشغل بشكل يفوت القدرة الاستيعابية للاقتصاد. وهكذا فإن البطالة تمس شرائح عديدة من المجتمع، لا سيما الشباب والحاصلين على الشهادات الجامعية. [2]

على سبيل المثال تقدر نسبة البطالة في المغرب بحوالي 13% (تصل الى 37,2% في الحواضر)[3]، وفي الجزائر تبلغ هذه النسبة 11,6% حسب التقديرات الحديثة[4]، بينها تصل في تونس الى 15,2%[5]. هذا الضغط المستمر على سوق العمل يمثل وقودا لظاهرة "النزوح إلى الهجرة", وخاصة في صورتها غير القانونية.

[1] ريمة مرزوقي، "الهجرة المغاربية إلى أوروبا: من الهجرة الشرعية المقننة إلى الهجرة غير الشرعية،" مجلة الدراسات الحقوقية 7، العدد 3 (سبتمبر 2020): 38.

[2] شاقوري عبد القادر، واحميدي بوجلطية بوعلي، "الهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط: المخاطر واستراتيجية المواجهة"، تحرير محمد غربي، وسفيان فوكة، ومشرى مرسي (الجزائر: ابن النديم للنشر والتوزيع؛ بيروت: دار الروافد الثقافية، 2014)، 49

[3] المندوبية السامية للتخطيط، "مؤشرات سوق الشغل، الفصل الرابع من سنة 2025." (الرباط، 2026)

[4] الديوان الوطني للإحصاء، "تطور القوى العاملة والبطالة في الجزائر لعام 2025." (الجزائر العاصمة،2026)

[5] المعهد الوطني للإحصاء، "مؤشرات التشغيل والبطالة، الثلاثي الرابع 2025." (تونس، 2026)

للحد من هذه الظاهرة، يتطلب الأمر تحقيق تنمية حقيقية ومستدامة قادرة على خلق نحو مليون فرصة عمل سنويا في دول المغرب العربي الثلاث:(**المغرب** :450 ألف فرصة عمل، **الجزائر:**400 ألف فرصة عمل، و**تونس** 150 ألف فرصة عمل).

وتنعكس مشكلة البطالة بشكل مباشر على اتساع دائرة الفقر، ففي المغرب مثلا ما يقرب من 14%من الشكان يعيشون تحت خط الفقر. والحقيقة ان هذه النسبة كانت ستزداد كثيرا لولا الدور الحيوي للتحويلات والاستثمارات التي يقوم بها المغاربة المقيمون في الخارج.

تلعب الفجوة الكبيرة في الرواتب دورا كبيرا في تشجيع الهجرة حيث الحد الأدنى للأجور يفوق بثلاث إلى خمس مرات المستوى الموجود في دول المغرب العربي، على أن هذا الحد لا يحترم أحيانا من طرف أرباب العمل.

ولكن إذا كانت الظروف الاقتصادية تشكل عوامل أساسية في التحفيز على الهجرة، إلا أن ذلك لا يشرح كيف أن البعض يمر إلى مرحلة التطبيق دون البعض الآخر، هذا يعني أن قرار الهجرة تدفع إليه عوامل أخرى وهي أساسا اجتماعية ونفسية.

2.العوامل السياسية:

تلعب العوامل السياسة على المستوى المحلي دورا حاسما في توجيه قرارات الأفراد نحو الهجرة فحالة عدم الاستقرار السياسي في بعض البلدان النامية التي تضعف وما يصاحبها من تضييق الحريات العامة كحرية الفكر والتعبير عن الآراء تخنق الطموحات وتدفع بالكثيرين من أصحاب الكفاءات العلمية والمثقفين إلى ترك البلاد والبحث عن متنفس آخر للتعبير عن آرائهم بحرية وإيجاد بيئة توفر لهم الإمكانيات اللوجستية والتقدير المعنوي وهذا ما يعرف ب "نزيف العقول". ولا يفوتنا يقتصر الامر على الجانب الحقوقي فحسب بل ان الاضطرابات السياسية وعدم الاستقرار الداخلي تلقي بظلالها الثقيلة على الاقتصاد حيث يؤدي غياب الاستقرار الى شلل في العمليات الإنتاجية التي تزاد معها أوضاع المجتمع سوءاً، ولعل أبرز مثال على ذلك هجرة أكثر من مليون صيني عقب التحولات السياسية الكبرى في الصين القديمة

نحو الفكر الشيوعي، بالإضافة الى لجوء الآلاف إلى أوروبا الغربية وأمريكا وأستراليا، مع بداية تبني دول شرق أوروبا للمبادئ الشيوعية.

تعد منطقة جنوب المتوسط خاصة إفريقيا من أكثر المناطق تأثرا بهذه الديناميات، سوآءا كبؤر طاردة بسبب الحروب والنزاعات وعدم الاستقرار السياسي او كمناطق عبور حيوية. وفي هذا السياق، **المغرب العربي** يبرز كجسر عبور رئيسي للاجئين والمهاجرين القادمين من إفريقيا خاصة من منطقة جنوب الصحراء مثلا: **المملكة المغربية** تعد نقطة انطلاق رئيسية نحو إسبانيا عبر مضيق جبل طارق وقد سجل ما بين عامي1997 و2001 حوالي 3286 ضحية غرقت في المضيق, **الجزائر وتونس وليبيا** تحولت هي الأخرى الى مناطق عبور للمهاجرين الافارقة، كما أن الفساد والاستبداد والتوزيع غير العادل للثروات وانتهاك الحقوق والحريات في بعض الدول المصدرة للعمالة بالإضافة إلى افتقار الأمن وصعوبة اقتضاء الحق من بين الأسباب التي تكون دافعاً في تخلي العديد من البشر عن موطنهم الأصلي والهجرة إلى موطن أخر بحثا عن الأمن والكرامة. [1]

فلم تعد هذه الدول مجرد محطات مؤقتة بل تحولت بفعل الاتفاقيات الأمنية والحدودية الدولية الى 'مناطق انتظار قسرية', حيث تتراكم الازمات الإنسانية على تخوم القارة العجوز. وهكذا أصبحت الهجرة ليس فقط انتقال جغرافي بل هي صرخة احتياج صامتة ضد واقع سياسي لم يعد يتسع لأحلام أبنائه.

كما لا ينبغي إغفال حقيقة أن دول الضفة الجنوبية من البحر المتوسط لا تزال تولجه تأخرا ملموسا في مجالات الديمقراطية والحكم الراشد والرشادة في تسيير مواردها، وهذا الواقع يضع الشعوب تحت وطأة أنظمة الشمولية التسلطية وما ينجر عنها من تداعيات سياسية وأمنية واقتصادية، ويقول كوفي عنان الأمين العام السابق للأمم

[1] علي مفتاح عمار وعبد المالك علي فرج، "ظاهرة الهجرة غير الشرعية كأزمة إقليمية في منطقة البحر المتوسط"، مجلة جامعة بني وليد للعلوم الإنسانية والتطبيقية، العدد 24 (2022) :141.

المتحدة في هذا الشأن" بأن الحوكمة الرشيدة قد تكون بمثابة العامل الأهم في الصراع ضد الفقر ومن اجل التنمية". [1]

3.العوامل الاجتماعية:

تعد الظروف الاجتماعية دافعا أساسيا يدفع الكثيرين لترك بلدانهم والتوجه نحو أوروبا، فمشاعر اليأس وفقدان الأمل الناتجة عن تدني مستوى المعيشة وانعدام فرص العمل، بالإضافة إلى تراجع الرعاية الصحية والتعليم خاصة في البلدان التي تعرف بؤر توتر وحروب. وهي عوامل كلها تجعل من هؤلاء الأفراد، ليكونوا أكرث تصميما على بلوغ بلدان الضفة الشمالية من البحر الأبيض المتوسط لاعتقادهم أنهم سيكونون في أفضل الأحوال من الناحية الاجتماعية[2].

من جانب آخر تلعب الفجوة الديموغرافية دورا حاسما في استمرار هذه الظاهرة، ففي الوقت الذي تعاني فيه دول الجنوب زيادة كبيرة في النمو السكاني الغير متناسب مع النمو الاقتصادي تصل إلى حد العجز عن تلبية الطلب الوطني على الشغل والسكن والخدمات الاجتماعية، تعرف دول الشمال انخفاضا في النمو السكاني وخاصة فئة الشباب وهذا ما يجعله في أمس الحاجة إلى اليد العاملة، وبالنسبة لدول شرق وجنوب المتوسط فان نموها السكاني مرشح للارتفاع على مدى 20 سنة القادمة حسب تقديرات منظمة الأمم المتحدة، ففي سنة1997مثلا قدر عدد سكان الدول المطلة على حوض المتوسط بحوالي 300 مليون نسمة هذا الرقم الذي سوف يرتفع إلى حوالي 500 مليون نسمة في حدود عام 2025 .[3]

ان المحرك الاجتماعي للهجرة مرتبط تماما بالواقع الاقتصادي ارتباطاً طرديا، فالبطالة وتدني مستويات المعيشة ليسا مجرد أزمات مالية، بل لهما انعكاسات نفسية وأمنية سلبية في ذات المجتمع الذي تنشأ فيه، فالأفراد يتطلعون إلى الهجرة بدافع حلم النجاح الاجتماعي أو بحثاً عن

[1] دخالة مسعود، "واقع الهجرة غير الشرعية في حوض المتوسط: تداعياتها وآليات مكافحتها"، المجلة الجزائرية للسياسات العامة، العدد 5 (أكتوبر 2014) : 137

[2] عبد الوهاب بن خليف، "الهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط: الأسباب والحلول"، مجلة استراتيجيا، العدد 09، (السداسي الأول 2018): 32 .

[3] Bichara Khader, l'Europe et la méditerranée : Géopolitique de la proximité. (Paris : harmattan,1994)66.

الواجهة الاجتماعية المفقودة في بلادهم بفعل البطالة والفقر، ويندفعون نحو الهجرة وقبول ركوب البحر والمخاطرة.[1]

4.العوامل البيئية الجغرافية:

تعد الجغرافيا عنصرا حاسما في تشكيل مسارات الهجرة، حيث يبرز "عامل القرب "من القارة الاوروبية كدافع استراتيجي فموقع دول ليبيا ومصر وكل البلدان المغاربية تشكل بوابة رئيسية وصلة وصل بين إفريقيا وأوروبا، مثلا أوروبا لا تبعد عن السواحل المغربية إلا بـ 14 كلم، مما يجعل الشاطئ الإسباني يمكن رؤيته صحوا من الشاطئ المغربي الممتد من طنجة إلى سبتة ، وهذا الموقع المتميز صار منفذا نحو العالم المنشود, ساهم في تسهيل عملية انتقال الأفارقة على العموم والمغاربة على الخصوص إلى الضفة الشمالية للمتوسط والذي أصبح ملاذاً لكل الذين يئسوا واستحال عيشهم، ويتلعون لعالم آخر مختلف لم يعرفوا عنه شيئاً سوى صورة بنيت في مخيلتهم تدفعهم إلى المخاطرة بأرواحهم وراء آمالهم في ظل قسوة الحياة اليومية التي يعيشونها.[2]

والخلاصة أن محددات الهجرة متعددة ومتداخلة والقوانين وحدها لا يمكن أن تكون مجدية ما لم توافقها حلول شاملة تعالج جذور هذه العوامل. كما يلخص العالم الديمغرافي الفرنسي الكبير "الفريد صوفيSauvy Alfred " هذه المعضلة بقوله "إما أن ترحل الثروات حيث يوجد البشر وإما أن يرحل البشر حيث توجد الثروات".[3]

5.العوامل النفسية:

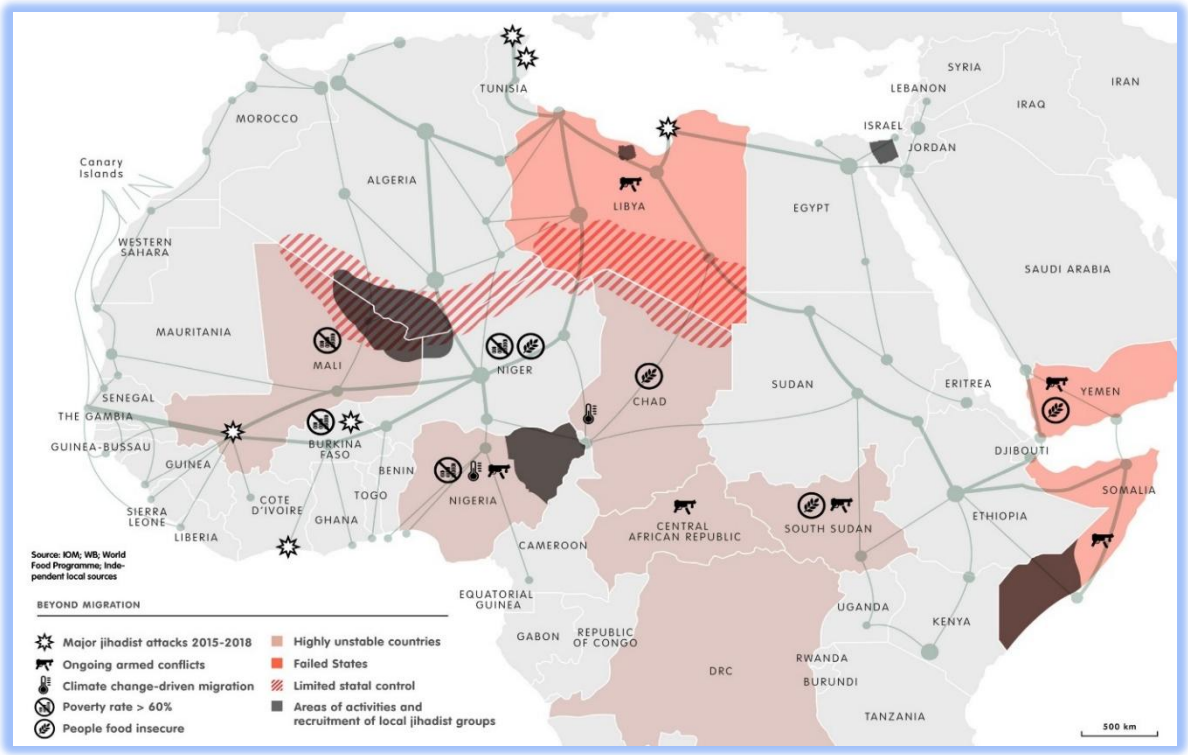
تتشكل الرغبة في الهجرة غير النظامية نتيجة ضغوط نفسية عميقة ترتبط بفقدان الشعور بالأمان والحريات الأساسية، اذ يعد البحث عن ملاذ من الاضطهاد الديني والسياسي في أوطانهم الأصلية محركا أساسا للهروب. والتاريخ حافل بنماذج لهذه الهجرات، ما تعرض له الروس إبان الثورة البلشفية إذ أن حوالي 3/4 مليون روسي قد هجروا من موطنهم وذلك بسبب

[1] عمار وفرج، مرجع سابق، ص 152
[2] راضية بوزيان، "مقاربة سوسيولوجية لأسباب الهجرة غير الشرعية في بلدان المغرب العربي"، مركز بحوث الشرطة، العدد 82، (جوان 2012): 150
[3] شاقوري وبوعلي، "المخاطر واستراتيجية المواجهة" ، 52-50

اضطهاد الثورة البلشفية.[1] ان الأسباب النفسية من أبرز محددات هذه الظاهرة فقرار الهجرة غير الشرعية غالبا ما يصطدم بين 'عاطفة الارتباط بالوطن' وبين 'الرغبة في النجاة'، وكلما تعمقت الازمات النفسية والسمات الشخصية الرافضة للواقع، ضعف الارتباط الوجداني بالأهل والأرض، مما يجعل الفرد يتخذ قراره بالرحيل كخيار اضطراري لتجاوز حالة الإحباط.

تتويجا لما سبق ذكره من أسباب، تظهر الخريطة أدناه التداخل الزماني والمكاني لهذه العوامل، حيث تتقاطع مناطق النزاعات المسلحة والنشاط الجهادي مع بؤر الفقر وانعدام الأمن الغذائي، مما يشكل بيئة طاردة تدفع بالمهاجرين نحو المسارات المتوسطية.

خريطة رقم (01): العوامل الجيوسياسية والأمنية في الضفة الجنوبية للمتوسط ومنطقة الساحل المرتبطة بها



المصدر: المجلس الأوروبي للعلاقات الخارجية (ECFR).

[1] عز الدين مختار فكرون وآخرون، "واقع الهجرة غير الشرعية"، مجلة دراسات الاقتصاد والأعمال، العدد 11 (2017): 136

تشير المعطيات الديموغرافية والجيوسياسية الى تحولات جوهرية في دول الجوار المتوسطي ومناطق العبور، حيث يرتقب تضاعف الكتلة السكانية في العمق المرتبط بالمتوسط خلال العقود الثلاثة القادمة، مدفوعا بمعدلات خصوبة مرتفعة، كما في الحالة النيجرية التي بلغت 7,3 طفل لكل امرأة. هذا الزخم الديمغرافي في الضفة الجنوبية يقابله ميل نحو الشيخوخة السكانية في الضفة الشمالية (أوروبا)، مما يخلق ضغوطا بنيوية ترفع من وتيرة تدفقات الهجرة عبر المتوسط.

وبالتوازي مع العامل الديمغرافي، تبرز محركات أمنية وبيئية رصدتها الخريطة أعلاه بدقة، إذ يلعب التغير المناخي دورا محوريا في النزوح القسري للسكان لاسيما في المناطق المتاخمة للحوض المتوسطي (المشار اليها برمز ميزان الحرارة). كما تساهم حالة الفقر المدقع وانعدام الامن الغذائي (المشار اليها برمز السنبلة)، إضافة الى السياسيات القمعية للأنظمة الاستبدادية في دفع الافراد للبحث عن ملاذات آمنة وراء البحار.

وفي السياق الأمني، يظهر الشكل التوضيحي تركز نشاط الجماعات المسلحة كبوكو حرام وتنظيم القاعدة في مناطق العبور والربط الجغرافي (المشار ليها برمز البندقية والنجمة)، وهو ما يؤدي الى زعزعة الاستقرار وتآكل السيطرة المركزية للدول في مناطق التماس المتوسطية (المناطق المخططة في الخريطة). وبالرغم من هذه الضغوط تشير الاحصائيات الى ان النسبة الأكبر من حركات النزوح تظل داخلية أو إقليمية، بينما تشكل الهجرة نحو أوروبا الجزء المرتبط بتفاعلات المجال المتوسطي.[1]

[1] ستيفانو م. توريلي، "الهجرة عبر المتوسط: رسم خرائط استجابة الاتحاد الأوروبي"، المجلس الأوروبي للعلاقات الخارجية (ECFR)، تم الاطلاع عليه في 19 أفريل 2026، https://ecfr.eu/special/mapping_migration

المطلب الثاني: الفواعل المتدخلة في ظاهرة الهجرة:

يعد تحليل الفواعل من المقاربات الأساسية في دراسة الهجرة غير النظامية، اذ تتيح فهم مختلف الأطراف المتداخلة في هذه الظاهرة سواء تعلق الامر بالدول بوصفها فواعل رسمية، او بالمنظمات الدولية والإقليمية، او بالشبكات غير النظامية التي تنشط خارج الأطر القانونية. ويسمح هذا التصنيف بإبراز طبيعة التفاعلات والادوار التي تشكل ديناميكية الهجرة على المستوى الدولي.[1] وانطلاقا من هذا التصور يتحدد تقسيم الفواعل وفق مستويات مختلفة:

أولا: الفواعل الحكومية:

تتمثل في الدول التي تتوزع بين دول المصدر والعبور والمقصد، وفق أدوارها المختلفة في تنظيم وضبط وتحليل تدفقات الهجرة.

أ) - دول المصدر (Countries of Origin): هي الدول التي تنطلق منها تدفقات المهاجرين نحو الخارج، وغالبا ما ترتبط هذه الظاهرة بمجموعة من العوامل الدافعة مثل الفقر، البطالة، ضعف التنمية، وعدم الاستقرار السياسي والأمني مما يجعلها مناطق طرد للسكان نحو دول أخرى أكثر جذبا.[2] ومن الدول المصدرة والتي تنطلق منها تدفقات الهجرة في حوض المتوسط نجد:

1. دول الساحل الافريقي:

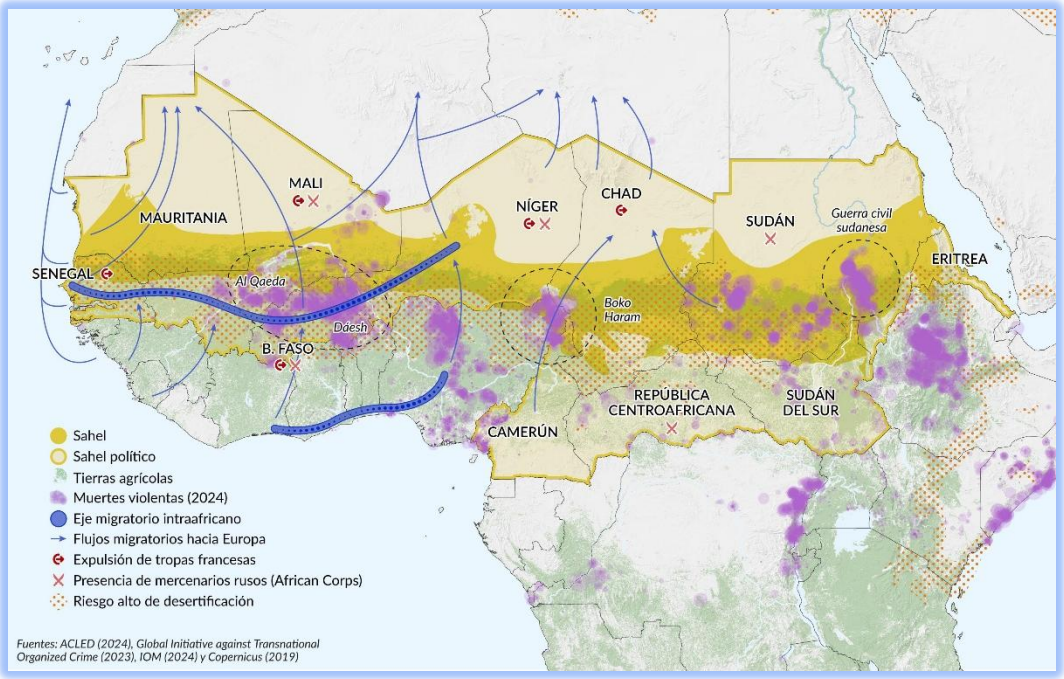
تتكون دول إفريقيا جنوب الصحراء والمسماة بإقليم الساحل الإفريقي من تسع دول: الرأس الأخضر، موريتانيا، غامبيا، السينغال، تشاد، غينيا بيساو، بوركينا فاسو، مالي والنيجر، تمتد من الحدود السودانية شرقًا حتى ضفاف الأطلسي غربًا، ومعظمها دول حبيسة باستثناء السنغال وموريتانيا المطلتين على المحيط الأطلسي. .[3]

[1] International Organization for Migration, World Migration Report 2024 (Geneva : International Organization for Migration, 2024).

[2] المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الهجرة الدولية في العالم العربي: الأبعاد والتحديات (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2021)

[3] مفتاح غزال، "ظاهرة الهجرة غير النظامية في دول الساحل الإفريقي،" مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والإدارة 3، ع. 1 (2019): 179.

خريطة رقم (02): جيوسياسية منطقة الساحل: النزاعات المسلحة والتدفقات الهجرية.



المصدر: نقلاً عن صحيفة El País الإسبانية، بناءً على بيانات منظمة ACLED لعام 2024.

توضح الخريطة أعلاه تشكل منطقة الساحل الافريقي في المشهد الجيوسياسي المعاصر كأحد أبرز الفواعل الجغرافية المصدرة للهجرة غير النظامية، فتمثل تلازم مسارات الهجرة (الأسهم الزرقاء) مع بؤر العنف والنزاع المسلح (النقاط الارجوانية)، بالإضافة الى مخاطر التصحر. هذا الواقع الجغرافي يحول دول الساحل من مجرد فواعل جغرافية الى 'دول مصدر' او 'مناطق طرد قسري' تدفع بالمهاجرين نحو دول العبور ثم الضفة الشمالية للمتوسط، بحثا عن الامن المجتمعي المفتقد في مناطقهم الاصلية. من هنا يمكننا حصر دول الساحل الافريقي كفاعل مصدر في ثلاثة ابعاد رئيسية:

❖ **البعد الاقتصادي-البيئي (مأزق البقاء):** حيث تعاني هذه الدول إنهاكا بيئيا حادا من جفاف وتسحر أدى لركود الإنتاج الفلاحي، مما حول الهجرة الى خيار وجودي لمواجهة المجاعات

والفقر المدقع. **(مثال:** موريتانيا والنيجر حيث تسبب زحف الرمال في تآكل الأراضي الزراعية ودفع سكان الأرياف نحو مراكز الحضر او الهجرة خارج الحدود).

❖ **البعد الأمني (دولة النزاع):** تبرز دول الساحل كفواعل غير مستقرة بسبب انتشار الجماعات المسلحة (كما تظهر الرموز في الشكل ...: القاعدة، بوكو حرام). في السنوات الخمس الماضية، سجل منطقة الساحل ما يصل إلى 11 محاولة انقلاب في ثمانية بلدان. في مالي (2020)، وغينيا (2021)، وتشاد (2021)، والسودان (2021)، وبوركينا فاسو (2022)، والنيجر (2023)، لا تزال الحكومات العسكرية صامدة، على الرغم من أن تقدم الجهادية يهدد بشكل متزايد الاستقرار الهش للعديد منها.[1] هذا التدهور الأمني يحول الهجرة من طموح لتحسين المعيشة الى هروب من النزاعات المسلحة التي تغذيها أيضا سوء استغلال التنوع الاثني كأداة للإكراه السياسي كما هو الحال في رواندا والكونغو. **(مثال:** مالي وبوركينا فاسو اللتان تشهدان موجات نزوح جماعي كبرى بسبب الهجمات الإرهابية في مناطق المثلث الحدودي).

❖ **البعد المؤسساتي (هشاشة الدولة):** تعكس المنطقة فشل السياسات الحكومية في خلق بيئة تنموية مستدامة، مما جعل الهجرة مكونا هيكليا وليس ظاهرة ظرفية، حيث تعجز هذه الدول عن استيعاب الانفجار الديمغرافي وتوفير الحد الأدنى من الامن المجتمعي. **(مثال:** تشاد التي تعاني من ضعف المؤسسات المركزية وعدم قدرتها على توفير الخدمات الأساسية في المناطق الطرفية مما يرفع من معدلات الهجرة).[2]

ب) - دول العبور: (Transit countries):

حيث تعرف دولة العبور بانها: "هي الدولة التي يسافر عبرها شخص او مجموعة من الأشخاص في أي رحلة الى بلد المقصد او من بلد المقصد الى بلد المنشأ او الإقامة المعتادة".[3]

[1] سيليا هيرناندو، "جيوسياسية الساحل"، إل أوردن موندیال، 7 نوفمبر 2025، تم الاطلاع في 22 أفريل 2026، https://elordenmundial.com/mapas-y-graficos/geopolitica-sahel/.

[2] غزال، "ظاهرة الهجرة غير النظامية في دول الساحل الإفريقي"، 179–183. 183

[3] المنظمة الدولية للهجرة، معجم مصطلحات الهجرة (جنيف: المنظمة الدولية للهجرة، 2004).

لا يمكن حصر تعريف دولة العبور في الإطار الزمني الضيق المرتبط بكلمة 'مرور' فوفقا للأدبيات الحقوقية الصادرة عن مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الانسان تتسم صفة 'العبور' بمؤقتة مطولة في كثير من الأحيان. فبالنسبة للمهاجرين ولاسيما ذوي الأوضاع غير النظامية قد تمتد رحلة العبور لتستغرق شهورا او سنوات نتيجة عوائق لوجستية وامنية. [1]

انطلاقا من هذا التعريف، تبرز مجموعة من الدول التي تؤدي أدوارا محورية كدول عبور في الفضاء المتوسطي الامر الذي يستدعي تحليل خصوصية كل دولة على حدة في ضوء موقعها الجيوسياسي واسهامها في تشكيل مسارات الهجرة.

1. النيجر (Niger) دولة العبور المحورية في الساحل:

تمثل الهجرة غير الشرعية عبر النيجر أحد التحديات الأمنية الاكثر تعقيدا في اقليم الساحل الأفريقي، اذ تتشابك هذه الظاهرة مع هشاشة المؤسسات، واتساع الحدود الصحراوية محدودة القدرة على المراقبة، وتصاعد التهديدات المسلحة العابرة للحدود. وقد اضحت النيجر في العقد الأخير إلى محطة ارتكاز استراتيجية لتدفقات المهاجرين من غرب ووسط أفريقيا نحو دول الجوار الشمالي وأوروبا، مدفوعة بموقعها الجغرافي وطبيعة فضائها الصحراوي المفتوح. كما أسهمت التدخلات الدولية منذ عام 2015، عبر برامج دعم أمني وتمويل أوروبي، في تعزيز الطابع الأمني للملف وربطه بمعادلات النفوذ الدولي في الساحل الأفريقي. ومع التغيرات السياسية التي شهدتها البلاد بعد عام 2023 وما تلاها من إعادة تموضع النيجر ضمن تحالفات إقليمية جديدة، اتخذت قضية الهجرة بعدًا جيوسياسيًا واضحًا، متداخلة مع السيادة الوطنية وترتيبات الأمن الإقليمي، لتصبح أكثر من مجرد إدارة تدفقات بشرية، بل عنصرًا مؤثرًا في توازنات القوة الإقليمية والدولية. ومن ثم، يتطلب تحليل أمن الحدود والهجرة غير الشرعية في النيجر مقاربة متعددة المستويات تجمع بين الأمن الحدودي، حوكمة الهجرة،

[1] مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، "وضع المهاجرين العابرين" (جنيف: الأمم المتحدة، 2015)، 5.

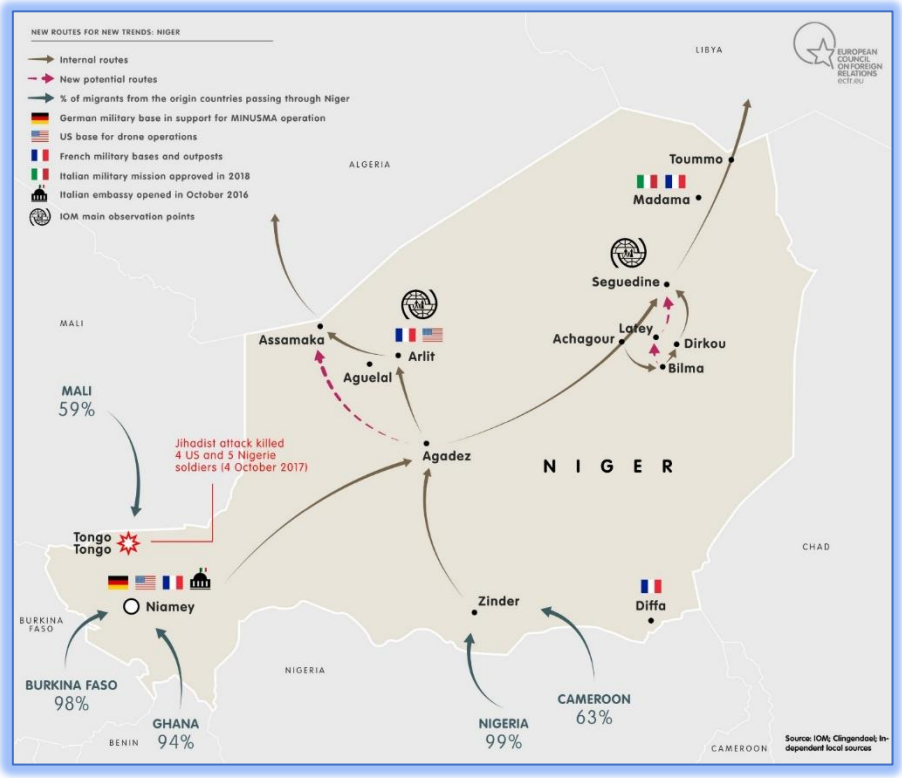
التحالفات الإقليمية، وتفاعلات النفوذ الدولي، مع استشراف آفاقه المستقبلية لفترة 2026 – 2030.[1]

تتمتع النيجر بموقع استراتيجي في قلب منطقة الساحل الأفريقي، حيث تعمل كحلقة وصل حيوية بين غرب القارة السمراء وشمالها، بحدود شاسعة مع ليبيا والجزائر ومالي وتشاد ونيجيريا وبنين. وقد أسهم هذا الامتداد الصحراوي، إلى جانب ضعف البنية التحتية للرقابة وصعوبة الانتشار الأمني، في ترسيخ دور النيجر كممر محوري للهجرة غير الشرعية من غرب ووسط أفريقيا نحو شمال القارة وأوروبا. ويعود هذا الدور تاريخيا الى بداية التسعينات حيث ساهمت الاكتشافات المنجمية واستخراج اليورانيوم في تطوير بنية تحتية وطرق برية ربطت النيجر بشكل وثيق مع دول الجوار. برزت مدينة **أغاديز** كمركز لوجستي محوري (كما هو موضح في الشكل ادناه)، لتجميع المهاجرين وتنظيم عبورهم، قبل أن تتحول إلى مركز استراتيجي في الجهود الأوروبية لإدارة الهجرة خارج الحدود عبر برامج تمويلية وتعزيز الرقابة وتقييد أنشطة التهريب.[2]

[1] ندى جمال السيد حرحور، "أمن الحدود والهجرة غير الشرعية في النيجر.. تحديات النفوذ الدولي والتحالفات الإقليمية"، مركز فاروس للاستشارات والدراسات الاستراتيجية، 7 مارس 2026، تم الاطلاع في 23 أفريل 2026، https://pharostudies.com.

[2] De Blasis, F., & Pitzalis, S, "Externalising Migration Control in Niger : The Humanitarian–Security Nexus and the International Organization for Migration (IOM)", Journal of Modern African Studies 61, no. 3, (2023).

خريطة رقم (03): التوازنات الأمنية ومسارات الهجرة الدولية في النيجر



المصدر: المجلس الأوروبي للعلاقات الخارجية (ECFR)، استناداً إلى بيانات المنظمة الدولية للهجرة (IOM).

وعلى الرغم من ذلك افرزت السياسات الأمنية المكثفة مخرجات مزدوجة، فبينما ساهمت في تقليص التدفقات المسجلة رسميًا عبر بعض المسارات التقليدية، دفعت بشبكات التهريب نحو اعتماد مسارات بديلة أكثر خطورة وأقل خضوعًا للرقابة، مع آثار اقتصادية سلبية على المجتمعات المحلية المعتمدة على اقتصاد العبور. وهكذا، تحولت الهجرة في النيجر من نشاط اجتماعي-اقتصادي عابر للحدود إلى ملف سيادي استراتيجي يتقاطع فيه الأمن الوطني مع متطلبات التنمية المحلية ومعادلات التوازن الجيوسياسي الإقليمي.

في هذا السياق، تواجه المناطق الحدودية في النيجر تحديات أمنية متعددة الأبعاد، حيث تتشابك الهجرة غير النظامية مع ثلاث محاور رئيسية للتهديد: [1]

المحور الأول: (التهديد الإرهابي) تمثل الجماعات المسلحة وتنامي ظاهرة الإرهاب خطرا جوهريًا، خاصة في المناطق المتاخمة لمالي ونيجيريا وليبيا، اذ تستغل هشاشة المؤسسات وصعوبة الانتشار الأمني، ما يتيح لها تداخل المصالح مع شبكات التهريب عبر فرض جبايات أو تقديم حماية جزئية، ويحول مسارات الهجرة نحو مناطق عالية المخاطر.

المحور الثاني:(الجريمة المنظمة) يتزايد خطر الجريمة العابرة للحدود ليشمل تهريب البشر والأسلحة والمخدرات والوقود، حيث تندمج الهجرة غير النظامية ضمن هذا الاقتصاد الموازي، ما يجعل من تفكيك هذه الشبكات امرا معقدا مالم يتم تبني مقاربة شاملة تعالج الجذور السوسيواقتصادية وتوفر بدائل معيشية مستدامة للسكان المحليين.

المحور الثالث:(الضغط الديمغرافي والنزوح الإقليمي) تضفي موجات النزوح من دول الجوار خاصة نيجيريا ومالي، ابعادا إضافية على تعقيدات إدارة الحدود، لاسيما مع تفاقم التحديات المناخية والتصحر وهو ما يحول الهجرة الى وسيلة ضغط ديموغرافي وسياسي على مفاصل الدولة.

بناءً على ذلك، يتضح أن تأمين الحدود في النيجر يستوجب اعتماد مقاربة متعددة المستويات، تجمع بين الرقابة الفاعلة، التعزيز المؤسسي، والتدخلات التنموية لدعم الاستقرار المحلي والإقليمي، بدل الاقتصار على الإجراءات الأمنية التقليدية.

2. الجزائر (Algeria):

تعد الجزائر فاعلا محوريا في معادلة الهجرة ضمن المسار الأوسط الغربي حيث شهد عام 2007 محطة فارقة في تاريخ هذه الظاهرة اذ سجلت خلاله معدلات قياسية لرحلات المهاجرين غير الشرعيين، مع تسجيل مآس إنسانية تمثلت في انتشال أكثر من 83 ما يعادل نسبة تتجاوز

[1] Peter Tinti And Sergio Carrozzo," The Niger–Libya Corridor : Migration, Smuggling and European Border Policies", **Journal of Modern African Studies**, Volume : 58, Issue 4, (2020).

60% من اجمالي الضحايا في تلك الفترة. اما على الصعيد الإقليمي صنفت الجزائر في المرتبة الخامسة ضمن قائمة الدول الأكثر تصديرا وتمريرا لتدفقات الهجرة غير نحو أوروبا، بنسبة 6% من اجمالي المهاجرين الذين عبروا البحر الأبيض المتوسط بين شهري جويلية وسبتمبر 2017. وذلك وفقا لبيانات مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.[1]

احتلت الجزائر مكانة متنوعة من حيث الهجرة غير المشروعة، فبعد أن عدت بلد منشأ وعبور لها أضحت مقصدًا لها بفعل عوامل متعددة:

- الجزائر كبلد منشأ وعبور للهجرة غير المشروعة:

شهدت ظاهرة الهجرة في الجزائر تناميا ملحوظا منذ اواخر القرن الماضي؛ وهو ما يمكن ارجاعه إلى السياسات الحدودية الصارمة التي انتهجتها أوروبا بموجب اتفاقية شينغن 1995، والتي فرضت قيودا مشددة على التنقل. وكذا تسوية وضعية المهاجرين الذين لا يحملون وثائق. وقد انعكست هذه الإجراءات على استراتيجيات المهاجرين حيث تشير إحصاءات الموانئ (وهران ومستغانم) الى محاولات مستمرة للتسلل عبر البواخر الراسية كما وثقت مصالح امن الحدود عام 2008 توقيف قرابة 300 شاب متلبس في محاولة الإبحار السري.

اما على مستوى الهجرة العابرة للحدود فقد استغل المهاجرون الأفارقة شساعة الحدود الجزائرية للدخول برّا إلى الجزائر لينتقلوا بعدها إلى المناطق الغربية الشمالية، حيث يجدون شبكات للتهريب للتسلل نحو المغرب وبعدها إلى السواحل الإسبانية، أفادت وزارة الداخلية الإسبانية عام 2007 وصول 56 ألف مهاجر غير نظامي، في الوقت الذي تم ترحيل اعداد ضخمة تجاوزت 200 ألف مهاجر قبل للتراب الاسباني.

- الجزائر كبلد مقصد للهجرة غير الشرعية:

منذ عام 2000وبفعل الحصانة الأمنية للحدود الأوروبية والنمو الاقتصادي الذي شهدته الجزائر، لم تعد هذه الأخيرة مجرد محطة مرور بل تحولت الى وجهة للاستقرار لعدد كبير

[1] سمير بن عياش، "التعامل مع ظاهرة الهجرة غير الشرعية في حوض البحر الأبيض المتوسط: الدور الجزائري أنموذجاً 1995-2019"، مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية (جامعة محمد بوضياف بالمسيلة) 18، ع. 2 (2021): 235

من المهاجرين الذين تعثرت رحلتهم نحو الضفة الاخرى، وقد ساهم اتساع المساحة الجغرافية في توفير بيئة للتخفي والعمل الرسمي،[1] حيث تشير تقديرات الشرطة القضائية للدرك الوطني إلى أن الجزائر تحولت في الآونة الخيرة من نقطة عبور للمهاجرين السريين الافارقة إلى منطقة إقامة وجدوا فيها الشروط المثلى للاستقرار، هروبا من الحروب وتردي الوضاع الامنية في بلدانهم الأصلية.[2]

خريطة رقم (04): محاور العبور الرئيسية للهجرة الوافدة من الجنوب نحو الشمال الجزائري



المصدر: شبكة الأنباء الإنسانية (IRIN).

3. ليبيا (Libya):

مثلت ليبيا تاريخيا وحتى عام 2011 وجهة أساسية لليد العاملة العربية والأفريقية. اذ بعود تدفق المهاجرين إليها الى حقبة السبعينيات تزامنا مع الطفرة النفطية، وحاجة الدولة لمشاريع البنية التحتية. وقد اعتمدت ليبيا حينها سياسة الابواب المفتوحة إذ تشير التقديرات الى ان عدد

[1] المرجع نفسه ، 236

[2] فريدة حموم، "الهجرة غير الشرعية في الساحل الإفريقي: أسبابها وتداعياتها على الأمن الجزائري"، المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية 13، ع. 1 (جوان 2022): 96.

العمالة المصرية هناك تراوح ما بين 750 ألفًا و1.5 مليون شخص خلال الفترة من 1995 الى 2000. وفي ذات الصدد شهدت أعداد المهاجرين القادمين من دول جنوب الصحراء الكبرى قفزة هائلة، حيث ارتفعت من 40 ألف شخص عام 1995 لتصل إلى 1.5 مليون بحلول عام 2000 وفقا لإحصائيات رسمية ليبية. في هذا الإطار عملت ليبيا على استقطاب العمالة عبر توقيع اتفاقيات ثنائية ومتعددة الأطراف مع عدد من الدول الأفريقية في هذا المجال، ولا سيما أنها أقل بلدان شمال أفريقيا كثافة للسكان. كما استمرت في تبني سياسة الانفتاح للمهاجرين العرب والافارقة، لسد العجز في العمالة الأجنبية والمدربة، لاسيما في قطاعي الزراعة والطاقة. وقد تمكن العقيد معمر القذافي (1942-2011) من تحويل ورقة المهاجرين في ليبيا إلى ورقة ضغط سياسي يلوح بها في وجه دول الاتحاد الأوروبي بغرض انتزاع مكاسب سياسية واقتصادية معينة.[1]

تبنّى القذافي مفهوم التضامن الأفريقي خلال القمة الاستثنائية لمنظمة الوحدة الأفريقية بمدينة سرت في سبتمبر 1999، وهي القمة التي مهدت لولادة الاتحاد الأفريقي. حيث ابدى ترحيبه بوفود مواطني الدول الأفريقية الى ليبيا. ورغم شح النصوص التشريعية والقوانين المنظمة لمركز اللاجئين في الدولة الليبية، الا انها استقطبت اعداد غفيرة من الفارين من النزاعات المسلحة في الصومال وإريتريا والسودان وفلسطين. وظل مفهوم اللجوء خاضعا لرؤية العقيد القذافي الشخصية، لاسيما أن ليبيا لم تصادّق على "اتفاقية عام 1951 الخاصة باللاجئين", ومع ذلك التزمت الدولة بمبدأ "عدم الإعادة القسرية"، وسمحت للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بتقديم خدماتها الإنسانية داخل أراضيها.[2]

تعد مصلحة الجوازات والجنسية وشؤون الأجانب هي المؤسسة الرسمية المنوط بها تنظيم حركة دخول الأجانب وخروجهم منها، وقد ضبط القانون رقم (6) الصادر في عام 1987 هذه الإجراءات مجرما الدخول غير القانوني للأراضي الليبية. في عام 2004، أجريت التعديلات

[1] "القذافي يخير أوروبا بين الدعم المالي والتقني أو قوارب المهاجرين"، دويتشه فيله، 29 نوفمبر 2010، شوهد في 25 أبريل 2026، https://www.dw.com.

[2] منظمة العفو الدولية، شبكة التواطؤ المظلمة في ليبيا: الانتهاكات ضد اللاجئين والمهاجرين المتجهين إلى أوروبا (لندن: مطبوعات منظمة العفو الدولية، 2017)، 8.

على هذا القانون بصدور القانون رقم (2)، حيث نصت المادة الثانية منه على إضافة مادة جديدة إلى القانون رقم (6) تجرّم عمليات تهريب المهاجرين بأي وسيلة كانت، وتفرض عقوبات تشمل السجن لمدة لا تقل عن عام واحد، ودفع غرامة لا تقل عن ألف دينار ليبي لكل من يثبت تورطه في تهريب الأجانب.[1]

ويعتبر القانون رقم (19) لسنة 2010 بشأن مكافحة الهجرة غير النظامية من أبرز التشريعات والقوانين السارية في سياق اللجوء السياسي والإنساني في ليبيا. اذ يمنح هذا القانون السلطات صلاحية احتجاز المهاجرين غير الحاصلين على تصريح إقامة لفترات غير محددة، بصرف النظر عن اعمارهم. كما يفتقر المحتجزون في هذا الإطار الى الإجراءات الرسمية التي تمكنهم من مقابلة محامين أو أي فرصة للطعن في قرار احتجازهم. وقد نصت المادة السادسة من ذات القانون، على معاقبة "الأجنبي المهاجر غير الشرعي" بالحبس مع الشغل أو بغرامة لا تتجاوز ألف دينار مع وجوب ترحيل الأجنبي فور تنفيذ العقوبة[2]. والجذير بالذكر ان العمل بهذا القانون استمر حتى بعد سقوط نظام القذافي، حيث يتم تجميع المهاجرين في مراكز احتجاز(Detention Centers) موزعة على مدن طرابلس، ومصراتة، وتاجوراء وغيرها، في ظروف تفتقر للمعايير الإنسانية ولفترات زمنية طويلة تسبق عملية الترحيل دون أي مراجعة قضائية. ويصنف هذا الاجراء كاحتجاز تعسفي يمنعه القانون الدولي. وفي إطار المساعي التشريعية عكفت وزارة العدل في عام 2013 على صياغة مشروع قانون يتعلق ب "الاتجار بالبشر" وذلك تحت رعاية واشراف مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. غير ان هذا المشروع لم يحظ بمصادقة المؤتمر الوطني العام، الذي كان يتولى آنذاك زمام السلطة التشريعية الليبية. وقد تم اقرار القانون رقم (10) الصادر في عام 2013 بشأن "التعذيب والاختفاء القسري والتمييز". [3]

[1] ليبيا، مؤتمر الشعب العام، قانون رقم (2) لسنة 2004 بشأن تعديل بعض أحكام القانون رقم (6) لسنة 1987 بشأن تنظيم دخول وإقامة الأجانب في ليبيا، مركز جنيف لحوكمة قطاع الأمن "ديكاف"، صدر في 31 يناير 2004.

[2] ليبيا، مؤتمر الشعب العام، قانون رقم (19) لسنة 2010 بشأن مكافحة الهجرة غير الشرعية، مركز جنيف لحوكمة قطاع الأمن "ديكاف"، صدر في 2010.

[3] أحمد قاسم حسين، "الاتحاد الأوروبي والهجرة غير النظامية: دراسة حالة ليبيا"، سياسات عربية (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات)، ع. 52 (2021): 102.

وبهذا تحولت الجغرافيا الليبية من مجرد فضاء مكاني للعبور الى فاعل جيوسياسي محوري يستخدم التدفقات البشرية كأداة لإدارة التوازنات الإقليمية ووسيلة لمساومة القوى الدولية وتحقيق المصالح الاستراتيجية للدولة.

❖ **من بلد مقصد الى بلد عبور:**

شهدت الجغرافيا الليبية بعد عام 2000 تحولا مفصليا في وظيفتها ضمن مسارات الهجرة، فبعد ان كانت مقصدا نهائيا للاستقرار والعمل تحولت الى منطقة عبور حيوية نحو السواحل الأوروبية، باستخدام قوارب مطاطية غير صالحة للملاحة مسافاتٍ طويلة. لقد تحوّلت ليبيا إلى مكان يقيم فيه المهاجر بغرض العمل والإقامة فترةً من الزمن هي أشبه ب "استراحة مقاتل"، ليكمل رحلته بعد قيامه بجمع المال الكافي، لدفعه لشبكات تهريب البشر إلى القارة الأوروبية. ولكن السلطات الليبية استطاعت ضبط حركة الهجرة غير النظامية انطلاقًا من سواحلها.

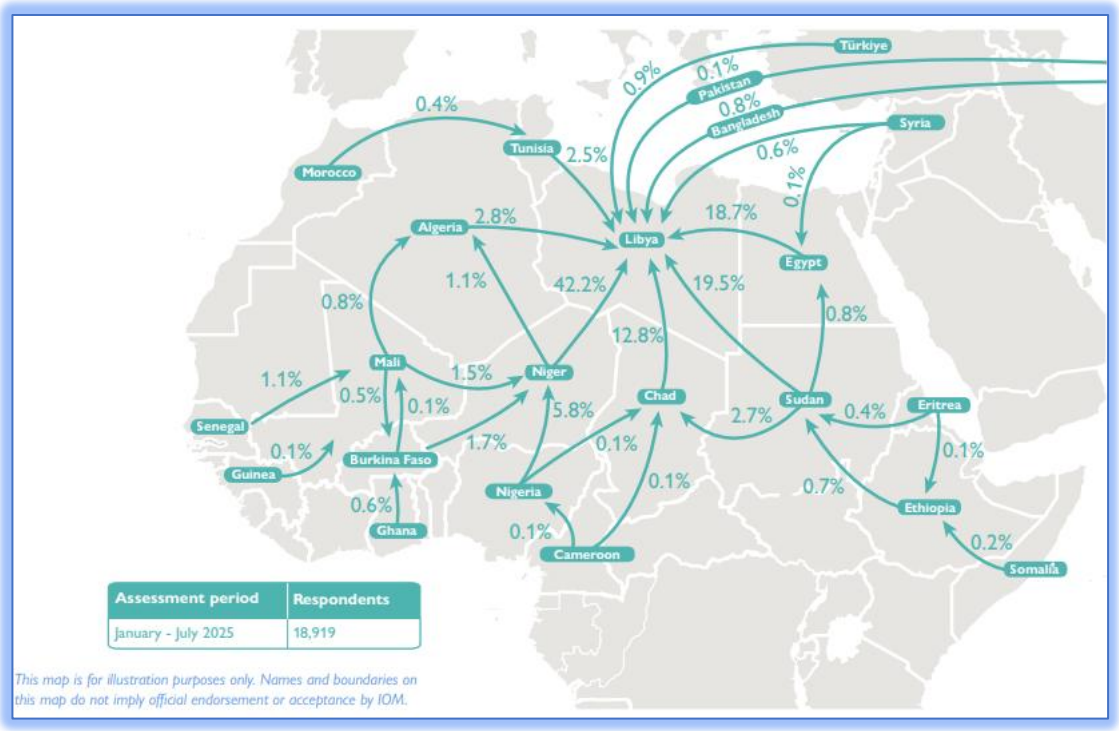
لقد تعاظم هذا الدور الجيوسياسي نتيجة تدهور البيئة الأمنية بدءا من عام 2012 الذي أعقبه انزلاق البلاد في الفوضى في عام 2014 وانهيار نظام العدالة؛ ما خلق فراغ سيادي استغلته الجماعات المسلحة والعصابات الإجرامية العاملة في مجال الاتجار بالبشر من الإفلات من العقاب. لقد افرز هذا الواقع ضغوطا ديمغرافية وجيوسياسية هائلة حيث استضافت ليبيا قبيل احداث 2011 نحو 2,5 مليون مهاجر لكن عدم الاستقرار اللاحق دفع بموجات ضخمة نحو المتوسط، اذ وصل الى جزيرة "لامبيدوسا" الإيطالية وحدها نحو 190,405 مهاجرا بين عامي 2000 و2011 كانت نسبة 60% منهم قد انطلقت من السواحل الليبية. ومع تصاعد حدة الاستقطاب السياسي وظهور تنظيم "داعش" عام 2014، سجلت معدلات الهجرة أرقاما قياسية بفعل اقتصاديات الحرب، حيث بلغت تدفقات الوافدين الى إيطاليا عام 2014 وحده نحو 170 ألف شخص، مثل القادمون من ليبيا نسبة 90% منهم. [1]

بناءا على ذلك لم تعد ليبيا مجرد محطة جغرافية بل تحولت الى ممر جيوسياسي مأزوم تتقاطع فيه مصالح القوى المحلية مع طموحات القوى الدولية، مما جعل من ضبط حدودها البحرية

[1] المرجع السابق ص 104 -103

والبرية قضية امن قومي عابرة للحدود. ويتضح هذا التحول الهيكلي في الوظيفة الجيوسياسية للمجال الليبي بوضوح في الخريطة التالية التي ترسم شبكة مسارات الهجرة الإقليمية والدولية وتوضح الثقل الكمي للتدفقات البشرية الوافدة من مختلف دول الجوار والمنطقة.

خريطة رقم (05): خارطة مسارات الهجرة الى ليبيا 2025



المصدر: المنظمة الدولية للهجرة (IOM)، مصفوفة تتبع النزوح (DTM)، التقرير العام حول مسارات الهجرة ماي 2025.

استنادا الى المعطيات السابقة وما تظهره الخريطة، لا تزال ليبيا تشكل محوراً للهجرة في شمال أفريقيا، سواء كوجهة أو كنقطة عبور رئيسية. وتستمر ديناميات التنقل فيها في التغير بفعل عوامل جيوسياسية متنوعة. فعلى سبيل المثال، على الرغم من انخفاض أعداد الوافدين إلى أوروبا في عام 2024، والذي يعزى جزئياً إلى تعزيز التعاون الحدودي بين الاتحاد الأوروبي والدول الأفريقية الشمالية، ارتفعت الهجرة إلى ليبيا بشكل حاد. وهذا يعكس تزايد حدة النزاعات وتدهور الأوضاع الاقتصادية في البلدان المجاورة. ويتفاقم تأثير هذه العوامل

بالنسبة للمهاجرين القادمين من القريب والبعيد، الذين قد يواجهون تحديات قاسية على الطريق إلى ليبيا ومشاكل أخرى عند الوصول، بما في ذلك بسبب الصراع الداخلي، والمخاطر الطبيعية، وظروف العمل غير المستقرة. ومع ذلك، فإن معدل التوظيف المرتفع للغاية بين السكان المهاجرين في ليبيا يوضح الطلب الكبير والمستمر على العمالة الذي يعمل كعامل محفز عبر عمليات الهجرة المتنوعة هذه، والذي يرجع إلى تاريخ راسخ من سياسات الهجرة المفتوحة للعمالة من أجل دعم الاقتصاد الوطني. وأخيرًا، فإن الصدمات الداخلية التي تتراوح بين الحروب الأهلية المتكررة وتغيير الأنظمة وهشاشة مؤسسات الدولة، والتي تفاقمت بسبب الكوارث الطبيعية، تستمر في تأجيج ديناميات النزوح الداخلي. [1]

4. المغرب (Morocco):

مع بداية القرن الحادي والعشرين، برز المغرب كوجهة رئيسية وبلد عبور اساسي للمهاجرين الباحثين عن الطرق الغير نظامية. ويجدر الإشارة الى ان مسارات الهجرة في شمال البلاد وجنوبها ليست وليدة اليوم بل بدأ المغاربة أنفسهم في استخدامها منذ اوائل التسعينيات، ومن الصعب اليوم وضع رقم دقيق لعدد المهاجرين المار بين عبر المغرب. بسبب طبيعة تحركاتهم المتغيرة، الا ان التقديرات تشير الى ما بين 30 و50 ألف شخص اغلبهم يأتون من دول غرب ووسط إفريقيا، وهذا الرقم مرشح للتغيير وفقًا لديناميات الهجرة على الحدود المغربية وضع مسارات الهجرة البديلة، خاصة في ليبيا.

وبالنظر الى التغيرات التي طرأت على مسارات الهجرة بالبحر الأبيض المتوسط، نجد ان النشاط على الطريق المغربي يتصاعد او ينخفض حسب المعطيات الميدانية والسياق السياسي. خلال السنوات الثلاث الاخيرة، كان مسار جزر الكناري أكثر الطرق نشاطا من غيره، حيث أدى فتح هذا الطريق أمام المهاجرون المنطلقين من مدينتي العيون والداخلة وطرفاية الى طرح قضايا دبلوماسية شائكة بين الرباط ومدريد.[2]

[1] International Organization for Migration (IOM), Global Overview of Migration Routes: May–August 2025 (Geneva: International Organization for Migration, 2025), 31

[2] صلاح الدين لعميزي، "سياسة الهجرة بالمغرب: بين الضغوط الأوروبية والمناورات المغربية"، في سياسات الهجرة بالمغرب، تنسيق عادل السعداني ورجاء الصغيري (الدار البيضاء: شبكة مدار/جذور، 2022)، 9.

اختار هؤلاء المهاجرون، سواء كانوا من المغاربة او من دول جنوب الصحراء، سلك هذا الطريق المحفوف بالمخاطر. حيث نجح حوالي 41979 في الوصول إلى الأراضي الاسبانية سنة 2021، من بينهم حوالي 23042 شخصا وصلوا الى جزر الكناري وفقا لبيانات مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين 2022. تنوعت جنسيات الوافدين لتشمل بشكل أساسي خمس دول: الجزائر والمغرب ومالي وغينيا وساحل العاج. مع ملاحظة أن الغالبية العظمى منهم (98%) عبروا عن طريق البحر. على صعيد الملاحقة القانونية، تشير تقارير وكالة فرونتكس لعام 2021 الى ان السلطات تمكنت من توقيف حوالي 23 ألف مهاجر سواء داخل البلدين أومن خلال العمليات الوكالة المشتركة لحرس الحدود.[1]

فيما يخص التوزيع الديمغرافي، يتصدر المغاربة قائمة الواصلين إلى إسبانيا، بنسبة تصل الى 56% من اجمالي الوافدين. تأكد أرقام الوكالة الأوروبية لحرس الحدود وخفر السواحل، ان الجنسية المغربية لاتزال في المرتبة الأولى بين الموقوفين على طريقي المحيط الأطلسي والبحر الأبيض المتوسط بمقدار (13000 مهاجر). يليهم المهاجرون القادمون من دول جنوب الصحراء الكبرى ب (12600) والجزائريون ب (11500). يأتي المهاجرون المغاربة في المرتبة الثانية بين المحتجزين على الحدود الأوروبية، مسبوقين بالسوريين والأفغان. حاليا، تسعى عدة دول الأوروبية لترحيل أكثر من 25 ألف مهاجر مغربي قسرا بعد ان تم اعتقالهم في مدن مختلفة، وهي مسألة تشكل موضوع صراع بين السلطات الأوروبية والمغربية، لا سيما فرنسا التي قررت تخفيض التأشيرات الممنوحة للمواطنين المغاربة بنسبة 50% كنوع من الضغط بدعوى عدم تعاون المغرب الكافي في استعادة مواطنيه. هذا القرار الفرنسي جاء مدفوعا بحسابات انتخابية وصعود التيارات اليمينية المتطرفة في وقت يشكل فيه "حلم العودة" محركا قويا للشباب المغاربة، تماما كما هو الحال لدى الشباب الجزائري والتونسي، كغيره من شباب القارة السمراء.

[1] الوكالة الأوروبية لحرس الحدود السواحل (فرونتكس)، تحليل المخاطر لعام 2021 (وارسو: فرونتكس، 2021).

لكن لهذه الرغبة في الهجرة ثمنا باهظا. ففي سنة 2021، كان طريق الهجرة الأطلسي هو الأكثر دموية وفتكا للأرواح عالميا. ولقد تم التعرف على 4400 ضحية من المهاجرين في الطرق المؤدية من المغرب والجزائر والسنغال وغامبيا إلى إسبانيا. والمفزع ان هذا الرقم ارتفع بنسبة 103% خلال سنة واحدة، الجانب الأكثر ايلاما، هو ان جثامين 95 بالمائة من الضحايا لم يتم العثور عليهم، كما اختفى 83 قاربا بجميع ركابه. وفي غضون ذلك، تم تسجيل وفاة 628 امرأة, 2059 طفل في عرض البحر، وينتمي الضحايا إلى 21بلدا في إفريقيا وآسيا، وتصدرت القائمة دول: المغرب وموريتانيا والسنغال وغينيا كوناكري. وبسبب غياب اليات الإنقاذ الفعالة والسريعة، تحول البحر الى ما يشبه «المقابر الجماعية للهجرة». كما وصفتها الجمعيات الحقوقية الإسبانية.

الى جانب هذه الفئات تبرز معاناة "القاصرين غير المرفقين بذويهم" كواحدة من أكثر القضايا اثارة للقلق والحساسية، إذ يعتبر المغرب بلدا مصدرا لهؤلاء الأطفال الذين يعيشون معزولين ودون مأوى في أوروبا، يقدر عددهم في إسبانيا ما بين 6000 و8000 قاصر مغربي غير مرفوق بذويه، أما في فرنسا فيقدرون بالمئات، لاسيما في مدينة باريس، بينما صرحت السويد أن عددهم لديها هو 55 حالة. كما أن هناك دولا أوربية أخرى تستقبل اعدادا متزايدة من هؤلاء الاطفال الذين يخوضون غمار الهجرة دون سند عائلي.[1]

[1] لعميزي، "سياسة الهجرة بالمغرب"، 11–13.

خريطة رقم (06): مسارات الهجرة عبر المغرب باتجاه اوروبا



المصدر: جيانماريا دال أستا، في "The EU's Externalisation of Borders in Morocco", تأليف فيليبو مارينوني، The Square Centre، 3 فبراير 2023.

توضح الخريطة من خلال الأسهم الانسيابية مسارين حيويين يتقاطعان في المجال المغربي، الأول هو (Atlantic Route) الذي ينطلق من سواحل الصحراء (العيون والداخلة) والطرفاية صعودا نحو جزر الكناري، وهو ما يفسر تحول الثقل الديمغرافي للمهاجرين نحو الأقاليم الجنوبية. اما الثاني (Trans-Saharan Route) فيكشف عن العمق الافريقي للازمة حيث تظهر المناطق الملونة بالأزرق والرمادي (مثل السنغال ومالي) كمناطق تصدير او عبور رئيسية تغذي هذه المسارات. ان تركيز الخريطة على نقاط التماس في الشمال (سبتة ومليلية) والجنوب (الداخلة) يؤكد ان المغرب لم يعد مجرد 'حارس حدود' بل اضحى 'محورا

جغرافيا' تتجمع فيه الضغوط القادمة من دول جنوب الصحراء قبل ان تتوزع عبر هذه المنافذ البحرية والبرية الموضحة. [1]

5. تونس (Tunisia):

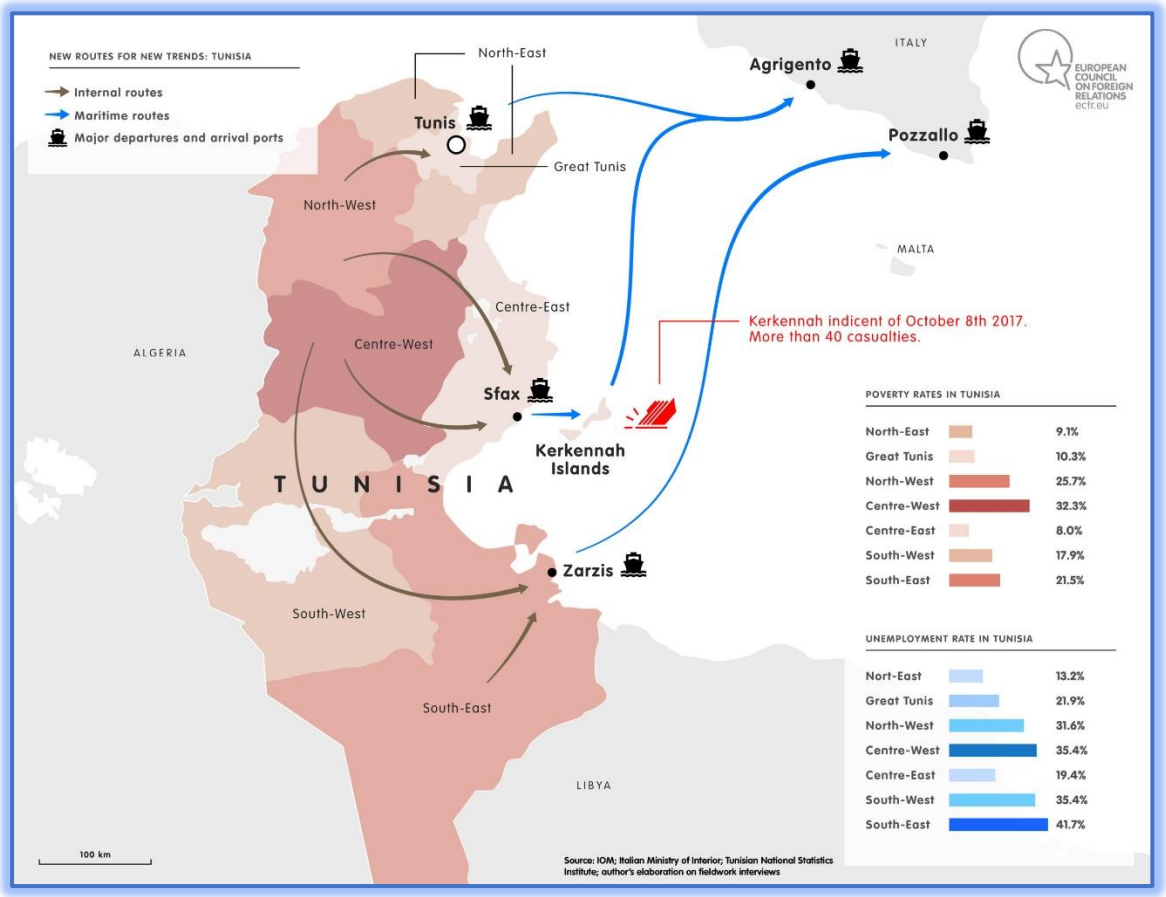
رغم ان تونس استبشرت خيرا بهامش الحرية بعد ثورة 2011 ودخول تونس إلى بوابة سياسية جديدة، ظلّت الهجرة غير النظامية من أصعب الملفات التي تواجه الدولة وجل الفاعلين الحقوقيين المناصرين لقضايا الهجرة وللفئات الهشة، وللأسف لم تزد الأمور الا سوءا حيث اصبحت السياسات المتبعة أكثر قسوة وتضاعفت المآسي الإنسانية بالبحر الأبيض المتوسط نتيجة الأزمة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تعيشها البلاد ولم تلبّ حاجيات فئات اجتماعية عديدة. كما حذرت أعمال سابقة ومنها التقرير السنوي للهجرة سنة 2019 الصادر عن المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية على أنّه إذا استمرت نفس السياسات التنموية الفاشلة سنشهد كوارث إنسانية مع بداية العقد الرابع لانطلاق الهجرة السرية من تونس عبر المتوسط. تأكدت هذه المخاوف من حادثة غرق متهالك يوم 23 ماي 2020 على بعد ميل بحري واحد من سواحل مدينة صفاقس مما أدى لوفاة مهاجر وفقدان ستة آخرون. [2]

نشأت شبكات تهريب المهاجرين في تونس منذ أوائل التسعينات وتمركزت في ثلاث مناطق بشكل أساسي وهي: الشمال الشرقي أي تونس وبنزرت والوطن القبلي، ومنطقة الساحل وولاية صفاقس، بالإضافة الى مناطق الجنوب وهي ولايتا قابس ومدنين وكانت تسمى بـ "البؤر الطاردة للهجرة" foyer migratoire. كما هو موضح في الشكل الاتي:

[1] Filippo Marinoni, "The EU's Externalisation of Borders in Morocco: Historical Path and Main Consequences," The Square Centre, February 3, 2023, https://thesquarecentre.org/2023/02/03/the-eus-externalisation-of-borders-in-morocco-historical-path-and-main-consequences.

[2] خالد طبابي، "ديناميكيات الهجرة غير النظامية في تونس: محاولة في قراءة المشهد الهجري زمن الوباء"، كراسات المنتدى، ع. 4 (2020): 9.

خريطة رقم (07): خريطة مسارات الهجرة غير النظامية من السواحل التونسية نحو أوروبا 2025



المصدر: المجلس الأوروبي للعلاقات الخارجية (ECFR - European Council on Foreign Relations).

تطورت هذه الشبكات عبر ثلاثة اجيال اساسية، فقد كان الجيل الأول (جيل الحارقين الأوائل) يعتمد على مجموعة من الاصدقاء او أبناء الحي الواحد، يمولون رحلاتهم بوسائل بسيطة مثل العمل في النقل او أحيانا الضغط على عائلاتهم ماديا، ويشترون قوارب من السوق السوداء، أما الجيل الثاني (بداية الألفية الثانية) شهد تحولا نحو التنظيم الاحترافي (الشبكات المتوسطة). بدأت تظهر أدوار محددة داخل الشبكة مثل اليد الخفية(المنظم)، والميكانيكي، وسائق. اصبحت هذه الرحلات تدر مكاسب مالية كبيرة جدا. أما مع الجيل الثالث (بعد ثورة

14 جانفي2011) توسعت الشبكات لتصبح "شبكات عابرة للقارات"، لم تعد مقتصرة على التونسيين فقط بل سجلت وزارة الداخلية التونسية وجود ما بين 70 و80 جنسية مختلفة تدخل تمر عبر الحدود التونسية سنويا، كما أصبح العمل أكثر احترافية بتعدد الجنسيات داخل الطاقم الواحد (يكون قائد السفينة مثلا من مصر).

منذ انتفاضة الحوض المنجمي عام 2008 شهدت تونس طفرة غير مسبوقة في موجات الهجرة غير النظامية، حيث سجلت جزيرة لمبادوزا وحدها وصول 6.762 مهاجرا ضمت فئات متنوعة منهم 52 امرأة و184 قاصرا. مع حلول عام 2011 شهدت هذه الظاهرة تحولا جذريا حيث توسعت لتشمل "جندرة الهجرة" وانخراط عائلات بأكملها وقاصرين في هذا المسار بدعم لافت من الاسر التي تحولت من الرفض الى المساندة. مع انضمام أصحاب الشهادات العليا الى قوارب الموت، وتنوعت مسالك العبور جراء السياسات الهجرية الصارمة وعمليات ترحيل التونسيين قسريّا من إيطاليا ولم يعد المتوسط هو النافذة الوحيدة.[1]

كما أن تونس أصبحت دولة عبور رئيسية بالنسبة للمهاجرين الأفارقة والعرب غير النظاميين. فالطريق المغربية-الإسبانية شبه مغلقة والطريق الليبية-الإيطالية غير آمنة. وهكذا وجدت تونس، البلد الإفريقي الذي يقع على بعد عشرات الكيلومترات فقط من سواحل أوروبا، نفسها في قلب حركية متعددة المحاور: جنوب/جنوب وجنوب/شمال. بلد هجرة واستقبال وعبور ولجوء.

6. تركيا:

تقع تركيا بموقع جيواستراتيجي فريد، عند تلاقي قارات آسيا وافريقيا وأوروبا، مما جعلها تاريخيا وفي العقد الأخير بشكل خاص نقطة ارتكاز رئيسية لتدفقات الهجرة غير النظامية. ولم تعد تركيا مجرد محطة عبور لمن يشدون الرحال نحو الغرب الأوروبي بل تحولت لوجهة نهائية لمن يبحثون عن الأمان من الصراعات او يسعون لتحسين ظروفهم المعيشية[2].

[1] المرجع السابق ص 12 – 11

[2] حسن العاصي، "الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا عبر تركيا... دروب الموت والابتزاز"، عكا نت، 29 نوفمبر 2024، شوهد في 13 ماي 2026، https://www.akkanet.net.

تواجه السلطات التركية ضغوطا متزايدة ناتجة عن تعقيد طرق الهجرة وتداخلها مع أنشطة الجريمة المنظمة وتبرز في هذا السياق عدة نقاط جوهرية:

- يعتمد معظم المهاجرين خاصة من أفغانستان وسوريا خدمات المهربين، الذين تتقاطع مصالحهم أحيانا مع الجماعات الإجرامية والمتمردين المرتبطين بأنشطة مثل الإتجار بالبشر والعمل القسري والإرهاب. مثل حزب العمال الكردستاني(PKK) ، الذي انخرط في هجمات واشتباكات مع الحكومة أسفرت عن مقتل الآلاف. إن حزب العمال الكردستاني وجماعات أخرى تحصل على مبالغ كبيرة من خلال تسهيل تهريب المهاجرين والاتجار بالبشر، فضلاً عن تهريب المخدرات والأسلحة، والابتزاز، والجرائم الأخرى.
- تعد مناطق الحدود الشرقية والجنوبية الشرقية في الأناضول طرق عبور رئيسية لتهريب المهاجرين بسبب الظروف الجغرافية التي يصعب السيطرة عليها والتي تشمل سلاسل الجبال والمساحات الريفية الطويلة. وتزداد التضاريس الوعرة والمناخ القاسي – مع الصيف الحار والجاف والشتاء البارد والثلجي – تعقيداً بسبب وجود مجموعات مثل حزب العمال الكردستاني والشركات التابعة له. وتتحد هذه العوامل لتجعل مكافحة تهريب المهاجرين في هذه المنطقة صعبة للغاية. بالإضافة إلى ذلك، فإن نقاط الضعف في أمن الحدود والاضطرابات الداخلية والصراع في البلدان المجاورة مثل سوريا والعراق هي عوامل مهمة أخرى تعقد جهود أمن الحدود التركية. في العام الماضي، ألقت السلطات التركية القبض على ما يقرب من 10500 مهرب مهاجرين، وهو رقم قياسي. (المصدر: وزارة الداخلية التركية، رئاسة إدارة الهجرة)

تعكس الاحصائيات حجم العبء الملقى على عاتق الدولة التركية فهي تحتضن أكبر عدد من اللاجئين عالميا، من بينهم 3.2 مليون سوري تحت بند الحماية المؤقتة. تشير البيانات الى تصاعد مستمر في وتيرة ضبط المهاجرين غير النظاميين حيث سجل نحو 455 ألف حالة اعتقال من قبل السلطات التركية في عام 2019، قبل أن تنخفض مؤقتاً أثناء جائحة كوفيد-19. وصولا الى توقيف ما يقرب من 732 ألفاً، أو 35% من إجمالي 2.1 مليون حالة اعتقال خلال الفترة 2014-2023 أو سوريا 453 ألفاً، أو 22%. وتشمل مجموعات المهاجرين الأخرى

العراقيين، والفلسطينيين، والتركمان، والأوزباكستانيين، والمغاربة. (المصدر: وزارة الداخلية التركية، رئاسة إدارة الهجرة 2024).[1]

ج) دول المقصد (Destination Countries):

يقصد بدول المقصد:" البلد الذي يقصده شخص أو مجموعة من الأشخاص بطريقة نظامية أو غير نظامية". [2] وفي إطار الفضاء المتوسطي تبرز عدة دول أوروبية كوجهات رئيسية للهجرة غير النظامية وعلى رأسها:

1. فرنسا:

تعتبر فرنسا تاريخيا من أعرق الدول الأوروبية المستقطبة للمهاجرين. فمنذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر، لعبت موجات الهجرة الجماعية دورا حيويا في سد العجز في القوى العاملة. انطلقت هذه الحركات في البداية من المناطق الحدودية (مثل ألمانيا وبلجيكا)، ثم بدأت تتنوع تدريجيا مع نهاية القرن التاسع عشر، شهدت الهجرة زخما أكبر بعد الحرب العالمية الأولى، لتلبية احتياجات إعادة إعمار البلاد. وقد ساهمت الهجرة الإيطالية (التي كانت تشكل الجالية الأكبر عدداً في عام 1930) والهجرة البولندية بشكل كبير في توفير العمالة لقطاعات التعدين والبناء وصناعة الصلب والمعادن. تغير المشهد بعد الحرب العالمية الثانية، لأن الهجرة الإيطالية، التي كانت أقل من المتوقع، حلت محلها هجرة إسبانية وبرتغالية ويوغوسلافية وتركية وتونسية ومغربية، وصولا الى بلدان جنوب الصحراء الكبرى. أما الهجرة الجزائرية، فهي الاقدم على الاطلاق، حيث تعود جذورها الى نهاية القرن التاسع عشر. عام 1974 شكل نقطة فارقة اذ أدى قرار الدولة بوقف استقدام العمالة المأجورة إلى تسريع وتيرة لم شمل الأسر لغير الأوروبيين، حيث لم يعد سوى قلة قليلة إلى بلدانهم، في حين كان الأوروبيون يتمتعون تدريجياً بحرية التنقل والإقامة والعمل[3].

[1] المرجع نفسه.

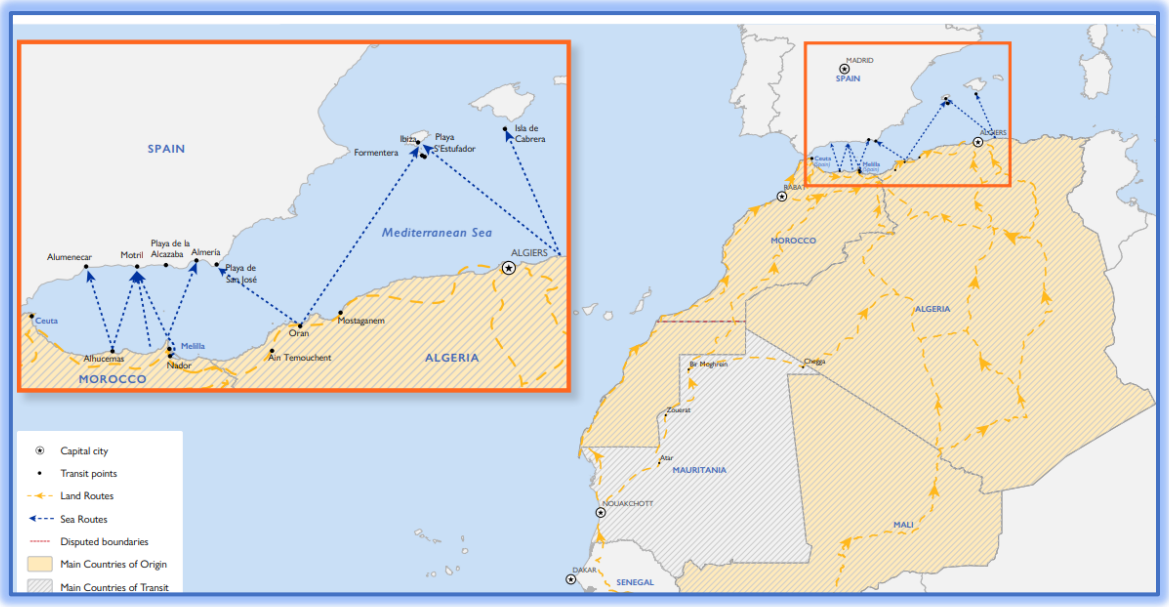
[2] المرصد الوطني للهجرة، معجم مصطلحات الهجرة: عربي-فرنسي (تونس: وزارة الشؤون الاجتماعية، 2023)، 12.

[3] Mustapha Harzoune, "Depuis quand la France est-elle une terre d'immigration?," Musée de l'histoire de l'immigration, 2022, https://www.histoire-immigration.fr/les-migrations/depuis-quand-la-france-est-elle-une-terre-d-immigration

2. إسبانيا:

تعد اسبانيا من دول المقصد الرئيسية للهجرة غير النظامية القادمة من شمال افريقيا وغربها خاصة عبر جزر الكناري ومدينة سبتة ومليلية. وتشير بيانات وزارة الداخلية الاسبانية الى تسجيل أكثر من 56ألف مهاجر غير نظامي وصلوا الى الأراضي الاسبانية سنة 2023, بزيادة ملحوظة مقارنة ببعض السنوات السابقة، وهو ما دفع مدريد الى تعزيز الرقابة الحدودية والتعاون الأمني مع المغرب وموريتانيا.[1] ويوضح الشكل الاتي جغرافية هذا المسار حيث تبين الخريطة نقاط الانطلاق البحرية والبرية عبر دول العبور والمصدر الرئيسية في غرب المتوسط وشمال افريقيا متجهة نحو السواحل الاسبانية مما يبرز الأهمية الجيوسياسية لتكثيف التنسيق الأمني والرقابي الاورومتوسطي.

خريطة رقم (08): مسارات الهجرة عبر المغرب والجزائر اتجاه اسبانيا



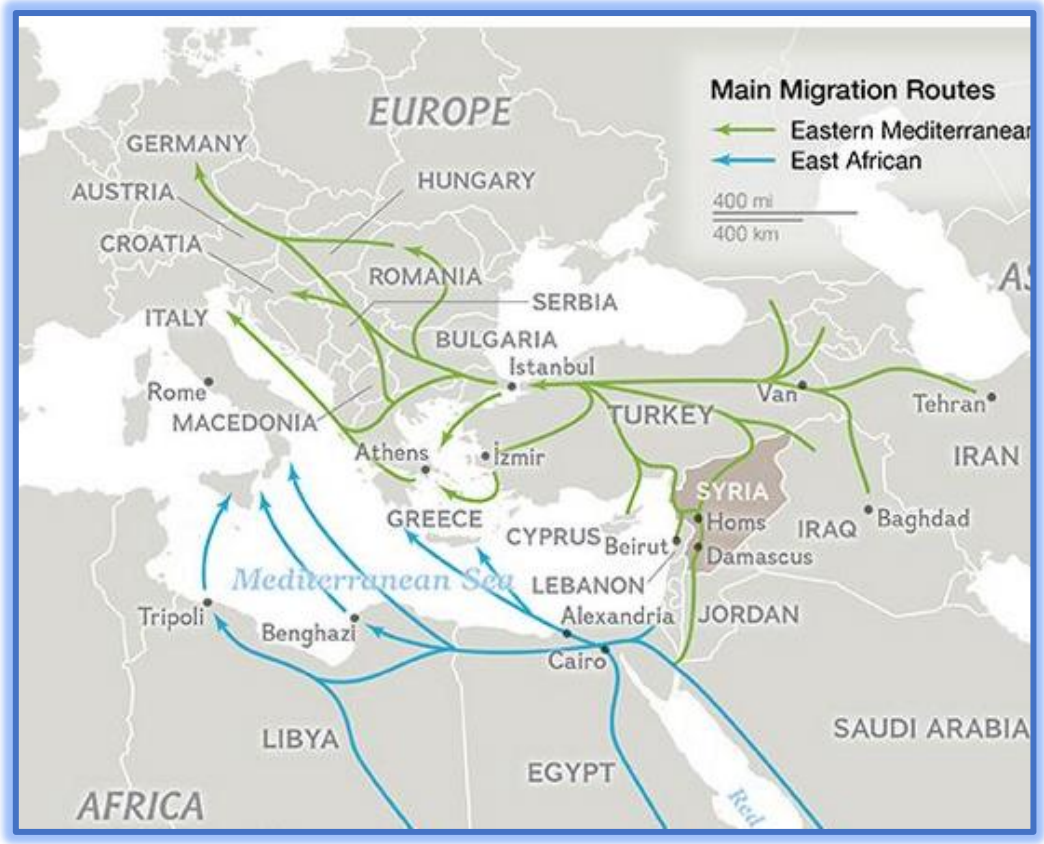
المصدر: المنظمة الدولية للهجرة (IOM)، مصفوفة تتبع النزوح (DTM)، "نظرة عامة عالمية على مسارات الهجرة: جانفي إلى أفريل 2025" (خريطة مسار غرب البحر الأبيض المتوسط)، جنيف، 2025

[1] Ministerio del Interior, Balance Migratorio 2023 (Madrid: Gobierno de España, 2024).

3.المانيا:

تعتبر المانيا من أبرز دول الاتحاد الأوروبي بفضل قوة اقتصادها وارتفاع مستوى المعيشة فيها، إضافة الى حاجتها المستمرة لليد العاملة. وقد استقبلت المانيا خلال سنة 2023 حوالي 329 ألف طالب لجوء، لتحتل المرتبة الأولى أوروبيا من حيث عدد الطلبات المقدمة، وهو ما يعكس استمرار جاذبيتها للمهاجرين وطالبي اللجوء رغم تشديد بعض سياسات الهجرة.[1] ويوضح الشكل الاتي هذا المسار جغرافيا حيث يبين خط الهجرة باللون الأخضر كيف تنطلق التدفقات من شرق المتوسط وتمر عبر منطقة البلقان حتى تصل في النهاية الى المانيا كوجهة نهائية رئيسية.

خريطة رقم (09): مسار شرق المتوسط وامتداده الجغرافي نحو ألمانيا



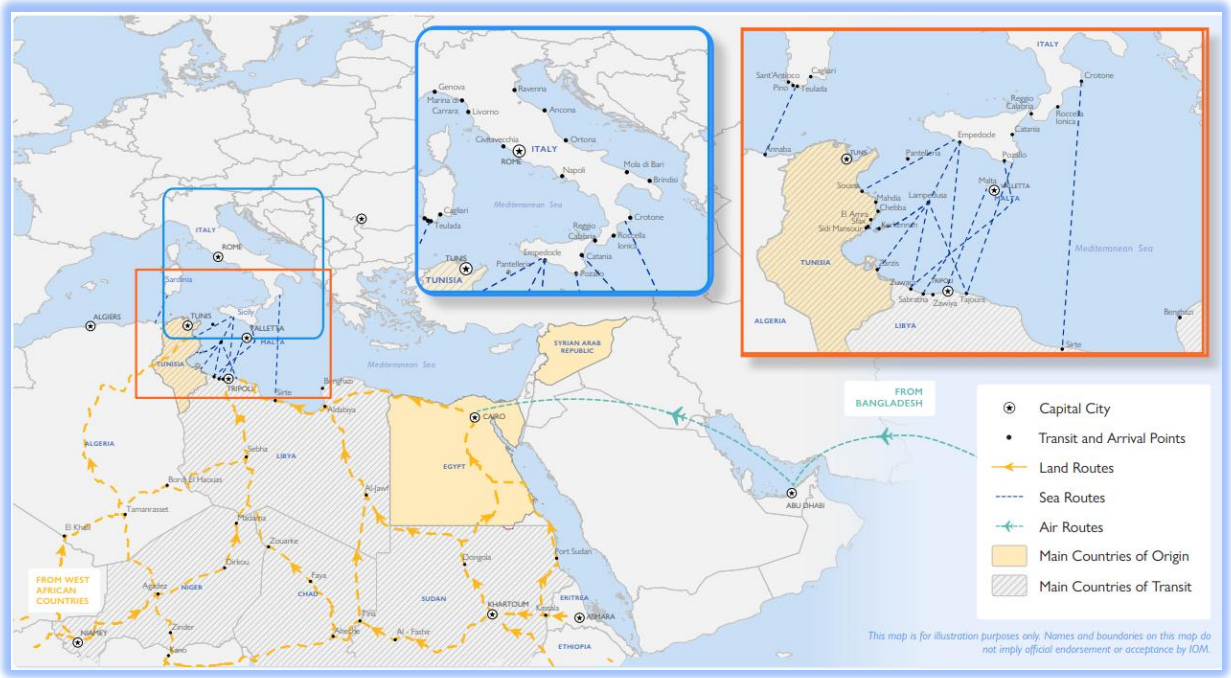
المصدر: المنظمة الدولية للهجرة (IOM)، "طرق الهجرة البشرية الأكثر ازدحاماً في العالم".

[1] Bundesamt für Migration und Flüchtlinge (BAMF), Asylum and Migration Report 2023 (Berlin: BAMF, 2024).

4.ايطاليا:

من اهم دول المقصد في منطقة البحر الأبيض المتوسط، بحكم قربها الجغرافي من السواحل الافريقية، خاصة ليبيا وتونس. وقد سجلت السلطات الإيطالية خلال سنة 2023 وصول أكثر من 157 ألف مهاجر غير نظامي عبر البحر، معظمهم انطلقوا من السواحل الليبية والتونسية، وهو ما جعل إيطاليا في مقدمة الدول الأوروبية المتأثرة بتدفقات الهجرة المتوسطية.[1] ويوضح الشكل الاتي كفاءة هذا المسار حيث تبين الخطوط البحرية باللون الأزرق حركة التدفق المباشرة من مراكز الانطلاق التونسية والليبية نحو الجزر والمدن الساحلية والإيطالية.

خريطة رقم (10): مسار وسط المتوسط وامتداده من السواحل المغاربية نحو ايطاليا



المصدر: المنظمة الدولية للهجرة (IOM)، "طرق الهجرة البشرية الأكثر ازدحاماً في العالم"، مدونة IOM الرسمية، مصفوفة تتبع النزوح (DTM)، 2026.

[1] المنظمة الدولية للهجرة، تقرير الهجرة العالمي 2024 (جنيف: المنظمة الدولية للهجرة، 2024)، 79.

ثانيا: الفواعل غير الحكومية:

تعرف الفواعل من غير الدول (Non-State Actors)، اصطلاحاً بانها:" كيانات تساجل الدولة في احتكارها للفعل السياسي فهي عبارة عن تنظيمات تمتلك هيكلية قيادية وتتمتع باستقلالية عن سلطة الدولة التي ينتمي اليها جغرافيا وتعبر هذه الكيانات عن جماعة معينة اثنية او طائفية او أيدلوجية كما تسعى لتحقيق اهداف سياسية محددة عبر ما تملكه من عناصر القوة المختلفة ما يجعلها رقما مؤثرا في السياسات الوطنية للدول".

وتشمل هذه الفواعل طيفا واسعا من القوى المؤثرة مثل الجمعيات الاهلية او الشركات متعددة الجنسيات او المنظمات غير الحكومية التي تجاوزت في نشاطها عن سيادة الدولة الام وتجاوزت الحدود الجغرافية الوطنية. يرى جوزيف ناي ان الفواعل العابرة للقومية (الجماعات الخاصة او حتى الافراد) لا تستدعي أنشطتها بالضرورة تسهيلات مادية من الدولة، بل يتجه سلوكها مباشرة نحو الفواعل الاخرى عبر القومية او للحكومات الأجنبية.

في هذا السياق يعرف كل من برتران بادي وماري كلود سموتس الفاعلين من غير الدول على انهم " تدفقات اوعلاقات عابرة للقومية وهي علاقات تتشكل في الحيز العالمي بإرادة واعية وبغاية مقصودة خارج الأطر الرسمية للدولة القومية وتتحقق عبر الانفلات جزئياً من سيطرة الدول او من تأثيرها الوسيطْ".[1]

ويمكن تصنيف هذه الفواعل الى منظمات دولية متخصصة ومنظمات إنسانية غير حكومية تضطلع بأدوار مختلفة في التعامل مع قضية الهجرة غير النظامية.

أ) ـ المنظمات الدولية:

1.المنظمة الدولية للهجرة (International Organization for Migration):

تأسست المنظمة الدولية للهجرة (IOM) في عام 1951، وهي جزء من منظومة الأمم المتحدة وتُعد المنظمة الحكومية الدولية الرائدة في مجال الهجرة، وتضم المنظمة 174 دولة عضو،

[1] ياسين هادي ثجيل، "الفاعلون من غير الدول وأثرهم على العلاقات الدولية"، مجلة كلية القانون والعلوم السياسية (الجامعة العراقية) 26، ع. 2 (أكتوبر 2024): 278.

و8 دول أخرى تتمتع بصفة مراقب، ولها مكاتب في 171 دولة، وتكرس جهودها لتعزيز الهجرة الإنسانية والمنظمة لصالح الجميع. وتقوم بذلك من خلال تقديم الدعم للمهاجرين في جميع أنحاء العالم، ووضع استجابات فعالة للديناميات المتغيرة للهجرة، وتقديم المشورة بشأن سياسات وممارسات الهجرة .وتتعاون المنظمة مع شركاء حكوميين وحكوميين دوليين وغير حكوميين لتحسين قدرة الأشخاص المتنقلين على الصمود، ولا سيما أولئك الذين يعيشون في أوضاع هشة. كما تعمل عن كثب مع الحكومات لإدارة جميع أشكال التنقل وآثارها. ويشمل هذا العمل عمليات في بعض أكثر حالات الطوارئ تعقيداً في العالم. ويقر دستور المنظمة الدولية للهجرة بالصلة بين الهجرة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وكذلك بالحق في حرية التنقل.

يركز عمل المنظمة الدولية للهجرة على الأهداف الثلاثة التالية:

- **إنقاذ الأرواح وحماية الأشخاص أثناء تنقلهم:** لتحقيق هذا الهدف، تضع المنظمة الدولية للهجرة سلامة الأشخاص وكرامتهم وحمايتهم في المقام الأول في أكثر سياقات الاستجابة للأزمات صعوبةً في العالم.
- **إيجاد حلول لمشكلة النزوح:** استجابة لهذا الهدف، تسعى المنظمة الدولية للهجرة إلى الحد من مخاطر وتأثيرات تغير المناخ وتدهور البيئة والنزاعات وعدم الاستقرار على المجتمعات المتضررة من النزوح أو المعرضة لخطر النزوح.
- **تيسير مسارات الهجرة النظامية:** لتحقيق هذا الهدف، تعطي المنظمة الدولية للهجرة الأولوية للنهج الشاملة التي تشمل الحكومة والمجتمع بأسره من أجل الربط الآمن بين الأشخاص والسلع والخدمات والمعرفة والابتكار[1].

2. المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR):

المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين هي منظمة عالمية تكرس عملها لإنقاذ الأرواح وحماية الحقوق وبناء مستقبل أفضل للأشخاص المجبرين على الفرار من ديارهم

[1] International Organization for Migration, "Who We Are," accessed May 13, 2026, https://www.iom.int/who-we-are.

بسبب الصراعات والاضطهاد، تسعى لحماية اللاجئين والمجتمعات النازحة قسراً والأشخاص عديمي الجنسية. تتمثل رؤيتها في عالم يمكن فيه لكل شخص مجبر على الفرار أن يبني مستقبلاً أفضل. تأسست المفوضية، المعروفة رسمياً باسم مكتب المفوض السامي لشؤون اللاجئين، من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام 1950، وذلك في أعقاب الحرب العالمية الثانية من أجل مساعدة ملايين الأشخاص الذين خسروا منازلهم. واليوم، تعمل المفوضية في 128 بلداً. تقدم المساعدات المنقذة للحياة، بما في ذلك المأوى والغذاء والمياه والرعاية الطبية، للأشخاص المجبرين على الفرار جراء الصراعات والاضطهاد، ولم يتبق للكثير منهم من يلجئون إليه، حيث تدافع عن حقهم في الوصول إلى بر الأمان وتساعدهم في العثور على مكان يستقرون فيه حتى يتمكنوا من إعادة بناء حياتهم. وعلى المدى الطويل، تعمل مع الدول لتحسين ومتابعة قوانين وسياسات اللاجئين واللجوء، ولضمان احترام حقوق الإنسان.[1]

3. الوكالة الأوروبية لحرس الحدود والسواحل (Frontex):

تدعم «فرونتكس»، الوكالة الأوروبية لحرس الحدود والسواحل، الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي والدول المرتبطة باتفاقية شنغن في إدارة الحدود الخارجية للاتحاد الأوروبي ومكافحة الجريمة العابرة للحدود. تُعد مركزًا متميزًا لأنشطة مراقبة الحدود الخارجية للاتحاد الأوروبي، حيث تتبادل المعلومات الاستخباراتية والخبرات مع جميع الدول الأعضاء ومع الدول المجاورة غير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي المتأثرة بتدفقات المهاجرين والجريمة العابرة للحدود .وبفضل" القوة الدائمة"، وهي أول جهاز لإنفاذ القانون يرتدي الزي الرسمي في الاتحاد الأوروبي، تحولت فرونتكس إلى ذراع عملياتي للاتحاد الأوروبي[2] .

تتمتع الأفكار التي أدت إلى إنشاء «فرونتكس» بتاريخ عريق في المشروع الأوروبي. فقد كان تعزيز حرية تنقل الأشخاص أحد الأهداف الرئيسية للتكامل الأوروبي. وفي عام 1957، تم

[1] المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، "مهامنا"، تاريخ الوصول 13 ماي 2026، https://www.unhcr.org/ar/what-we-do.

[2] الوكالة الأوروبية لحرس الحدود والسواحل (فرونتكس)، "المهام والمهمة"، تم الاطلاع عليه في 13 ماي 2026، https://frontex.europa.eu/about-frontex/who-we-are/tasks-mission/.

تحديد حرية تنقل البضائع والأشخاص والخدمات ورأس المال كركائز أساسية للمجتمع الأوروبي في معاهدة روما.

تدعم الوكالة دول الاتحاد الأوروبي والدول المرتبطة بمنطقة شنغن من خلال المهام الأساسية التالية:[1]

ـ مراقبة الحدود :تنشر حرس الحدود، ودوريات بحرية وطائرات على طول الحدود الخارجية للاتحاد الأوروبي.

ـ إدارة الهجرة :تساعد في تسجيل المهاجرين وأخذ بصمات الأصابع وإدارة تدفقات اللجوء.

ـ مكافحة الجريمة العابرة للحدود :تتصدى لعمليات التهريب، والاتجار بالبشر، والإرهاب.

ـ العودة وإعادة التوطين :تنسق عمليات إعادة المهاجرين غير الشرعيين إلى بلدانهم الأصلية.

ـ تقييم المخاطر :تراقب اتجاهات الهجرة وتقوم بإعداد تقييمات دورية للوضع الأمني.

ب) ـ منظمات إنسانية وغير حكومية:

❖ **أطباء بلا حدود (Médecins sans frontières):**

منظمة دولية، طبية إنسانية مستقلة تقدم المساعدة الطبية للأشخاص المتضررين جراء النزاعات والأوبئة والكوارث الطبيعية والحرمان من الرعاية الصحية، تأسّست منظمة أطبّاء بلا حدود في ديسمبر 1971 في فرنسا على يدّ مجموعة من الأطبّاء والصحفيين في أعقاب الحرب والمجاعة التي اجتاحت بيافرا في نيجيريا. وتَمثَّل هدفهم في تأسيس منظمة مستقلة تصبّ تركيزها على تقديم المساعدات الطبيّة الطارئة بسرعة وفعالية وعدم تحيّز.. واليوم، توسعت هذه المنظمة لتصبح حركة عالمية تضمّ أكثر من 67,000 شخصٍ تربط بينهم المبادئ الواردة في الميثاق، من بينها:[2]

[1] المرجع السابق.

[2] أطباء بلا حدود، "حول أطباء بلا حدود"، تم الاطلاع عليه في 13 ماي 2026، https://www.msf.org/ar.

ـ تقدّم منظمة أطبّاء بلا حدود المساعدات إلى السكان المنكوبين وإلى ضحايا الكوارث الطبيعية أو البشرية وإلى ضحايا النزاعات المسلّحة، بغضّ النظر عن العرق أو الدين أو العقيدة أو الانتماء السياسي.

ـ تلتزم منظمة أطبّاء بلا حدود بمبدأَي الحياد وعدم التحيّز تطبيقًا للأخلاقيات الطبيّة العالمية ومراعاةً للحقّ في الحصول على المساعدة الإنسانية، وتطالب المنظمة بالحرية المطلقة ومن دون عوائق في معرض ممارستها لمهامها .

ـ يلتزم أعضاء المنظمة باحترام المبادئ الأخلاقية لمهنتهم والحفاظ على الاستقلالية التامة عن جميع السلطات السياسية والاقتصادية أو الدينية.

ـيدرك الأعضاء بصفتهم متطوّعين المخاطر والمجازفات المترافقة مع المهام التي يضطلعون بها ولا يطالبون لأنفسهم أو لذويهم بأي تعويض غير ذلك الذي تحدّده المنظمة في حدود إمكانياتها.

❖ اللجنة الدولية للصليب الأحمر (International Committe of the Red Cross):

منظمة محايدة ومستقلة تضمن الحماية والمساعدة في المجال الإنساني للمتضررين من النزاعات المسلحة وحالات العنف الأخرى. عملت اللجنة الدولية للصليب الأحمر منذ نشأتها عام 1863 على حماية المتضررين من النزاعات المسلحة وحالات العنف الأخرى، وتقديم المساعدة الإنسانية لهم.

الإنسانية، وعدم التحيز، والحياد، والاستقلال، والخدمة التطوعية، والوحدة، والعالمية: تشكل هذه المبادئ السبعة إطارًا أخلاقيًا وتنفيذيًا ومؤسسيًا ينبني عليه عمل الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر (الحركة). هذه المبادئ قاسم مشترك يوحد مكونات الحركة الدولية - وهي اللجنة الدولية، والجمعيات الوطنية للصليب الأحمر والهلال الأحمر، والاتحاد الدولي - ويلعب دورًا محوريًا في تشكيل هويتها المميزة. والتمسك بهذه المبادئ يحافظ على الطابع

الإنساني البحت لعمل الحركة، ويعزز الاتساق بين طائفة واسعة من الأنشطة التي تنفذها في جميع أنحاء العالم[1].

❖ **منظمة الإغاثة البحرية (SOS MEDITERRANEE):**

هي منظمة إنسانية بحرية دولية، غير حكومية وغير ربحية، تأسست عام 2015 بمبادرة من أشخاص من خلفيات بحرية وإنسانية، توحّدت جهودهم استجابةً لتصاعد حالات الغرق في البحر الأبيض المتوسط. تسعى المنظمة إلى إنقاذ الأرواح في البحر وتوفير الرعاية والدعم الإنساني للناجين، مع الالتزام التام باحترام كرامتهم وحقوقهم الأساسية.

تضم SOS MEDITERRANEE فرقًا تعمل في كل من ألمانيا، فرنسا، إيطاليا، وسويسرا . منذ فبراير 2016 وحتى أكتوبر 2018، قامت بتشغيل سفينة الإنقاذ أكواريوس Aquarius، وتعتمد حاليًا في عملياتها على سفينة أوشن فايكنج Ocean Viking التي تواصل مهمات البحث والإنقاذ في أخطر طرق الهجرة البحرية في العالم.

تُنفذ جميع عمليات البحث والإنقاذ التي تضطلع بها منظمة SOS MEDITERRANEE بالتزام قانوني صارم وبتنسيق كامل مع أحكام القانون الدولي للبحار والقانون الإنساني الدولي .

تلتزم المنظمة في عملياتها بالإطار القانوني الدولي للبحار، وتستند بشكل أساسي إلى الواجب الإنساني الجوهري المتمثل في إنقاذ أرواح الأشخاص المعرضين للخطر في البحر. يرتكز هذا الواجب القانوني والإنساني على اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار(UNCLOS) ، التي تفرض التزامًا واضحًا على جميع السفن بتقديم المساعدة لأي شخص يواجه خطرًا وشيكًا في البحر، بغض النظر عن جنسيته أو أي اعتبارات أخرى، مؤكدة على أن قيمة وقدسية الحياة الإنسانية تسمو فوق جميع الاعتبارات الأخرى[2].

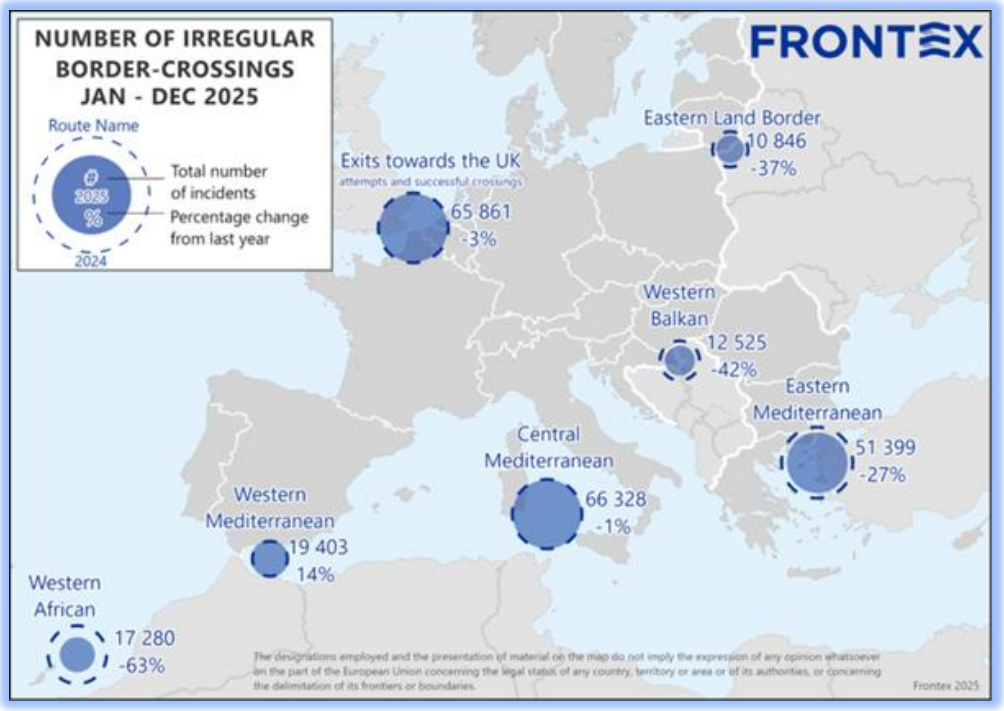
[1] International Committee of the Red Cross, "Who we are," accessed May 13, 2026, https://www.icrc.org/en/who-we-are.

[2] منظمة SOS MEDITERRANEE، "من نحن،" تم الاطلاع عليه في 13 مايو، 2026، https://ar.sosmediterranee.org/#about-us.

المطلب الثالث: المسارات الجيوبولتيكية للهجرة في المتوسط:

تعتبر المطارات الدولية واحدة من اهم قنوات دخول المهاجرين إلى الاتحاد الأوروبي اذ ان معظم المقيمين حاليا بصفة غير قانونية، كانوا قد دخلوا في الأصل بطريقة نظامية وبحوزتهم وثائق سفر وتأشيرات صالحة الا ان ضعهم القانوني تغير نتيجة بقائهم بعد انتهاء فترة صلاحيتها. وفي هذا السياق، ترصد وكالة **فرونتكس** مجموعة من المسارات الرئيسية للهجرة غير الشرعية عبر الحدود الخارجية للاتحاد الأوروبي، وهي الممرات الجغرافية الموضحة في الشكل أدناه، والتي تخضع لمقاربة جيوبوليتيكية تبرز حجم التدفقات ونسب التغيير المسجلة في كل مسار بري وبحري مع ربطها بالتحولات الأمنية والسياسية في دول الجوار الاقليمي:[1]

خريطة رقم (11): خريطة المسارات الجيوبوليتيكية لتدفقات الهجرة غير النظامية عبر المتوسط نحو أوروبا 2025



المصدر: وكالة فرونتكس (Frontex)، تقرير الوضع المهاجري لعام 2025.

[1] ختو فايزة، "الخطوط العامة لتدفقات الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا عبر المتوسط بعد 2011" (مداخلة، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر)، 168.

بالرغم من تسجيل انخفاض اجمالي في عمليات العبور غير النظامية بنسبة 26% خلال عام 2025 (وهو المستوى الأدنى منذ عام 2021)، إلا ان الوضع الجيوسياسي على الحدود الأوروبية يظل يتسم بعدم اليقين. فمن منظور جيوبوليتيكي، يلاحظ أن ضغط الهجرة يتسم بديناميكية الازاحة حيث ينتقل الثقل بسرعة بين المسارات المختلفة متأثرا بالنزاعات المسلحة، وحالة عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي، ونشاط شبكات التهريب الدولية. وفي هذا السياق يواجه الاتحاد الأوروبي تحديات ناتجة عن محاولات أطراف فاعلة استغلال تدفقات الهجرة كأداة للضغط السياسي على حدوده الخارجية، وهو ما توضحه البيانات المقارنة للمسارات في الجدول التالي:

الشكل رقم (03): تطور أعداد المهاجرين غير النظاميين عبر المسارات الرئيسية نحو الاتحاد الاوروبي 2021 -2025

	2021	2022	2023	2024	2025	% change over 2024
Central Mediterranean	67 724	105 561	162 714	66 855	66 328	-1%
Eastern Mediterranean	22 793	38 690	61 092	69 954	51 399	-27%
Western African Route	22 351	15 463	39 673	46 820	17 280	-63%
Western Balkan Route	61 735	144 197	99 041	21 637	12 528	-42%
Eastern Borders Route	8 160	6 373	5 824	17 059	10 846	-37%
Western Mediterranean	18 466	15 134	16 877	17 026	19 403	+14%
Total EU – Detections	**202 322**	**326 335**	**380 227**	**239 351**	**177 784**	**-26%**

المصدر: وكالة فرونتكس (Frontex)، بيانات رصد عبور الحدود الخارجية غير القانونية (2021-2025).

1. مسار غرب افريقيا (Western African Routes):

يضم هذا المسار كلا من موريتانيا، السنغال، المغرب، غامبيا وغينيا كنقاط انطلاق رئيسية باتجاه جزر الكناري. وقد شهد تراجعا حادا في نشاطه خلال عام 2025 بنسبة انخفاض وصلت الى 63%نتيجة تقلص اعداد المغادرين من السواحل الموريتانية والسنغالية والمغربية.

وبالرغم من ذلك، تظل المنطقة محل مراقبة نظرا لزيادة التدفقات نحو بعض دول الانطلاق بسبب عدم الاستقرار في منطقة الساحل، كما ان غامبيا وغينيا سجلتا ارتفاعا استثنائيا في معدلات المغادرة، مع تصدر الجنسيات المالية والسنغالية والغينية لقائمة المهاجرين المرصودين.[1]

2. مسار وسط المتوسط (Central Mediterranean Route):

يربط هذا المسار جغرافيا بين السواحل الليبية والتونسية كقاطرة أساسية للانطلاق نحو إيطاليا، وقد حافظ خلال عام 2025 على مكانته كأكثر المسارات حيوية وكثافة باتجاه الاتحاد الأوروبي، حيث استأثر وحده بأكثر من ثلث اجمالي عمليات العبور المرصودة (66,328 حالة). وتؤكد القراءة الجيوبوليتيكية لهذا المسار ان عمليات المغادرة من ليبيا ظلت العامل الحاسم والمحرك في توجيه التدفقات المهاجرة نحو السواحل الإيطالية. ومن حيث التركيبة الديمغرافية للوافدين عبر هذا الممر الاستراتيجي فقد تصدر المهاجرون من الجنسيات البنغلادشية والمصرية والافغانية قائمة الفئات الثلاث الأكثر رصدا مما يعكس استمرار الدور المركزي لليبيا ومنطقة وسط المتوسط في خارطة الهجرة الدولية.

3. مسار شرق المتوسط (Eastern Mediterranean Route):

يضم مسار شرق المتوسط التحركات المتجهة نحو قبرص، والحدود البحرية لليونان إضافة الى الحدود البرية لكل من اليونان وبلغاريا مع تركيا. وقد سجل هذا المسار في عام 2025 انخفاضا عاما في عمليات الرصد بنسبة تقارب 30% الا انه شهد تحولا لافتا في ديناميكية

[1] Frontex, "Migratory Routes," accessed April 20, 2026, https://frontex.europa.eu/what-we-do/monitoring-and-risk-analysis/migratory-routes/migratory-routes/.

الحركة تمثل في تضاعف عملية العبور من شرق ليبيا نحو جزيرة كريت بأكثر من ثلاث مرات.

4. مسار الحدود الشرقية (Eastern Borders Route):

شهد هذا المسار انخفاضا ملحوظا في عدد عمليات عبور الحدود غير النظامية بنسبة وصلت الى "37%, وبالرغم من هذا الانخفاض العددي، استمرت حالة التوتر الأمني المرتبطة بما يعرف ب "العدوان الهجين" (Hybrid aggression) المنسوب الى بيلاروسيا، وهو ما أثر على استقرار العمليات الأمنية والرصد وإدارة الحدود على طول هذا المسار.

5. مسار غرب المتوسط (Western Mediterranean Route):

يمتد من شمال غرب افريقيا وصولا الى جنوب اسبانيا، وقد سجل هذا المسار ارتفاعا في عمليات الرصد بنسبة 14% بواقع 19,403 عملية عبور، ويرتبط هذا الارتفاع جيوبوليتيكيا بتزايد الانطلاقات من السواحل الجزائرية حيث تصدر الصوماليون والجزائريون والمغاربة قائمة الجنسيات الأكثر رصدا. شهد مسار غرب افريقيا انخفاضا حادا بنسبة 63% كما تراجع النشاط في مسار الحدود الشرقية بنسبة 40%مما يعكس استمرار المتغيرات الأمنية والسياسية في تلك المناطق.

6. مسار غرب البلقان (Western Balkan Route):

يشمل جغرافيا رومانيا والمجر وكرواتيا، بالإضافة الى بلغاريا عند الحدود البرية مع دول منطقة غرب البلقان. سجل هذا المسار تراجعا حادا بنسبة 42% مدفوعا بتشديد الإجراءات الأمنية والتعاون الوثيق مع وكالة "فرونتكس", بما في ذلك إطلاق عملية مشتركة جديدة في البوسنة والهرسك في نوفمبر 2025 لتعزيز الدعم العملياتي الميداني، حيث برزت جنسيات الاتراك والأفغان والسوريين كأكثر الفئات رصدا. [1]

ختاما، تظهر مسارات الهجرة غير النظامية نحو الاتحاد الأوروبي ان حركة المهاجرين لا ترتبط فقط بالعوامل الاقتصادية او الاجتماعية، بل تتأثر بدرجة كبيرة بالظروف الجيوبوليتيكية

[1] المرجع السابق

المحيطة، مثل مستوى الاستقرار الأمني وسياسات مراقبة الحدود. ومن ثم، فان تتبع تطور هذه المسارات يساعد على فهم طبيعة التحديات التي تواجهها دول المنطقة في إدارة ظاهرة الهجرة غير النظامية.

المبحث الثالث: المقاربات النظرية المفسرة للهجرة غير النظامية:

تتضافر مجموعة من العوامل لتشكل دافعا رئيسيا وراء هجرة الأفراد أو الجماعات بشكل سري نحو دول أخرى، بغية أن يجدوا ما يطمحون إليه. وينبع هذا التوجه اما عن رغبة ذاتية أو ضرورة فرضها الواقع الاجتماعي أو السياسي والاقتصادي أو الثقافي الذي يعشون فيه.

لا توجد نظرية أحادية متكاملة قادرة على تفسير هذه الظاهرة بشكل شمولي، بل تعددت المداخل النظرية ذات الرؤى المختلفة حسب ميولها لإحدى العوامل المؤثرة على ظاهرة الهجرة، فمنها من ركز على الجانب الاجتماعي وأخرى على الجانب الاقتصادي أو تلك التي ترى أن هناك عوامل طاردة وأخرى جاذبة تكون سببا في زيادة أو تراجع هذه الظاهرة [1].

المطلب الأول: نظرية الطرد والجذب - Push-Pull Theory

تعد نظرية (الطرد / الجذب) أو (الدفع / الجذب)، من أبرز النظريات التي قاربت إشكالية الهجرة، وتذهب هذه النظرية أن الهجرة ناتجة عن اختلال التوازن الاجتماعي والاقتصادي لجماعة معينة، مما يولد قوى طاردة تدفع الافراد لمغادرة موطنهم، تزامنا مع وجود قوى جذب مغرية في مناطق أخرى تستقطبهم نحوها".[2]

وقد قدم **(دونالد بوج -Donald Bogue)** عام 1961 تفسيراً لعملية الطرد والجذب وعلاقتها بالاختيار ومفادها الآتي:

- تمر الهجرات بمراحل متعاقبة تبدأ بالانتقال، ثم الاستقرار والثبات في البيئة الجديدة

[1] نصيم بورني ونور الدين عزوز، "قراءة تحليلية في أبعاد ظاهرة الهجرة غير الشرعية"، مجلة التمكين الاجتماعي 2، ع. 4 (ديسمبر 2020)
[2] G. Jonson, "Some Sociological Aspects of Migration," in Migration, ed. J. A. Jackson (London: Cambridge University Press, 1969), 65

- يلاحظ في المراحل الأولى ارتفاع نسبة الرجال المهاجرين على النساء، وغالبا ما تتركز الهجرة في فئة البالغين من متوسطي العمر ومن غير المتزوجين.
- يكون عامل الجذب قوياً في منطقة الوصول.
- تفقد المناطق الأصلية متعلميها، بينما تجتذبهم مناطق النمو الاقتصادي الصناعي في دول المقصد.
- كلما زاد تدفق تيار الهجرة في اتجاه معين تصبح عملية الاختيار خاضعة ل "تاثيرالتبعية"، وللتأثير الاجتماعي دور كبير في استقطاب مهاجرين جدد من نفس المحيط.

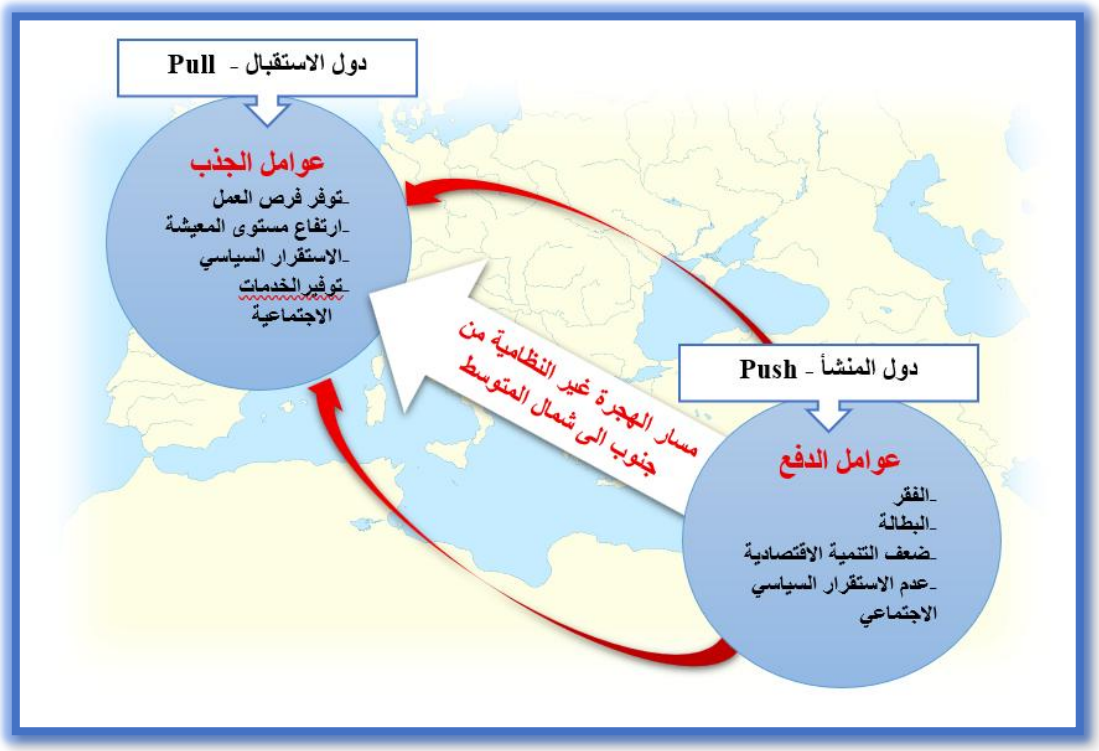
أما **(بوك -Pogue)** فقد ركز اهتمامه على تشريح قوى الطرد والجذب، حيث حصر عوامل الطرد في:

- انخفاض مؤشرات الثروة القومية.
- فقدان الوظائف الناتج عن العجز المالي أو اضطراب ميزان المدفوعات.
- المعاملة التي تتسم بالظلم والقمع الناتجة عن أسباب سياسية أو دينية أو عرقية.
- العزل الاجتماعي للفرد إذا كان مؤيداً لعقيدة معينة مؤثرة في الجماعة التي يعيش معها.
- وقوع كوارث طبيعية كالفيضانات والجفاف والزلازل والحرائق.

- في المقابل حدد عوامل الجذب في الجوانب الاتية:
- توافر الفرص الوظيفية والمهنية المتنوعة.
- التطلع لتحقيق دخل مادي أفضل ومستوى معيشي أرفع.
- توافر الخدمات الأساسية في قطاعات السكن والتعليم والخدمات الاجتماعية الأخرى[1].

[1] محمد الهادي عايش ومرابط اليايمنة، "الهجرة العائدة في الجزائر: دراسة ميدانية لعينة من المهاجرين العائدين لولاية قسنطينة"، مجلة تاريخ العلوم، ع. 3: 113.

الشكل رقم (04): نموذج يوضح عوامل الدفع والجذب المؤثرة في الهجرة غير النظامية عبر حوض البحر الأبيض المتوسط



المصدر: من إعداد الطالبة استنادًا إلى: "Lee, E. S. (1966). A Theory of Migration"

المطلب الثاني: المقاربة الحاجاتية- نظرية "ماسلو" في تفسير الهجرة:

تقوم الفكرة الجوهرية لنظرية الحاجات التي صاغها **أبراهام هارولد ماسلو" Abraham "H. Maslow** على أن البناء السيكولوجي للأفراد يرتكز على منظومة من الحاجات الأساسية المرتبة بشكل تسلسلي هرمي، حيث يمثل إشباع المستويات القاعدية شرطا اساسيا للانتقال إلى المستويات الأعلى منها. وتتألف هذه القائمة من: الحاجات الفيزيولوجية، حاجات

السلامة والأمن، حاجات الانتماء والحب، حاجات تقدير الذات، وصولا الى قمة الهرم المتمثلة في حاجات تحقيق الذات. [1]

وبالتركيز على المستوى الأول، وهو **الحاجات الفيزيولوجية**، نجد أنها تشمل المتطلبات الأساسية التي لا يستقيم البقاء البشري بدونها. وفي سياق الهجرة غير الشرعية وفق هذا المستوى حسب ماسلو، الدافع وراءها هو الفقر المدقع في الحاجات الفيزيولوجية الجمة عن الحروب والمجاعات، وعندما تشتد مثل هذه الحاجات يتركز وعي الفرد كليا حول إشباعها دون الانتباه إلى المخاطر المرافقة لها [2].

ويتصل بذلك المستوى الثاني المتعلق ب **حاجات السلامة والأمن** والتي تشمل التطلع للاستقرار والتحرر من الخوف والقوى المهددة للحياة. رغم ان الأفراد قد يدركون المخاطر المرتبطة برحلة الهجرة، الا ان الامل في إيجاد بيئة توفر أمنا مستداما يظل دافعا أقوى، حيث ينظر الى الهجرة هنا كوسيلة لتأمين العيش الكريم والبحث عن مجتمعات تمنحهم شعورا بالأمان يفتقدونه في أوطانهم.

أما فيما يخص الروابط الاجتماعية والاسرية فهي تمثل المستوى الثالث من الحاجات وهو **حاجات الانتماء والحب** فهو يرى أنها تلعب دورا هاما في حياتنا وإذا نظرنا إلى روابط الانتماء التي من المفترض أن تكون عامل تعيق قرار الهجرة غير الشرعية، الا ان ضغط الفقر والحرمان في الحاجات السابقة قد يؤدي الى تفكك هذه الحاجات او اضعاف تأثيرها لتتحول الحاجة الى تحسين وضع الاسرة وتأمين مستقبلها الى قوة دافعة للهجرة بدلا من ان تكون عائقا امامها [3].

أما فيما يتعلق بالمستوى الرابع في هرم " ماسلو" للحاجات والمتمثل في **حاجات تقدير الذات**، وهو يتضمن السعي لتحقيق احترام الذات ونيل التقدير من الاخرين، حيث يسهم اشباع هذه

[1] سعد الدين مشاور وفوزية شنافي، "تطور مفهوم الهجرة: من ظاهرة سوسيو-اقتصادية إلى ظاهرة أمنية - قراءة في تحول المفهوم -"، مجلة رفوف 10، ع. 1 (أبريل 2022): 211.
[2] عامر مصباح، "الهجرة غير الشرعية: إطار نظري للتحليل"، مجلة فكر ومجتمع، ع. 5 (الجزائر: طالسيج كوم للدراسات والنشر والتوزيع، 2010): 62.
[3] المرجع السابق ص 64-63

الحاجات في تنمية مشاعر الثقة والكفاءة لدى الفرد. و في المقابل يؤدي الإخفاق في تحقيقها الى نشوء اتجاهات سلبية و هو ما يربط وثيقا بالهجرة , و قد يندفع الفرد نحو المغامرة وعدم الاهتمام باحتمالات الضرر التي يمكن أن تلحق به، وهذا بدوره يتعلق بالمستوى الأخير من ترتيب "ماسلو" للحاجات وهو **حاجات تحقيق الذات** وهي رغبة الشخص في أن يمتلك كل شيء، ولكن بالنظر للواقع نجد أنه في غالب الأحيان هناك فرص معدومة لتحقيق هذه الحاجات، وهذا ما ينعكس في شكل احباطات نفسية التي يمكن أن تتحول إلى دوافع قوية نحو الهجرة غير الشرعية إلى المناطق التي يعتقد أنها فرص تحقيق مثل هذه الحاجات[1].

الشكل رقم (05): نموذج هرمي لدوافع الهجرة غير النظامية استنادا" لنظرية ماسلو":



المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على: Abraham Maslow, Motivation and Personality, New York Harper & Row, 1954.

[1] مشاور وشنافي، "تطور مفهوم الهجرة"، 212.

المطلب الثالث: مقاربة الأمننة للهجرة (Securitization Theory):

تستند هذه الدراسة مع الأطروحات التي أرسلتها **مدرسة كوبنهاغن**، وبالتحديد في سياق توسيع نطاق مفهوم **الأمننة* (Securitization)**. حيث يرى المنظر "أولي ويفر" (Ole Waever)، أن الأمن لا يقتصر على التهديدات العسكرية فحسب، بل يشمل " الأمن المجتمعي" وهو ما دفع العديد من الدول إلى إعادة تعريف الهوية الاجتماعية لمواطنيها من خلال عدسة أمنية. ويؤكد المؤرخ وعالم السياسة البريطاني، باري بوزان **Barry) Buzan**، أنّ إضفاء الطابع الأمني على مجال معيّن يتم عبر عملية خطابية لغوية، إذ يعمل هذا الخطاب على الاستدلال بوجود تهديد يمس البقاء المادي والمعنوي لمرجعية أمنية ما، قد تكون الفرد، أو الجماعة، أو الدولة، أو الهوية.[1]

يعتبر الاتحاد الأوروبي نموذجا تطبيقيا لهذه الممارسات، حيث عملت النخب السياسية الأوروبية على ادراج مفهوم الهجرة ضمن "دوائر القلق الأمني"[2], مركزة في خطابها الاساسي على أن الهجرة تشكل تهديدا متزايدا للمجتمعات الأوروبية، وعاملا لزعزعة الاستقرار وفقدان الامن. وبموجب هذا المنطلق، لم تعد الهجرة ظاهرة اقتصادية فحسب بل أصبحت في نظر هذه النخب مسؤولة عن الكثير من المشكلات السوسيولوجية، مما ساهم بشكل مباشر في إعادة تشكيل التحالفات الاجتماعية والسياسية.

وقد استهدف هذا التغيير في الخطاب الأوروبي تحقيق غاية جوهرية، وهي دمج كافة فئات الهوية الجماعية للمجتمع السياسي، ومنح الدولة الشرعية اللازمة لحشد الدعم لحماية المواطنين من التهديدات الخارجية. وهذا ما يبرر استخدام مجموعة من الأدوات والسياسات

[1] يوسف كريم، "تحولات الهجرة في منطقة البحر الأبيض المتوسط: حالة المغرب نموذجاً" (برلين: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، مارس 2021)، 27.

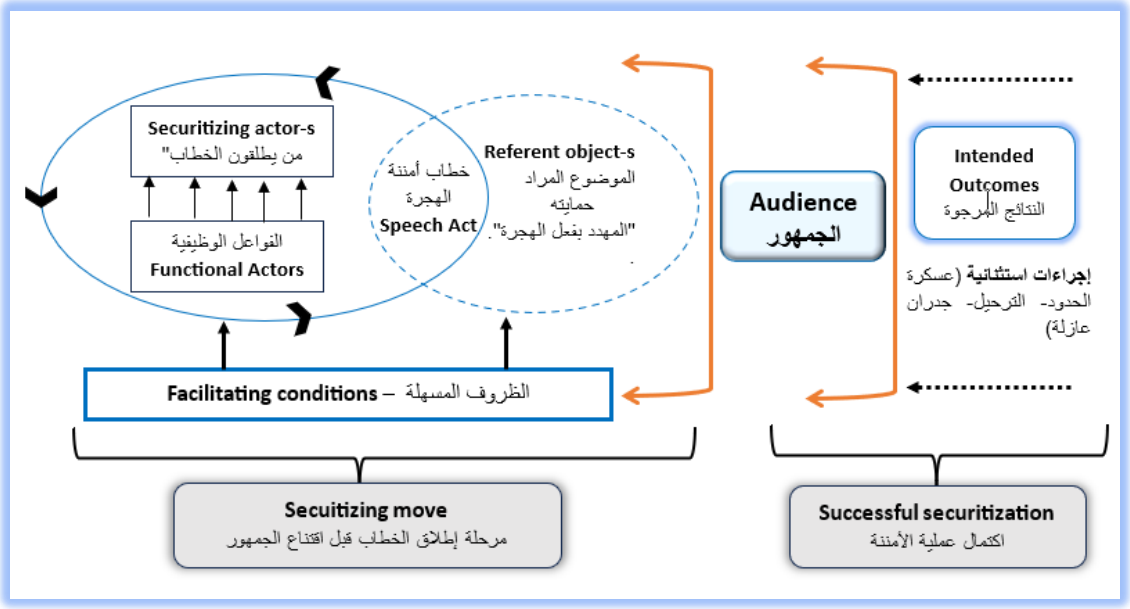
*الامننة: هي عملية تحويل قضية ما الى تهديد امني يبرر اتخاذ إجراءات استثنائية لمواجهتها. باري بوزان، أولي ويفر، وياپ دي وايلد، الأمن: إطار جديد للتحليل، ترجمة مركز دراسات الوحدة العربية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2009)، 35

[2] Eleni Damianou, "The Case of Securitized Immigration in the EU," in 1st Collective Volume, EU-NATO Working Group (Athens: Institute of International Relations Division of Euro-Atlantic Studies, 2013), 46.

الراديكالية للتحكم في تدفقات الهجرة، وبناءا عليه تتحول الهجرة وفق هذا الخطاب من ظاهرة اجتماعية الى "تهديد وجودي" يستوجب اتخاذ إجراءات استثنائية صارمة.[1]

إضافة الى اعتماد نجاح فعل الأمننة على مدى قبول الجمهور لهذا الخطاب واعتباره مبررا لتجاوز القوانين العادية. ويتجلى قبول الجمهور لعملية الأمننة بوضوح في التعاطي مع **أزمة اللاجئين عام2015** ففي البداية، ساد خطاب انساني (مثل سياسة "الثقافة الترحيبية" في المانيا)، لكن سرعان ما تحول الخطاب السياسي الإعلامي نحو التركيز على المخاطر الأمنية والضغط على الموارد والهوية الوطنية. وهذا التحول الخطابي أدى الى نقل الهجرة من "قضية إنسانية" الى "ازمة امنية وجودية".

الشكل رقم (06): النموذج التحليلي لأمننة الهجرة غير النظامية:



المصدر: من إعداد الطالبة بناءً على "نموذج (Buzan, Wæver, & De Wilde, 1998)".

يوضح الشكل المكونات الأساسية لعملية أمننة الهجرة غير النظامية كما صاغتها مدرسة كوبنهاغن، حيث يبرز تفاعل مجموعة من العناصر التي تسهم في تحويل الهجرة من ظاهرة

[1] Christina Boswell, "Migration Control in Europe after 9/11: Explaining the Absence of Securitization" (preliminary draft, Migration Research Group, Hamburg Institute of International Economics, February 27, 2006), 3.

اجتماعية الى قضية أمنية. ويظهر من خلال الشكل دور الفاعلين المؤمنين، وفي مقدمتهم الدولة والمؤسسات السياسية والأمنية، في انتاج خطاب أمني يعرف الهجرة باعتبارها تهديدا للأمن والاستقرار. كما يبين الشكل أهمية الشروط المساعدة، مثل السياق السياسي والإعلامي والاقتصادي، في تعزيز هذا الخطاب وتسهيل قبوله. ويعتمد نجاح العملية على استجابة الجمهور لهذا الخطاب، اذ يؤدي قبول الجمهور الى إضفاء الشرعية على اتخاذ إجراءات استثنائية تهدف الى ضبط تدفقات الهجرة وتشديد الرقابة على الحدود. وعليه، يعكس الشكل المسار التدريجي لعملية الأمننة بدءا من بناء الخطاب الأمني وصولا الى اعتماد سياسات امنية أكثر صرامة تجاه الهجرة غير النظامية.

الفصل الثاني: الهجرة غير النظامية في الفضاء الأورو-متوسطي: التداعيات، السياسات والآفاق المستقبلية.

ينصب التركيز هنا على تشريح البيئة الجيوسياسية الحية لحوض البحر الأبيض المتوسط، ومساءلة الواقع الميداني لتدفقات الهجرة غير النظامية وأثرها المباشر في إعادة صياغة توازنات الامن والاستقرار الإقليمي. ويتعدى التحليل مجرد رصد التداعيات الأمنية والاقتصادية والاجتماعية المتبادلة بين الضفتين، ليفكك حركية السياسات الردعية والاستراتيجيات الدبلوماسية التي تصوغها الدول لحماية حدودها البحرية والبرية وإدارة ملفاتها المشتركة. وتكتمل هذه القراءة بمد خيوط التحليل نحو استشراف المسارات والتحولات المستقبلية الممكنة التي قد تطرأ على هندسة العلاقات الاورومتوسطية بآفاق عام 2030, بناءا على تفاعلات القوة الراهنة ومآلات التنسيق الأمني بين مختلف الفواعل.

المبحث الأول: التداعيات الجيوبوليتيكية للهجرة غير النظامية في المتوسط

المطلب الأول: التداعيات الأمنية

يشكل كل من الإرهاب الدولي، الجريمة المنظمة فوق الوطنية والهجرة غير الشرعية؛ تهديدات أمنية لا-تماثلية، تتجاوز الحدود الوطنية وتستعصي على التجزئة مما يمس بالأمن القومي، الإقليمي لدول حوض المتوسط بشكل مباشر[1]. لأجل ذلك فان فحص تداعيات الهجرة غير النظامية في الحوض المتوسطي، يقتضي تجاوز القراءات الأمنية الكلاسيكية نحو تأصيل جيوبوليتيكي للإطار الهيكلي الذي تنمو فيه هذه الظاهرة والمتمثل في **الجريمة المنظمة**، لاسيما في ظل سيولة الحدود وتنامي الفواعل من غير الدول لم تعد هذه الظاهرة مجرد خرق للقوانين الوطنية بل تحولت الى استراتيجية جيوسياسية تعيد رسم العلاقة بين المجال والسيادة.

أولا: الجريمة المنظمة العابرة للحدود:

كان لتمدد الجريمة المنظمة على الصعيد الدولي، دورا هاما في تحريك الجهود الدولية نحو عقد المؤتمرات العالمية والإقليمية بهدف الوصول إلى تحديد مفهوم مشترك للجريمة المنظمة

[1] إيمان تم رابط، "ديناميكية التحالف بين الإرهاب الدولي، الجريمة المنظمة عبر الوطنية، الهجرة غير الشرعية في منطقة غرب المتوسط"، مجلة الحقوق والعلوم السياسية (جامعة عباس لغرور - خنشلة)، ع. 11 (جانفي 2019): 394.

وإيجاد آلية للتعاون بين الدول للحد من انتشارها وللقضاء عليها. فيعرف المؤتمر الخامس لمكافحة الجريمة المنظمة ومعاملة المدنيين للأمم المتحدة المنعقد في جنيف عام 1975 الجريمة المنظمة بأنها:

«تتضمن نشاطا إجراميا معقدا وعلى نطاق واسع، تنفذه مجموعات من الأشخاص على درجة من التنظيم وهدف إلى تحقيق تراء للمشتركين فيها على حساب المجتمع، وأفراده وهي غالبا ما تتم عن طريق الإعمال التام للقانون وتتضمن جرائم تهدد الأشخاص وتكون مرتبطة في بعض الأحيان بالفساد السياسي».[1]

1) خصائص الجريمة المنظمة:

- **وجود جماعة إجرامية:** تتشارك في ارتكاب أنشطة إجرامية مخالفة للقانون، أي يشترط تعدد المجرمين وتعرف هذه الفئات بأسماء متعددة منها التنظيم أو الهيئة، أو المشروع الإجرامي، أو الجماعة الإجرامية المنظمة ونوضح إلى أنها كيانات خفية مترابطة مع بعضها البعض، ولها فروع ووكالات تدرج هرمي خاص بأعضائها ولها تواصل خاص ومنهج تنظيمي دقيق وصارم يطبق على المنتسبين في كافة أعمالهم.[2]

- **التنظيم الهيكلي الهرمي:** من أهم سمات الاجرام المنظم البنية الهرمية، حيث يقوم على أساس المستويات الوظيفية المتدرجة يتولى القيادة قائد تكون له الهيمنة والسلطة في اتخاذ القرارات وله حتمية الطاعة ويلتزم أعضاء الجماعة بالاحترام وتنفيذ الأوامر[3].

- **ديمومة ممارسة النشاط الإجرامي:** تعني الاستمرارية بقاء المنظمة واستمرارها في تحقيق أهدافها بصرف النظر عن انتهاء حياة أو غياب أي فرد فيها، حيث يوجد دائما من يحل محل الأعضاء الذين يقتلون أو يسجنون أو يخرجون من التنظيم لأي ظرف وأيا كانتا مستوياتهم دون أن يؤثر ذلك في التنظيم أو يعني انتهاء التنظيم أو اضمحلاله.

- **التدبير المسبق لارتكاب الجريمة:** يعد الاعداد المسبق من المميزات الجوهرية للجريمة المنظمة ومن ركائز العمل داخلها اذ يستلزم التخطيط لارتكاب الجرائم مستوى عاليا من الفطنة

[1] سميحة بوعناني، "الجريمة المنظمة وعلاقتها بالهجرة غير الشرعية"، مجلة تاريخ العلوم (جامعة الجزائر 3)، ع. 2: 138.
[2] المرجع نفسه ص 139
[3] هدى حامد قشقوش، الجريمة المنظمة: القواعد الموضوعية والإجرامية والتعاون الدولي (القاهرة: دار النهضة العربية، 2002)، 21.

والخبرة لضمان بقاء أنشطتها بعيدا عن اعين السلطات، ويتميز التخطيط في نطاق الجريمة المنظمة بالدقة، حيث تستعين المنظمات الإجرامية في تخطيط مشاريعها الإجرامية بأفراد يمتلكون المهارة والاحترافية في شتى الميادين كالحقوقيين ورجال المستثمرين والأطباء وغيرهم.[1]

- **سرية العمل داخل المنظمة الإجرامية** :تعتبر السرية هي الطابع الغالب لنشاط المنظمات الإجرامية، حيث يتقيد جميع المنتسبين للمنظمة بهذا الكتمان، ويترتب على مخالفته نيل أقصى العقوبات تصل إلى حد القتل، فالمنظمة الاجرامية المعروفة Cosa Nostra تفرض على تابعيها الالتزام التام بالسرية في العمل داخل المنظمة الإجرامية وذلك طبقا لميثاق داخلي صارم يسمى قانون الصمت وكل عضو يخالفه يعرض نفسه للقتل.[2]

- **استخدام وسائل الفساد و العنف:** تتبع المنظمات الإجرامية مناهج الانحراف من خلال تقديم الرشاوي للموظفين في السلك الحكومي، بهدف زيادة احتمالات نجاحها و تقليل مخاطرها، كما تستخدم العنف وقد يكون داخليا موجه نحو أعضاء المنظمة الإجرامية نفسها من المخالفين لنظام عملها، أو يكون خارجيا تمارسه المنظمة الإجرامية ضد أفراد الذين لا ينتمون إليها ولكنهم يعرقلون أنشطتهم ويهددون بقائه، بالإضافة إلى ذلك فقد أثبتت الدراسات تورط الفئات الإجرامية في تصفية وقتل كل من له صلة بمكافحة الجريمة المنظمة مثل القضاة، و مأموري الضبط و حراس السجون والإعلاميين و المسؤولين السياسيين، وحتى الأفراد العاديين الذي يعترضون تحقيق أغراضها الإجرامية.

- **تحقيق الربح المادي** :إن الغاية الجوهرية التي تسعى الجماعة الإجرامية تحقيقها تكمن في السعي لتحقيق الربح من خلال وسائل غير قانونية، وهو المقصد النهائي لنشاط هذه الفئة.[3]

وعلى ضوء هذا السعي المحموم للجماعات الاجرامية، برزت منطقة المتوسط كمسرح رئيسي لهذه المصالح المتشابكة حيث تحولت حركة الافراد العابرة للحدود من مجرد رغبة في الانتقال الى صناعة غير قانونية تديرها تلك الجماعات. ومن هذا المنطلق تعتبرالهجرة غير

[1] كوركيس يوسف داود، الجريمة المنظمة (عمان: دار الثقافة، 2001)، 3.
[2] المرجع نفسه، ص. 38.
[3] محمود شريف بسيوني، الجريمة المنظمة عبر الوطنية، ط. 1 (القاهرة: دار الشروق، 2004)، 13.

الشرعية ظاهرة دولية تتقاطع فيها المصالح الجيوسياسية متمثلة في عبور الحدود دون موافقة رسمية من دول المصدر أو دول المقصد، ويتشابك هذا المفهوم بنيويا مع نشاط **" تهريب البشر"**, اذ لم يعد ينظر الى هذه الأنشطة كخروقات قانونية فحسب، بل أصبحت الدول المستقبلة تنظر إلى ظاهرة تدفق المهاجرين غير الشرعيين على أنهم مصدر كل المخاطر، وتشكل تهديدا لأمنها القومي، فقد أدى تزايد تدفقات المهاجرين إلى انتعاش شبكات الجريمة المنظمة، المتاجرة بالأشخاص وكذا المتاجرة بالأعضاء البشرية، ما خلق حالة من عدم الاستقرار وانفلات الأمن والتوترات. [1]

ثانيا: تهريب المهاجرين:

بناءا على ما سبق، لا يمكن فصل الهجرة غير النظامية عن المحرك الأساسي لها في الوقت الراهن، وهو **جريمة تهريب المهاجرين.** فاذا كانت الهجرة هي النتيجة فان التهريب هو الوسيلة المنظمة التي تقتات على حاجة الافراد للعبور. ولتحديد ملامح هذه الجريمة لابد من الوقوف على تعريفها.

وفقا للمادة الثالثة من البروتوكول المتعلق بتهريب المهاجرين عن طريق البر والجو والبحر يتمثل هذا النشاط بكونه: «تدبير الدخول غير المشروع لشخص ما إلى دولة طرف ليس ذلك الشخص من رعاياها أو من المقيمين الدائمين فيها، وذلك من أجل الحصول، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، على منفعة مالية أو منفعة مادية أخرى».[2]

مثلا تتقاضى جماعة من الأشخاص نقوداً من مهاجرين لكي تقودهم عبر الحدود إلى بلد آخر، وبذلك يتهربون من شروط الدخول الرسمية وتدابير المراقبة الحدودية التي يفرضها بلد

[1] روان وردة وعز الفتاح قزيز، "الهجرة غير الشرعية وتهريب المهاجرين" (مذكرة ماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح - ورقلة، 2020)، 1–2.
[2] المنظمة الدولية للهجرة (IOM)، التحرك لمناهضة الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين: دليل خاص بالتكوين الأساسي (المغرب: المنظمة الدولية للهجرة، 2010)، 21.

المقصد. وإذا لم يكن لدى المهاجرين نقود كافية، تأخذ الجماعة ما لديهم من مقتنيات قَيِّمة كوسيلة للدفع[1].

في سياق عمليات التهريب، يمكّن المهرّب المهاجر، مقابل تعويض مالي أو غيره، من عبور حدود معيَّنة بصورة غير قانونية. مبدئياً تنتهي الصفقة المبرمة بين المهرّب والمهاجر غير القانوني عند عبور الحدود، إذ ليس للمهرب نية استغلال المهاجر عند وصوله إلى البلد المستقبل، بحيث تنتهي العلاقة بينهما بمجرد دخول المهاجر إلى الدولة المستهدفة.

وقد أدت السياسات الرادعة التي تبنتها دول المنشأ والعبور والاستقبال إزاء تدفقات الهجرة إلى تحول جذري في المسارات والطرق التي يسلكها المهاجرون، إلى جانب أخطار متزايدة خلال السفر. ونتيجة لذلك، أصبح المهاجرون أكثر عرضة للعنف ولانتهاك حقوقهم الإنسانية الأساسية على يد المهربين الذين يعتبرونهم مجرد سلع لا حقوق لها. وإن وضعية التبعية والهشاشة الكبيرة التي يجد المهاجرون أنفسهم فيها باعتبارهم مهاجرين غير شرعيين في بلد أجنبي تجعلهم تحت رحمة شبكات لا ضمير لها ولا ذمة.[2]

حكى مهاجرون غير شرعيين من إفريقيا جنوب الصحراء أن عصابات من المجرمين من إفريقيا جنوب الصحراء ومن المغاربة يمارسون سلب الأموال، والاحتجاز والتعذيب والعنف الجنسي وأخذ رهائن مقابل طلب فدية من أسرة الرهينة، على الحدود بين المغرب والجزائر.[3]

1) التمييز بين تهريب المهاجرين والاتجار بالبشر:

بناءا على التوصيف القانوني لعملية التهريب يبرز التساؤل حول النقطة التي تتقاطع فيها هذه الظاهرة مع **الاتجار بالبشر** خاصة حين يتحول فعل العبور الى استغلال قسري للذات

[1] مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، "الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين"، تم الاطلاع عليه في 11 ماي 2026، https://www.unodc.org/e4j/ar/secondary/human-trafficking-and-migrant-smuggling.html.
[2] المنظمة الدولية للهجرة، التحرك لمناهضة الاتجار بالأشخاص، 21.
[3] Médecins Sans Frontières (MSF), Violence et immigration, deux ans plus tard: Rapport sur l'immigration d'origine subsaharienne en situation irrégulière au Maroc (Espagne: MSF, février 2008).

البشرية. وهو ما يفرض علينا ضرورة ضبط تعريف هذه الجريمة الأخيرة وتوضيح الفوارق الجوهرية التي تميزها عن التهريب.

وفقا لما نصت عليه المادة الثالثة من البروتوكول المتعلق بالاتجار، فإن الاتجار بالأشخاص يُقصد به "تجنيد أشخاص أو نقلهم أو تنقيلهم أو إيواؤهم أو استقبالهم بواسطة التهديد بالقوة أو استعمالها أو غير ذلك من أشكال القسر أو الاختطاف أو الاحتيال أو الخداع أو استغلال السلطة أو استغلال حالة استضعاف، أو بإعطاء أو تلقي مبالغ مالية أو مزايا لنيل موافقة شخص له سيطرة على شخص آخر لغرض الاستغلال. ويشمل الاستغلال، كحد أدنى، استغلال دعارة الغير أو سائر أشكال الاستغلال الجنسي، أو السخرة أو الخدمة قسرا، أو الاسترقاق أو الممارسات الشبيهة بالرق، أو الاستعباد أو نزع الأعضاء".[1]

مثلا يلتحق شخص ما بوظيفة كعامل منزلي في جزء مُغاير من بلده، بناءً على وعد بمرتب جيد ومنافع أخرى. ولكن يتبيَّن أنَّ ذلك الشخص يخضع لظروف عمل مُهينة ولا يتلقى مرتباً .الفعل :تجنيد الشخص ونقله إلى جزء مغاير من بلده وإيواؤه في ذلك المكان؛ والوسيلة : الخداع والوعد الزائف بظروف عمل جيدة؛ والغرض هو الاستغلال في العمل المنزلي.[2]

بناءا عليه يصنف الاتجار بالبشر كجريمة معقدة قوامها ارتكاب فعل "تجنيد شخص أو نقله أو تنقيله أو إيوائه أو استقباله" مستعينة بأدوات تسلب إرادة الضحية مثل التهديد والقسر واستغلال السلطة أو استغلال حالة استضعاف والخداع بهدف استغلال هذا الشخص. وتبقى الغاية المحورية هي الايقاع بالضحية في شباك الاستغلال بشتى الطرق.

[1] المنظمة الدولية للهجرة، التحرك لمناهضة الاتجار بالأشخاص، 22.
[2] مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، "الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين".

شكل رقم (07): أوجه الاختلاف والتشابه بين الاتجار بالأشخاص وتهريب



المصدر: المنظمة الدولية للهجرة (IOM)، التحرك لمناهضة الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين

تأسيسا لما ورد في الشكل أعلاه نجد ان التمييز بين الظاهرتين، يستند الى معايير محددة أبرزها:

- **الموافقة:** في حالة تهريب المهاجرين، يوافق المهاجرون طواعية على عبور الحدود بشكل غير قانوني بمساعدة مهرّب مقابل أجر، ولو أن ذلك يتم أحياناً في ظروف خطيرة وتعسفية. أما في حالة الاتجار في الأشخاص، فعلى الرغم من أن الضحايا يوافقون على نقلهم، إلا أنهم إما لا يوافقون البتة على الاستغلال أو أن موافقتهم لا تكون محل اعتبار من خلال استخدام الإكراه والخداع و/أو الشطط من طرف المسؤولين على الاتجار في الأشخاص. ويكمن الهدف الذي ينشده ضحية الاتجار في تحقيق ما وعد به (الدراسة، العمل، وغيرهما)، في حين يسعى المتجر إلى استغلال ضحية أخرى لجني منفعة ما.
- **الهدف:** يبقى أبرز فارق بين الاتجار في الأشخاص وتهريب المهاجرين هو نية الأشخاص الذين يمارسون الفعلين. فالعلاقة بين المهرب والمهاجرين تقوم على تسهيل عبور حدود دولية بشكل غير قانوني بمقابل مادي، وتنتهي العلاقة بينهما بدخول المهاجر إلى الدولة المستقبلة. فإذا كان المهاجر يسعى إلى عبور الحدود بشكل غير قانوني، فإن هدف المهرب هو كسب

المال عبر تمكينه من ذلك. على أن نية ممارسي الاتجار بالأشخاص هي استغلال الضحية في بلد الاستقبال لجني مكاسب، إذ إن العلاقة بين المتجر والضحية لا تنتهي عند عبور الحدود. ويتم التكتم على نية الاستغلال للضحايا المحتملين عبر وعود زائفة.

❖ **عبور الحدود:** يتطلب تهريب المهاجرين دائماً عبور حدود دولية. أما الاتجار في الأشخاص فيمكن أن يكون دولياً (تنقيل الشخص من بلده الأصلي إلى الدولة المستقبلة) أو داخلياً (تنقيل الشخص داخل بلد المنشأ).

شدد **برونسون ماكنيلي** المدير العام للمنظمة الدولية للهجرة, على أن الاتجار بالبشر يمثل الوجه القاتم و اللاإنساني لحركة الهجرة العالمية وإحدى النتائج السلبية لموجات الهجرة غير المنظمة، إذ أن أعداد كبير من البشر تقدم على الهجرة سعيا وراء فرص أفضل للمعيشة في الخارج بسبب الفقر والتمزق الاجتماعي والتوترات السياسية والمصاعب الاقتصادية داخل أوطانهم، ولكن قلة عدد القنوات المفتوحة أمام الهجرة الشرعية تدفع الكثيرين إلى اللجوء إلى ما يسمي بخدمات تهريب المهاجرين أو الاتجار بالبشر الذين لا يحترمون مطلقا أمن وحقوق المهاجرين الأساسية وأن الخدع والقمع العقلي والجسدي جزء لا يتجزأ من تلك الظاهرة، إذ تجارة البشر تشكل واحدة من أخطر وأصعب التحديات أمام القائمين على وضع سياسات الهجرة ومنفذيها على مستوى العالم كله، كما أنها تشكل تهديد للأمن القومي.[1]

ثالثا: الإرهاب والهجرة غير النظامية:

يعتبر الإرهاب مشكلة وداء العصر، نظرا لما يتركه من أثر عميق وقاس على الأفراد داخل المجتمع الواحد، وما يتسبب فيه من تفكك حاد في العلاقات الاجتماعية والدبلوماسية، لذا حظي نصيبا كبيرا من اهتمام اصحاب الفكر الحديث والقوى الدولية المختلفة. إن الجدير بالذكر أن هناك تباين شديد في تعريف الإرهاب، حيث لا يمكن أن نجد له وصفا موحداً يتفق عليه الفكر الإنساني بشكل عام. والسبب في ذلك يرجع ببساطة الى أن هذا الملف يتأثر بميول الاشخاص وتوجهاتهم ومذاهبهم الفكرية والعقائدية، وايديولوجياتهم الخاصة. في هذا السياق يمكن

[1] كمال خريص، "تمييز تهريب المهاجرين عن الاتجار بالبشر وأهميته: دراسة مقارنة مع الاتفاقيات الدولية"، مجلة البحوث (كلية الحقوق - جامعة الجزائر 1) 11، ع. 3: 30–31.

الاستشهاد بما ذكره عبد القادر النقوزي حين قال: "أن تعقيد وضع تعريف تكمن في اختلاف وجهات نظر الدول حول تعريف الإرهاب، فكل طرف ينظر للإرهاب من منظاره الخاص المبني على أسباب إيديولوجية وسياسية وعقائدية". وهذا ما ظهر بوضوح أثناء المناقشات التي دارت في لجنة تعريف الإرهاب الدولي (Adhoc Committe) التي أنشأتها الأمم المتحدة. ففي عام 1972 قامت الأمم المتحدة بتأسيس لجنة خاصة معنية بالإرهاب الدولي.[1]

1) تعريف الإرهاب:

أ- تعريف الإرهاب في اللغة العربية:

الإرهاب والرهبة لغة توازي الخوف والفزع يقال فلان أرهب فلانًا أو جماعة أي أخافهم وعمد إلى نشر الذعر بين صفوفهم فيمتلكهم الفزع. إنَّ كلمة "رهبة" من الناحية اللغويَّة ينحدر أصلها من اللغة اللاتينيَّة؛ وانتقلت بعد ذلك إلى لغات أخرى لدرجة أصبحت مشتقاتها، الإرهابي، الإرهاب، الأعمال الإرهابيَّة، الإرهاب المضاد... إلخ، واسعة الانتشار.

وتُعود كلمة "الإرهاب" في اللغة إلى الأصل الثلاثي "رهب"، وهي تدل على أصلين: أحدهما يدل على الخوف، فإرهاب الإبِل؛ أي: قَدْعُ الإبِلِ عنِ الحَوْضِ، والآخر يدل على الدقة والخفة، ومنها رَهِبَ بالكسر يَرْهَب رَهْبَةً وَرُهْبًا بالضم وَرَهْبًا بالتحريك: أي أخاف، وتقول رهبت الشيء رهبة أي: أخفته، وقيل الرهبة: هي الخوف والفزع والخشية وقيل أيضًا الرهبة: مخافة مع تحرز واضطراب ويقال: أرهبه رهبةً واسترهبه اي أخافه وأفزعه، واسترهبه أي: استدعي رهبته، واسترهبهم أي: أرهبهم.[2]

ب - تعريف الإرهاب في اللغة الإنجليزية والفرنسية:

تتكون كلمة "الإرهاب" في اللغة الإنجليزيَّة بإضافة ism إلى الاسم terror بمعنى فزع ورعب كما يستعمل منها الفعل terrorize بمعنى يرهب ويفزع.

[1] عبد السلام باقي، "مفهوم الإرهاب ودلالاته: نعوم تشومسكي أنموذجاً" (أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة وهران 2 محمد بن أحمد، 2018-2019)، 17.
[2] مصطفى علي العقبي، "إشكاليات مفهوم الإرهاب"، المجلة القانونية، ع. 5 (2019): 1977–1978.

- يُعرِّف معجم "Oxford" الإرهاب بأنَّه: "استخدام العنف لأهداف سياسيَّة".

- أمّا قاموس "Webster" فعرفه بأنَّه: "أسلوب لاستخدام العنف للتخويف أو التهديد من أجل الوصول إلى أغراض سياسيَّة".

- موسوعة "Encarta" الإلكترونيَّة الأمريكيَّة فعرفته بأنَّه "استعمال العنف من أجل إحداث جو من الذُّعر بين أشخاص معينين، ويستهدف مجموعة دينيَّة أو حزب سياسي أو شركات أو مؤسسات إعلاميَّة."

- في اللغة الفرنسيَّة فقد عرف قاموس "Petit Robert" الإرهاب بأنَّه: "الاستخدام المنظم لوسائل استثنائيّة للعنف من أجل تحقيق هدف سياسي، كالاستيلاء أو ممارسة أو المحافظة على السلطة، وعلى وجه الخصوص فهو مجموعة من أعمال العنف-اعتداءات فرديَّة أو جماعيَّة أو تخريب- تنفذها منظمة سياسيَّة للتأثير على السكان وخلق مناخ عام بانعدام الأمن".[1]

ج ـ التعاريف المعتمدة من الدول والمنظمات الدولية:

- عام 2004، أنشأت الأمم المتحدة الفريق رفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير، وفي تقريرهم إلى الأمين العام بعنوان "عالم أكثر أمنًا، ومسؤوليتنا المشتركة" اقترح الخبراء تعريف الإرهاب بأنه " أي عمل يقصد به التسبب في الوفاة أو الأذى البدني الجسيم بالمدنيين أو غير المقاتلين حينما يكون الغرض من مثل هذا العمل بحكم طبيعته أو سياقه هو تخويف السكان أو إجبار الحكومة أو منظمة دولية على تنفيذ أي فعل أو الإحجام عن تنفيذه ".[2]
- أما الاتفاقية العربية لعام 1998م، فقد عرفت الإرهاب في مادتها الأولى فقرة (2) بأنه "كل فعل من أفعال العنف أو التهديد أياً كانت بواعثه أو أغراضه، يقع تنفيذاً لمشروع إجرامي فردي أو جماعي، ويهدف إلى إفشاء الرعب بين الناس، أو ترويعهم بإيذائهم أو تعريض حياتهم أو

[1] المرجع نفسه ص 1980
[2] "إرهاب"، القاموس العملي للقانون الإنساني، أطباء بلا حدود، تم الاطلاع في 12 ماي 2026، https://ar.guide-humanitarian-law.org/content/article/5/rhb/.

حرياتهم أو أمنهم للخطر، أو إلحاق الضرر بالبيئة أو بأحد المرافق أو الأملاك العامة أو الخاصة، أو احتلالها أو الاستيلاء عليها، أو تعريض أحد الموارد الوطنية للخطر".[1]

- حضي موضوع الإرهاب بمكانة في القانون الجزائري واعتبر المشرع كل عمل إرهابي جريمة سياسية أكثر منها قانونية، من خلال ربطها بكل ما يخل بالنظام العام وأمن الدولة، ووضع تعريف لها في نص المادة 87 مكرر من قانون العقوبات بما يلي:

يعتبر فعلا إرهابيا أو تخريبيا في مفهوم هذا الأمر، كل فعل يستهدف أمن الدولة أو الوحدة الوطنية والسلامة الترابية واستقرار المؤسسات وسيرها العادي عن طريق أي عمل غرضه ما يأتي:

- بث الرعب في أوساط السكان وخلق جو انعدام الأمن من خلال الاعتداء المعنوي أو الجسدي على الأشخاص أو تعريض حياتهم أو حريتهم أو أمنهم للخطر أو المساس بممتلكاتهم.
- عرقلة حركة المرور أو حرية التنقل في الطريق والتجمهر أو الاعتصام في الساحات العمومية.
- الاعتداء على رموز الأمة والجمهورية ونبش أو تدنيس القبور.
- الاعتداء على وسائل المواصلات والنقل والملكيات العمومية والخاصة والاستحواذ عليها أو احتلالها دون مسوغ قانوني.
- الاعتداء على المحيط أو إدخال مادة سامة أو تسريبها في الجو أو في باطن الأرض أو في المياه بما فيها المياه الإقليمية والتي من شأنها تعرض صحة الإنسان أو الحيوان أو البيئة الطبيعية للخطر.
- عرقلة عمل السلطات العمومية أو حرية ممارسة العبادة والحريات العامة وسير المؤسسات المساعدة للمرفق العام.[2]

[1] السيد مصطفى أحمد أبو الخير، "دور المنظمات الدولية في مكافحة الإرهاب"، مجلة الحقوق، ع. 4 (2019): 291.
[2] إيمان تم رابط، "ديناميكية التحالف بين الإرهاب الدولي"، مرجع سابق، ص 398

2) التداخل بين الظاهرة الإرهابية والهجرة غير النظامية:

تشير القراءات التحليلية لواقع الإرهاب في الفضاء الأوروبي إلى أن كتلة حرجة من المتورطين في العمليات الإرهابية هم من المهاجرين أو طالبي اللجوء الذين قوبلت ملفاتهم بالرفض. هؤلاء الأفراد، الذين يجدون أنفسهم في حالة من الاغتراب القسري والانسداد الانطولوجي بعد رفض اندماجهم القانوني، قد ينخرطون في أنشطة جنائية أو إرهابية كرد فعل على ما يعتبرونه ظلمًا اجتماعيًا وسياسيًا. هذا الشعور بالظلم يدفع بعضهم نحو الانخراط في الجماعات المتطرفة، ليس بالضرورة لأسباب أيديولوجية، ولكن نتيجة لرغبتهم في الانتقام من المنظومات الدولاتية التي يرون أنها رفضتهم وتخلت عنهم. من منظور جيوسياسي يمثل رفض طلبات اللجوء عاملا محفزا لخلق بيئة من العداء والتطرف داخل المجتمعات المستضيفة. ومن ثم، يصبح هؤلاء الأفراد أهدافًا رخوة يسهل استقطابهم من قبل التنظيمات الإرهابية التي تسعى إلى استغلال غضبهم لتحقيق أهدافها. على الرغم من أن تنظيم داعش والتنظيمات المشابهة تعتبر من أكبر المساهمين في نشر التطرف والإرهاب في أوروبا، إلا أن الواقع يشير إلى أن العديد من الأفراد الذين يتورطون في الإرهاب ليسوا بالضرورة مرتبطين بتلك التنظيمات من الناحية الأيديولوجية أو التنظيمية. البعض ينخرط في أعمال العنف والإرهاب بدافع شخصي، ناتج عن الشعور بالإحباط والعزلة، وليس بدافع أيديولوجي ديني.[1]

تستند الجماعاتُ الإرهابيةُ إلى استراتيجية الاستثمار في الازمات الإنسانية عبر تحويل تدفّقات الهجرة غير النظامية الى قنوات لتحقيق المكاسب استراتيجية ومادية، تبرز هنا التوظيف الأيديولوجي كأداة لاستغلال الفئة الهشة لا سيّما النساءُ والأطفال، ومن ثُم تقوم بتدريبهم لتنفيذ عددٍ من العمليات الإرهابية، وكذلك تعمل على الاندماج مع المهاجرين من أجل التخفي والهروب من الملاحقة والتتبع، وقد استخدمت كثير من الجماعات الإرهابية عملية الهروب مع المهاجرين غير الشرعيين، مثل انتقال بعض من أفراد جماعة بوكو حرام

[1] جاسم محمد، "الهجرة غير الشرعية واللجوء وتداخلها مع التطرف والإرهاب"، المركز الأوروبي لدراسات مكافحة الإرهاب والاستخبارات، 18 ماي 2020، شوهد في 12 ماي 2026، https://www.europarabct.com/الهجرة-غير-الشرعية-واللجوء-وتداخلها-م/.

الإرهابية إلى الشمال باتجاه أوروبا، أو مثل كثير من عمليات الهروب التي ينفذها تنظيم داعش الإرهابيّ عند تلقيه عددًا من الضربات الموجعة لاسيّما في العراق، حيث قام بتجنيد عدي كبير من المهربين لاستخدامهم في نقل الأفراد من منطقة إلى أخرى[1].

تتجلى الخطورة الأمنية في احداث باريس نوفمبر 2015, والتي كشفت عن قدرة العناصر المتطرفة على استغلال ثغرات السيولة الحدودية للتسلل ضمن قوافل اللاجئين كما رصدت الأجهزة الامنية الألمانية عددًا من الإرهابيين المحتملين من آسيا الوسطى يتظاهرون بأنهم لاجئين من أوكرانيا، ويحملون وثائق مزوّرة وقد حاولوا تنفيذ عمليات إرهابية. ومن الوسائل التي تستغلّ فيها التنظيماتُ الإرهابيّةُ المهاجرين غير الشرعيين استخدامهم في عمليات التهريب، فقد حققت هذه التنظيماتُ أموالا طائلة نتيجة قيامها بتجارة السلاح وعمل تسهيلات مالية لعمليات التجارة غير المشروعة، ومنها التسويات المالية بين مهربي البشر بطرق الهجرة غير الشرعية، وكذا تهريب السلاح بين الدول والاستفادة من هذه الأسلحة في تنفيذ عدد من العمليات الإرهابية[2].

ولعلّ من أخطرٍ طرق استفادة المنظّمات الإرهابية من المهاجرين غير الشرعيين، هي تجنيدهم، ما يترتّب عليه زيادة أعداد المقاتلين الإرهابيين في صفوفها، مستغلين الحاجة المادية للمهاجرين، أو نتيجة هروبهم من قضايا جنائية، أو مشاكل طائفية أو عرقية في بلدانهم، فيجدون الانخراط مع الجماعات الإرهابية طريقة سهلة للهروب من واقعهم، فضلا عن استغلال هذه المنظّمات للمهاجرين غير الشرعيين في تجارة المخدرات وتهريبها بين الدول، إذ تجد في ذلك مكاسب كبيرة جدا تستغلها في تنفيذ عملياتها الإرهابية.

تتصاعد المخاطر الأمنية نتيجة التداخل بين قصور أنظمة الرقابة الحدودية وبين القدرة العالية للتنظيمات الإرهابية على المناورة الجغرافية، فعلى الرغم من الإمكانات والتقنيات المتطورة من رادارات وكاميرات حرارية تمتلكها قواتُ حرس الحدود، أو قوات خفر السواحل

[1] عبد الله محمد شادي، "الهجرة غير الشرعية: تحديات الإرهاب العابر للحدود" (تقرير، التحالف الإسلامي العسكري لمحاربة الإرهاب، 2026)، 3.

[2] المرجع نفسه ص 4

في الدول المتقدّمة، تظل الامتدادات البرية والبحرية الشاسعة ثغرات استراتيجية يصعب احكامها بالكامل. في هذا السياق، تتحول مخيمات اللجوء الى بيئة خصبة ونقطة ارتكاز للجريمة المنظمة مثل تهريب الأسلحة والمخدرات والاتّجار بالبشر، والأعضاء البشرية من قبل العناصر الإرهابية، مما يضرب صميم الاستقرار القومي للدول المستضيفة. أدت هذه الظاهرة الى صعود الخطاب اليمينيّ المتطرّف في أوروبا، والذي اتخذ من التداخل بيت الهجرة الشرعية والإرهاب ذريعة سياسية لتعزيز سياسات الاقصاء، حيث ترى أن المهاجرين هم من يقف وراء تنفيذ الأعمال الإرهابية وارتكاب الجرائم، وتدهور الوضع الاجتماعي والاقتصادي.[1] لتدعيم هذه الحقائق بالأدلة، نورد فيما يلي قائمة العمليات الإرهابية التي نفذها مهاجرون غير شرعيين أو طالبي لجوء في أوروبا خلال الفترة من 2020 حتى 2024:

جدول رقم (02): العمليات الإرهابية المنفذة من قبل مهاجرين وطالبي لجوء في أوروبا (2020-2024)

اسم الهجوم والسنة	هوية المنفذ (مهاجر-طالب لجوء)	تفاصيل الحادثة
هجوم نيس (2020)	إبراهيم العويساوي، مهاجر تونسي غير شرعي وصل إلى أوروبا عبر إيطاليا قبل الهجوم بفترة قصيرة.	تنفيذ هجوم إرهابي داخل كنيسة "نوتردام" في نيس، فرنسا. استخدم العويساوي سكينًا لقتل ثلاثة أشخاص
هجوم فيينا (2020)	مهاجر شيشاني، كان طالب لجوء سابقًا.	نفذ هجومًا إرهابيًا باستخدام أسلحة نارية وسط العاصمة النمساوية فيينا. الهجوم وقع في عدة مواقع وأسفر عن مقتل أربعة أشخاص وإصابة 23 آخرين

[1] المرجع نفسه ص 5

هجوم ريدينغ، بريطانيا (2020)	خيري سعد الله، طالب لجوء ليبي مرفوض	تنفيذ هجوم طعن في حديقة بوسط مدينة ريدينغ البريطانية، ما أدى إلى مقتل ثلاثة أشخاص
هجوم كنساس الألماني (2021)	طالب لجوء صومالي	طعن عدد من الأشخاص في أحد المتاجر، مما أدى إلى مقتل ثلاثة أشخاص وإصابة آخرين
هجوم نورمبرغ (2022)	طالب لجوء سوري يبلغ من العمر 21 عامًا	تنفيذ هجوم طعن جماعي في محطة قطار في نورمبرغ، ألمانيا، حيث أصيب أربعة أشخاص بجروح خطيرة
هجوم باريس (2023)	مهاجر سوداني غير شرعي	نفذ هجومًا بسكين في محطة قطارات باريس الشمالية، مما أدى إلى إصابة عدة أشخاص. التحقيقات أشارت إلى أن المهاجم كان يعاني من مشكلات نفسية، ولكن الهجوم تم تصنيفه كعمل إرهابي
هجوم ستوكهولم (2024)	طالب لجوء أفغاني مرفوض.	تنفيذ هجوم بسكين في سوق بوسط ستوكهولم، مما أسفر عن مقتل شخصين وإصابة آخرين
هجوم في بروكسل (2024)	مهاجر غير شرعي من شمال إفريقيا.	فتح النار في أحد المقاهي ببروكسل، مما أسفر عن مقتل شخصين وإصابة عدة آخرين. السلطات البلجيكية أكدت أن المهاجم كان له صلات بشبكات إرهابية.

المصدر: من اعداد الطالبة استنادا لـ–ECCI المركز الأوروبي لدراسات مكافحة الإرهاب والاستخبارات

هذه الأحداث توضح تزايد العمليات الإرهابية التي نفذها مهاجرون غير شرعيين أو طالبي لجوء في أوروبا خلال الفترة من 2020 إلى 2024، وتؤكد الحاجة إلى تعزيز الأمن ومراجعة سياسات الهجرة واللجوء في مواجهة هذه التحديات.

رابعا: الرهانات الجيوسياسية لمستويات التحالف بين الإرهاب، الجريمة والهجرة:

تعد منطقة حوض المتوسط اليوم مسرحا لتشابك معقد بين التهديدات الأمنية اللاتماثلية، إذ لم يعد الإرهاب الدولي، الجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية ملفات منفصلة بل أصبحت رهانات جيوسياسية مترابطة تهدد الاستقرار الإقليمي في المتوسط، تدفع إلى بناء مقاربة شاملة، تشاركية لاحتوائها وقطع الروابط بينها، فهي تهديدات أمنية، فوق قومية وغير قابلة للتجزئة تشمل:

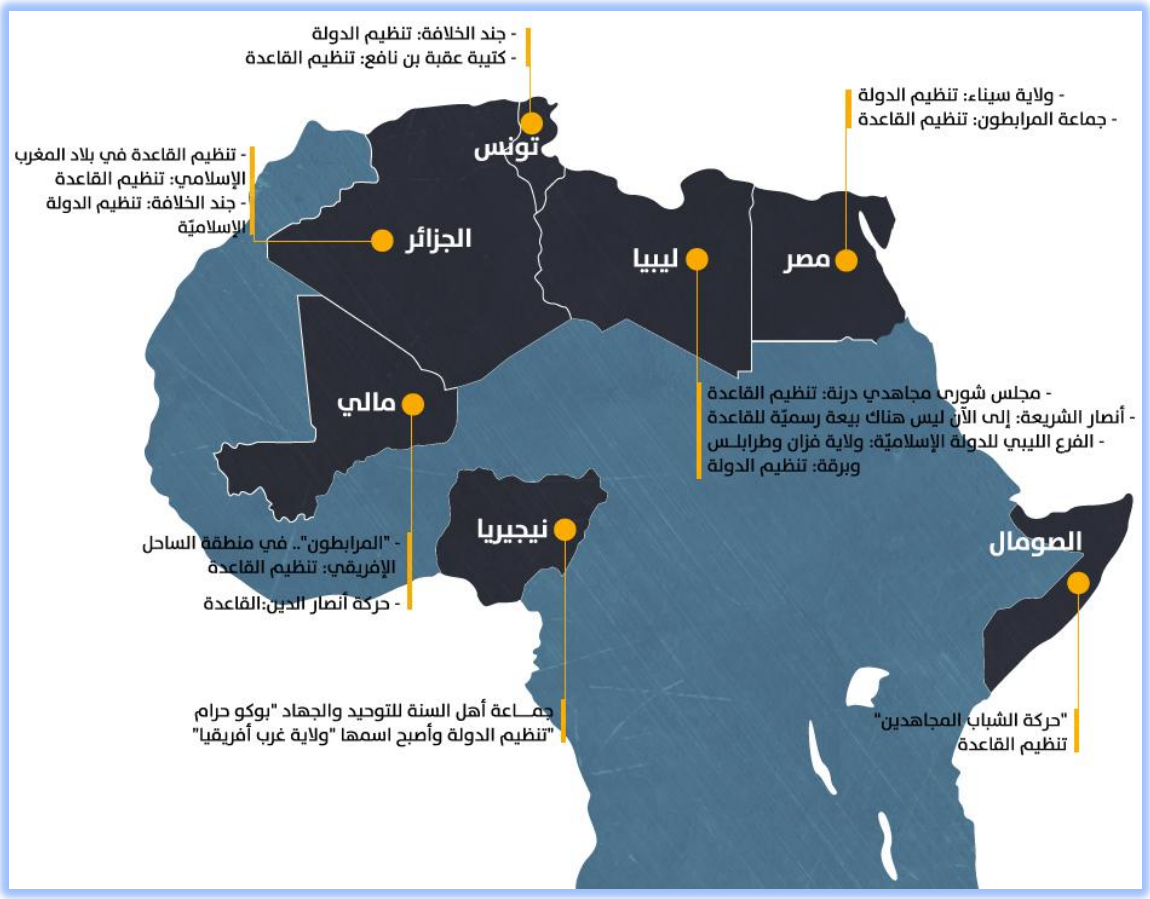
- ❖ الهجمات الإرهابية تساهم في إضعاف الدولة وبالتالي تأمين مسارات نشاط التنظيمات الإجرامية في التهريب بمقابل تمويل العمل الإرهابي وبالتالي البقاء والاستمرارية.
- ❖ خلق بيئة أمنية وسياسية، اجتماعية واقتصادية غير مستقرة يساهم في تشبع سكانها بفكرة الهجرة -في ظل ما توفره وسائل الإعلام من نقل لواقع الدول المتقدمة وطريقة عيشهم- ونظرا لصعوبة وصرامة إجراءات الحصول على تأشيرة الدخول لدولة مرغوب فها، فإنه ينشأ التحالف بين المهربين والمهاجرين غير الشرعيين من خلال ظاهرة التهريب غير المشروع للمهاجرين الذي يقتضي تأمين مسارات عبورهم ونقلهم بمقابل مادي متفق عليه.[1]

يشير الواقع الميداني الى تشكل ما يعرف بـ "تحالف مقدس" يمتد على قوس عدم الاستقرار من المحيط الأطلسي وصولا الى البحر الأحمر هذا الفضاء الجيوسياسي سمح بنشوء شبكات إرهابية عابرة للقوميات (كما هو موضح في الشكل ادناه), وفقا لتقديرات سنة 2016، صنفت كل من ليبيا، مالي، تونس والجزائر على أنها الدول الأكثر عرضة للهجمات الإرهابية، وقد توسع "قوس عدم الاستقرار" ليشمل دول غرب وجنوب إفريقيا على غرار: تشاد، موريتانيا،

[1] إيمان تم رابط، "ديناميكية التحالف بين الإرهاب الدولي"، مرجع سابق، ص406

المغرب والنيجر، كما سجلت كل من ليبيا، مالي والجزائر ارتفاعا نسبيا في عدد التفجيرات الإرهابية بنسب 31% ،% 25 و44% على التوالي؛ سنة 2017 بالمقارنة مع سنة 2016.

خريطة رقم (12): خريطة انتشار الجماعات الجهادية في القارة الافريقية



المصدر: شمس الدين النقاز، "خارطة انتشار الجماعات الجهادية في القارة الإفريقية وصراع الزعامة،" ن بوست، 28 مارس 2016، شوهد في 12 ماي 2026، https://www.noonpost.com/10957/

وما يزيد من تفاقم ظاهرة الإرهاب في إفريقيا هو زيادة الروابط بين التنظيمات الجهوية (تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، بوكو حرام، حركة أنصارو، حركة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا...) مع "تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام" DAESH ، فوفقا لتقديرات تقارير الأمم المتحدة أكثر من أربعين مجموعة إرهابية أعلنت ولائها لتنظيم الدولة الإسلامية، في المغرب العربي، الساحل، ومناطق أخرى في إفريقيا... وأكثر من عشرون

مجموعة إرهابية تتواصل معها لتشكل شبكة إرهابية فوق قومية نذكر منها : "جنود الخليفة في الجزائر، "الدولة الإسلامية the Islamic " the Soldiers of the Caliphate" في ليبيا، "جند الخليفة "the Jund al-Khilafah في تونس، "الاعتصام بالقرآن والسنة "alltisam of the Koran and Sunnah في السودان، "جماعة أنصار بيت المقدس JamaatAnsar Bait al-Mags في سيناء.

أصبح غرب المتوسط مركزا حيويا لتجارة وتهريب المخدرات خاصة (الكوكايين) القادمة من أمريكا اللاتينية عبر دول الساحل الإفريقي خاصة منها منطقة خليج غينيا- غينيا بيساو Guinea-Bissau التي تقع على ساحل المحيط الأطلسي، حيث يطلق عليها "دولة تهريب المخدرات"Narco-State " نظرا لأنها مركز شحن المخدرات نحو إفريقيا وأوروبا. يتم هذا العبور عبر مسارين:

-البحري: من دول أمريكا اللاتينية إلى الدول المطلة على المحيط الأطلسي: خليج غينيا، وهما غانا، غينيا، غينيا بيساو، ليبيريا وسيراليون, والجوي: عبر شحن الطائرات إلى غامبيا، السنغال، غينيا، غينيا بيساو وشمال مالي، ليتم تسليمه إلى الحركات الجهادية وتقوم بنقله إلى أوروبا وباقي أجزاء إفريقيا، وفقا لإحصائيات الأمم المتحدة لسنة 2013، فإن 50 طن من مادة الكوكايين انتقلت إلى الدول الأوروبية عبر غرب إفريقيا.

ومن خلال ما سبق يمكن القول بأن هناك ثلاث تنظيمات وصلت إلى مرحلة متقدمة من التقارب بين المجموعات الإرهابية والإجرامية والتي عبرت عنها الباحثة Tamara" Makarenko تامارا ماكرينكو" بمرحلة "الثقب الأسود"، بمعنى أنها أصبحت كيانات هجينة تعتمد على أساليب إجرامية بدرجة كبيرة من العنف المتطرف أدى إلى إضعاف الدولة التي تنشط فيها من جهة، تتبنى هدف سيامي وهو المطالبة بإقامة الدولة الإسلامية من جهة أخرى تنظيم "القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي" في مالي، تنظيم "بوكو حرام" في نيجيريا، "القوات

المسلحة الثورية في كولومبيا" التي تتعاون مع التنظيمات الإجرامية في تهريب "الكوكايين" من أمريكا الجنوبية إلى أوروبا وأمريكا الشمالية.[1]

المطلب الثاني: التداعيات الاقتصادية:

على مر عقود وظفت القارة الأوروبية الهجرة الشّرعيّة كأداة لمجابهة المعضلات الدّيموغرافيّة، حيث حقق هذا النمط عوائد ومكاسب ملموسة للدول المستضيفة. الا ان هذا المشهد قد تغير مع تصاعد وتيرة الهجرة غير الشّرعيّة، اذ تأثرت التدفقات البشرية الهائلة وغير المعهودة لطالبي اللّجوء تساؤلات جوهرية حول الجدوى الاقتصادية لهذا المسار. اذ يمكن رصد أثر هذه الظاهرة في مستويين زمنيين، على المدى القصير حيث تسببت التدفقات الكبيرة للمهاجرين بطرق غير قانونية في أعباء وضغوطات على ميزانيات دول الاتّحاد الأوروبي نتيجة التكاليف المرتفعة المرتبطة بعمليات الاستقبال، الايواء او الترحيل. لكن في المقابل، على المدى الطّويل يبرز وجه آخر للهجرة كحل استراتيجي لازمة الشيخوخة التي تشكّل إحدى المشكلات الدّيموغرافيّة التي تعانيها أوروبا، وتؤدّي إلى تآكل القوة العاملة، إذ تساهم الهجرة غير الشّرعيّة في ضخ دماء جديدة في سوق العمل.[2]

1) تحويلات المهاجرين:

تصنف تحويلات المهاجرين عالميا في المرتبة الثانية من حيث حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر متجاوزة بذلك اجمالي المساعدات الخارجية الرسمية. وتعد هذه التحويلات محركا اقتصاديا فعالا للبلدان المستقبلة شريطة وجود بيئة مناسبة، وسياسات حكومية محفزة. اما على المستوى الجزئي، فتسهم هذه الأموال في دعم التكوين الرأسمالي وتمويل المشروعات الخاصة، فضلا عن دورها المباشر في تحسين مستويات المعيشة للأسر وتغطية نفقات التعليم والصحة والاحتياجات بكفاءة أكبر مقارنة بمعدلات الانفاق في غياب هذه الموارد.[3]

---

[1] المرجع نفسه ص407

[2] ثامر محمود العاني، "الهجرة والتنمية الاقتصادية،" العربية (أسواق)، 5 افريل 2023، شوهد في 14 ماي 2026، https://www.alarabiya.net/aswaq/opinions/2023/04/05/الهجرة-والتنمية-الاقتصادية.

[3] عمرو محمد الشناوي، "الآثار الاقتصادية والاجتماعية للهجرة غير الشرعية: دراسة حالة دول حوض البحر المتوسط"، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، العدد 32 (سبتمبر 2021): ص664

2) التبادل التجاري والمشاريع الاستثمارية المشتركة:

تنتعش جهود التنمية في الأوطان الام حينما يقرر المهاجرون العودة او الاستثمار فيها، حيث تعكس رغبتهم في الربح، بالتوازي مع دافع الانتماء، محاولة جادة لرد الجميل لمجتمعاتهم. ويرى اقتصاديون أن عودة الكفاءات تقلص من التداعيات السلبية لظاهرة نزيف العقول، اذ تتعاظم المكاسب حين يستثمر المغتربون خبراتهم المكتسبة في الخارج لتطوير الانشطة المحلية في بلدانهم الاصلية.

3) نقل المعارف والخبرات:

تستفيد الأوطان من رأس المال البشري العائد، حيث تنعكس الثقافات والمهارات المكتسبة من دول المهجر إيجابا على بيئة العمل المحلية. وتتفاوت القدرة على الاستفادة من هذه الخبرات بناءا على نوعية المهارات ومدى مواءمتها لاحتياجات السوق الوطنية بالإضافة الى جودة القنوات المتخصصة لتسهيل هذا الانتقال المعرفي. مثلا يعد قطاع صناعة البرمجيات فى الهند نموذجا رائدا اذ أدى التنسيق بين العائدات العقول المهاجرة والتحولات المالية، الى بناء قطاع تكنولوجي منافس عالميا، افاد المهاجرين وغير المهاجرين على حد سواء.[1]

4) الضغط على الخدمات والمرافق العامة:

يستهلك المهاجرون غير الشرعيين الخدمات العامة مثل المرافق الصحية والمدارس العامة ووسائل النقل والمنتزهات، دون المساهمة في حصيلة الضرائب لبناء وصيانة هذه المرافق.

5) فقدان الوظائف للمواطنين:

يميل اصحاب العمل أحيانا لتوظيف العمالة غير القانونية، نظرا لقبولهم باجور منخفضة وظروف عمل شاقة، مما قد يحرم المواطنين المحليين من فرص عمل بمرتبات عادلة.

[1] المرجع نفسه 665

6) فقدان الإيرادات الضريبية:

يؤدي التوظيف غير الرسمي الى ضياع حقوق الدولة من الضرائب، رغم ان المستهلك قد يستفيد من سلع وخدمات أرخص؛ نتيجة انخفاض تكاليف الإنتاج، الا ان هذا الوفر يقابله تدهور في تمويل البرامج الحكومية الحيوية مما يؤثر سلبا على المجتمع ككل.[1]

المطلب الثالث: التداعيات الاجتماعية:

إن انتقال الأفراد من بيئة اجتماعية إلى أخرى مغايرة تماما، كما هو ملاحظ في تدفقات الهجرة الأفريقية غير الشرعية نحو أوروبا، يفضي إلى حزمة من الأثار الاجتماعية العميقة التي تمتد لتشمل دول المصدر والمصب، لان تمازج الثقافات والعادات والتقاليد المتباينة ضمن بيئة واحدة قد يفرز اشكالية تتعلق بضعف الانسجام الثقافي والاجتماعي واللغوي، بل العرقي أيضا. كما ان هذا التباين في المرجعيات القيمة والعقائدية والسياسية، قد يؤدي إلى نشوب صراعات مجتمعية، وهو ما سنوضحه عبر النقاط الاتية.[2]

أولا: الهجرة والاندماج:

يعد ملف الاندماج من أكثر القضايا محورية في سياق الهجرة المعاصرة، اذ لم يعد مجرد مسالة قانونية ترتبط باكتساب الحقوق بل تحول إلى قضية ذات ابعاد سياسية واجتماعية وثقافية وأمنية بالغة الاهتمام.

1- تعريف الاندماج(Integration of Migrants) :

تعرف المفوضية الأوروبية الاندماج بأنه: "عملية ثنائية الاتجاه تقوم على الحقوق وواجبات متبادلة بين مواطني الدول المضيفة ورعايا دول المصدر، وتتطلب مشاركة فاعلة وشاملة من

[1] أماني فوزي الجندي، "التداعيات الاقتصادية للهجرة غير الشرعية: البدائل الاقتصادية وآليات المواجهة"، دراسات في حقوق الإنسان، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية.
[2] عبد المطلب عبد المولى إدريس، "الآثار الاقتصادية والاجتماعية لظاهرة الهجرة غير الشرعية على العلاقات بين دول غرب المتوسط،" مج. 9، ع. 1 (2018): ص508

المهاجرين." وينطوي هذا المفهوم على شقين أساسيين هما مسؤولية المجتمع المضيف وتتمثل في كفالة حقوق المهاجر بما يضمن انخراطه الفعلي في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والمدنية، وكذلك مسؤولية المهاجر المتمثلة في احترام المعايير والقيم الجوهرية للمجتمع المستضيف والمساهمة الإيجابية في مسار الاندماج وذلك دون ان يضطر المهاجر للتخلي عن هويته الاصلية.[1]

2- عناصر الاندماج:

يقوم مفهوم الاندماج على عدة مرتكزات جوهرية تضمن توازنه وهي:

- على المهاجر احترام المنظومة القيمية والمبادئ الأساسية التي يقوم عليها المجتمع المضيف.

- كفالة حق المهاجر في صون هويته الثقافية وخصوصيته الذاتية.

- تفعيل المشاركة الإيجابية للمهاجر في مختلف مفاصل الحياة الاقتصادية والثقافية والسياسية والمدنية على قاعدة المساواة وتكافئ الفرص.[2]

3- أبعاد الاندماج:

- البعد الاجتماعي والاقتصادي:

تتعامل اغلب الدول المستقطبة مع المهاجرين في البداية كقوة عاملة مؤقتة، غير ان الواقع يثبت تحولهم مع مرور الوقت إلى مستقرين دائمين، وتمكن الإشكالية في غياب الخطط الاستراتيجية الاستباقية لدمجهم اجتماعيا واقتصاديا بما يضمن المواءمة مع ثقافتهم الوافدة وبين المتطلبات الموضوعية للمجتمع المضيف.

[1] المفوضية الأوروبية، "سياسة الاتحاد الأوروبي لإدماج المهاجرين،" الهجرة والشؤون الداخلية، تم الاطلاع في 15 مايو 2026، https://home-affairs.ec.europa.eu/policies/migration-and-asylum/migrant-integration/eu-integration-policy_en.

[2] فرج عبد الفتاح، تدني مهارات المهاجرين ومشكلة عدم الاندماج، ورقة عمل مقدمة إلى جامعة الدول العربية، ندوة الهجرة العربية الإفريقية للخارج مشكلات وحلول1/2008 /17-18، ص11-12.

- البعد القانوني والسياسي:

يتمثل في التحديات التي يواجهها المهاجرون نتيجة تشديد سياسات الإقامة، وفرض قيود قانونية صارمة قد تصل الى حرمان بعض الفئات من الوصول الى الخدمات الأساسية كالصحة - التعليم - الرعاية الاجتماعية - رسوم اقامة عالية.

- البعد الثقافي:

يبرز هنا "نموذج الانصهار" (Assimilation)، كما هو الحال في فرنسا الذي يفرض على المهاجر التكيف المطلق مع المجتمع حيث لا تعترف الدولة بالجاليات الأجنبية ككيانات ثقافية مستقلة، بل تركز على العلاقة المباشرة بين الفرد والدولة. هذا النموذج غالبا ما يرفض التعددية الثقافية والدينية في الفضاء العام، مما يؤدي الى تصاعد التوترات بين المهاجرين والمجتمع المضيف، لاسيما في الأحياء السكنية المختلطة.[1]

نتيجة لما سبق، أصبحت طبيعة العلاقات داخل المجتمعات الغربية تشكل عائقا امام اندماج المهاجرين، فالمهاجر يجد نفسه غالبا في دوامة من الاستغلال الاقتصادي حيث تحصر في وظائف ذات أجور متدنية لا تتناسب مع تكاليف المعيشة المرتفعة. ومن منظور سوسيولوجي يعاني قطاع عريض من المهاجرين من بطالة هيكلية تضطرهم الى استنزاف مدخراتهم او الاعتماد على شبكات التكافل العائلية والقروض البينية داخل الجالية مما يكرس وجود غيتوهات او جيوب اجتماعية تعيش على حد الكفاف.

تزداد حدة هذه الإشكالية لدى المهاجرون غير الشرعيين، الذين يفتقدون للمؤهلات اللغوية والثقافية مما يجعل فرص اندماجهم او حتى تآلفهم مع المجتمع المضيف ضئيلة جدا. فبينما يتمتع الفقراء من المواطنين الأوروبيين بشبكة امان اجتماعي (كالتامين الصحي واعانات البطالة)، يحرم المهاجر غير النظامي من هذه المزايا مما يضعه في عزلة طبقية مزدوجة، فهو لا يستطيع الاندماج في الطبقات الدنيا للمجتمع المضيف وفي الوقت ذاته يعيش في حالة

[1] عبد الفتاح، تدني مهارات المهاجرين ومشكلة عدم الاندماج، مرجع سابق، ص 14.

من التوجس والمطاردة المستمرة من قبل السلطات، ما يدفعه لتغيير مكان اقامته باستمرار ويقوض أي فرصة للاستقرار الاجتماعي.[1]

تتجلى هنا معضلة جيوسياسية كبرى تواجه القارة الأوروبية فهي تعيش حالة من التناقص الصارخ بين هواجسها الأمنية واحتياجاتها الحيوية. فمن جهة يتصاعد القلق الجيوسياسي من تدفقات الهجرة غير الشرعية وتأثيرها على الهوية الثقافية والامن القومي ومن جهة أخرى تواجه أوروبا خريفا ديمغرافيا يتمثل في الشيخوخة وانخفاض معدلات النمو.

ثانيا: الهجرة والثقافات:

تنبثق آفاق جديدة لاندماج الأفراد في سياق حركية الانتقال من الجنوب نحو الشمال مدفوعة بظاهرة العولمة التي تعزز بأشكال متفاوتة مستويات التنسيق والتعاون السياسي والاتفاقيات الدولية. في هذا الإطار يبرز التواصل الثقافي بين الحضارات، كركيزة اساسية للتعاون المنشود، حيث تقتضي الضرورة الجيوسياسية لمنطقة غرب المتوسط بناء مؤسسات فاعلة للحوار الثقافي والحضاري. يهدف هذا التوجه الى تأسيس مشروع حوار متكامل يحول المنطقة إلى فضاء حر لحوار الحضارات، والتفاعل السوسي-وثقافي. [2]

بناءا على ذلك فإن مجال الشراكة الثقافية والاجتماعية يعد من أهم مستويات العمل المشترك بهذا الإقليم، حيث يمثل قاعدة حقيقية للتقارب والتفاهم عبر تطوير إدراك متبادل ومستدام بين دول ضفتي المتوسط شمالا وجنوبا. هذا المسار بشأنه ان يعزز الاحترام المتبادل بين مختلف الثقافات والأديان والحضارات، في ظل دور محور تلعبه وسائل الإعلام القادرة على صياغة هذا الوعي فإما ان تكون جسرا للتقارب الحضاري او عاملا من عوامل التنافر والتباعد بين الضفتين.[3]

[1] إدريس، "الآثار الاقتصادية والاجتماعية"، مرجع سابق، ص 509
[2] ميلاد الحراثي، "إطار التعاون السياسي والأمني والثقافي لمنطقة غرب المتوسط"، مجلة المؤتمر (طرابلس: مركز دراسات الكتاب الأخضر)، ع. 29 (مايو 2005): 12.
[3] المرجع نفسه ص 13

لقد تبنت فرنسا نموذج "الاستيعاب الشامل" للمهاجرين كآلية لضمان التماسك المجتمعي، الا ان الواقع افرز غيتوهات عززت من حضور الهوية الدينية (خاصة الإسلامية) كملجأ رمزي للمهاجر. فالدين في بلاد المهجر يتحول من مجرد ممارسة الى خزان للهوية وشبكة دعم اجتماعي واقتصادي تعوض المهاجر عن مشاعر الاغتراب مما يساعده على تجاوز عزلته والحفاظ على تميزه الثقافي داخل مجتمع تعددي. [1]

يقودنا هذا التحليل الى مفهوم المواطنة العابرة للحدود (Transnational Citizenship) في مجتمعات الاندماج، والتي يمكن استعراض ابعادها من خلال المفاهيم الاتية:

1- **المواطنة الثقافية:** تكفل للمجموعات الاجتماعية حق المشاركة الثقافية الكاملة دون تمييز على أساس العرق او النوع او السن، كما تضمن حق الأقليات في الانضمام إلى مجتمعات جديدة مع التمتع بكامل الحقوق وأداء الوجبات.

2- **المواطنة البيئية (الايكولوجية):** تشمل حقوق وواجبات الفرد تجاه الأرض، وتتفرع الى ثلاث نطاقات مهمة:

أ- مواطنة عالمية: قبول الاخر والمجتمعات المختلفة حول العالم.

ب- مواطنة استهلاكية: ترتبط بحق الافراد في الحصول على السلع والخدمات الملائمة من القطاعين العام والخاص.

ج- مواطنة حركية: تتمثل في الانفتاح على الثقافات الأخرى واعتبارها روافد حضارية راقية.[2]

صاغت أوروبا عبر قرون من الصراعات، تماسكا حضاريا قائما على قيم ومبادئ موحدة وهي اليوم ترى ان اندماج الوافدون في هذا النسيج هو السبيل الوحيد للحفاظ على التماسك بغض النظر عن طبيعة وجودهم سواء كان شرعيا أو غير شرعي.

[1] إدريس، "الآثار الاقتصادية والاجتماعية"، مرجع سابق، ص 513
[2] إدريس، "الآثار الاقتصادية والاجتماعية"، مرجع سابق، ص 514

المبحث الثاني: السياسات والآليات المعتمدة في إدارة الظاهرة

المطلب الاول: سياسات دول الضفة الشمالية

شهد ستينات وسبعينات القرن الماضي تدفقات بشرية كبرى ومتسارعة من دول الضفة الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط نحو شماله، وهو ما دفع الحكومات الأوروبية الى التفكير في صياغة الية سياسية كفيلة بضبط هذه الموجات وتقويض توسعها المستمر. ومع مطلع الثمانينات تبلورت الملامح الأولى للاستراتيجية الأوروبية الموحدة للهجرة وجاء ذلك بالدرجة الأولى كرد فعل على اخفاق سياسة الحدود المغلقة التي جرى تبنيها عام 1974، اذ ترتب عليها تصاعد لافت في معدلات الهجرة غير النظامية المتوجهة صوب القارة العجوز. في هذا السياق تبنت دول جنوب أوروبا حزمة من السياسات الانفرادية نظرا لان معاهدة روما لم توفر آنذاك بيئة تشريعية موحدة او اطارا قانونيا متكاملا يستوعب هذه القضية، وظلت الهجرة خاضعة لمنطق السيادة الوطنية المطلقة لكل دولة في إدارة ومراقبة الأجانب الوافدين الى أراضيها. غير ان هذا المشهد القانوني شهد تحولا جذريا عقب توقيع ت اتفاقية شنغن التي اعادت تشكيل الفضاء الفيدرالي الأوروبي من خلال تنظيم حركة تنقل مواطني الدول النامية داخل الحدود المشتركة، فضلا عن إلغاء الحواجز البينية بين دول الإتحاد وموازنة ذلك بفرض الرقابة الصارمة والإدارة المشتركة للحدود الخارجية بغية ضبط قوارب الهجرة غير النظامية.[1]

1. السياسة فرنسا تجاه الهجرة غير الشرعية:

بداية بمرحلة التأسيس الإنساني حيث شكلت مبادئ الثورة الفرنسية سنة 1789 وقانون الهجرة 1889 البيئة الأولى لمنح الحقوق للمهاجرين وابنائهم في اكتساب الجنسية دون تمييز عرقي. ثم بدأت المقاربة الأمنية مع فرض السلطات الفرنسية بطاقة التعريف الوطنية ابان

[1] سهام يحياوي، "أمننة الهجرة في العلاقات الأورومتوسطية: دراسة حالة الهجرة غير الشرعية في المجال الأورو مغاربي" (رسالة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة مولود معمري بتيزي وزو، 2013-2014)، 92.

الحرب العالمية الأولى كأول أداة بيروقراطية لضبط الهجرة ومراقبتها[1]. ومع الحاجة الاقتصادية والتذبذب السياسي أسست فرنسا منظمات لجلب العمالة الوافدة لإعادة الاعمار بعد الحرب العالمية الأولى وسهلت التجنيس بمرسوم 1927 غير ان هذا المنحنى انقلب تماما الى سياسة اقصائية قمعية خلال الحرب العالمية الثانية تحت حكم حكومة فيشي الموالية للنازية قبل ان تعود فرنسا لفتح الأبواب مجددا بعد الحرب لحاجتها الماسة لليد العاملة.

مع منتصف الستينات، ومطلع الثمانينات (قانون10 جانفي 1980) تحول ملف الهجرة الى محور للصراع السياسي بين اليمين واليسار واداة حاسمة في الانتخابات. وصولا الى مرحلة التضييق المؤسسي تمثلت في قوانين "باسكوا" 1993 التي قيدت لم الشمل العائلي وقانون "دوبريه(Debré) " في 24 افريل 1997[2] الذي شرعن المقاربة الأمنية (اخذ بصمات الأجانب المتقدمين للحصول على تصاريح إقامة وزيادة صلاحيات الشرطة والحق في إلغاء تصاريح الإقامة، أو معارضة تجديدها، بما فيه تمديد فترة الاعتقال الإداري إلى 10 أيام). صدر قانون شوفينمان في 11 مايو 1998 حيث حاولت حكومة جوسبان، التوفيق بين البعد الإنساني والمصلحة الوطنية عبر منح إقامات مؤقتة غير دائمة لتسوية بعض الوضعيات، واستقطاب الكفاءات والعلماء مع تشديد مكافحة شبكات التهريب. في حين تميز قانون ساركوزي الذي صدر في 26 نوفمبر 2003 برفع مدة الاحتجاز الإداري للمهاجرين غير النظاميين من 12 الى 32 يوما، وفرض تدابير قمعية مشددة (شهادات الاستضافة).[3]

وتم ترسيخ مفهوم الهجرة الانتقائية كشعار سياسي لليمين عبر قانون هورتيفو سنة 2006 وفرض إجراءات صارمة شملت: [4]

[1] Daniel Chapala, "French and Canadian Immigration in Comparative Analysis" (master's thesis, School of Economics and Management, Lund University, June 2020), 11.

[2] هايل نصر، "هجرة -منتقاة- وليست -مفروضة-"، الحوار المتمدن، ع. 1552، 16 ماي 2006، تم الاطلاع في 18 ماي 2026، https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=64954.

[3] خديجة بتقة، "السياسة الأمنية الأوروبية في مواجهة الهجرة غير الشرعية" (رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014)، 70–71.

[4] محمد بوشليحة، "سياسات الاتحاد الأوروبي اتجاه الهجرة غير الشرعية (منطقة شمال المتوسط)" (مذكرة ماستر في العلوم السياسية، جامعة 8 ماي 1945 - قالمة، 2016)، 60.

- ❖ تشديد شروط لم الشمل العائلي بإقامة 10 سنوات حد أدنى للدخل 1250 يورو واجادة اللغة وقيم الجمهورية.
- ❖ إقرار الطرد القسري الفوري وتمديد فترة الحصول على الإقامة المستقرة.
- ❖ ادراج الفحص الجيني وضبط الحدود رغم معارضة اليسار والشيوعيين.
- ❖ فتح الهجرة لمهن محددة شاقة للاستفادة الاقتصادية المؤقتة دون توطين وتوجيه المنبع نحو شرق أوروبا.

انعكست التحولات التشريعية الفرنسية على مستوى انخراطها في المنظومة الأوروبية الموحدة حيث ركزت فرنسا على توحيد وتقريب القوانين المنظمة لملف الهجرة واللجوء بين الدول الأعضاء لتحقيق قدر اعلى من التجانس المؤسسي. وبرز هذا التوجه بوضوح من خلال:

- تبني فرنسا الموارد التشريعية الواردة في المادة (1-622) من القانون المتعلق بدخول وخروج الأجانب واللجوء، تمشيا مع التوجهات الاوروبية اذ نصت على إيقاع عقوبات جنائية صارمة تصل الى السجن لمدة خمس سنوات وغرامة مالية بقيمة 30 ألف يورو، بحق كل من يثبت قيامه بتقديم مساعدة مباشرة او غير مباشرة لتسهيل دخول او عبور او إقامة الأجانب بطرق غير نظامية داخل الإقليم الفرنسي. [1]

- توسيع فضاء شنغن حيث جاءت الفقرتين الثانية والثالثة من الاتفاقية لتوسيع المفهوم الأمني والإقليمي ليشمل كافة أقاليم الدول الأطراف في بروتوكول مكافحة تهريب مما دفع فرنسا للتنسيق العملياتي المشترك مع الدول الأوروبية الأخرى. [2]

- طرحت فرنسا بالتنسيق مع المانيا في 2006 مقترحا استراتيجيا خلال اللقاء الذي عقد في مدينة ستراتفورد البريطانية بمشاركة وزراء داخلية أكبر ست دول أعضاء في الإتحاد الأوروبي، وتمثل في إعادة إحياء صيغة العامل الضيف عبر إبرام عقود عمل مؤقتة ومحدودة زمنيا مع العمالة الأجنبية، تضمن منح نسب عالية من فرص العمل المتاحة والمهددة زمنيا للدول التي يترشح منها طالبو الهجرة. بشرط التزام تلك الدول بالتعاون المستمر لاسترجاع

[1] عبد المالك صايش، "التعاون الأورومغاربي في مجال مكافحة الهجرة غير القانونية" (رسالة ماجستير في الحقوق، كلية الحقوق، جامعة باجي مختار - عنابة، 2006)، 93.
[2] المرجع نفسه

مواطنيها المهاجرين غير الشرعيين، وهو المخطط الذي ايدته بريطانيا وايطاليا واسبانيا وبولندا، مع احتفاظ كل دولة بالسيادة الوطنية في ممارسة سياستها.[1]

- مساهمة فرنسا ميدانيا سنة 2010 من خلال وزارة الهجرة والاندماج الفرنسية في تعزيز قدرات الشرطة اليونانية لمواجهة تدفقات الهجرة السرية في منطقة جنوب المتوسط، والتي صنفت كالحلقة الأضعف في منظومة الاتحاد نظرا لاستقبالها ما بين 200 إلى 300 مهاجر يوميا من الضفة الجنوبية حيث أرسل الجانب الفرنسي 175 عنصر من حرس الحدود إلى اليونان، ثم قامت فرنسا بإرسال 18 شرطيا لدعم فرق التدخل الأوروبية السريعة (Frontex). تندرج هذه العمليات والمساهمات الميدانية للجانب الفرنسي صمن تنفيذ التعليمية الأوروبية التي تضمنت 29 لحماية الحدود الخارجية ومحاربة الهجرة السرية والتي اقرها وزير الهجرة آنذاك "ايريك بيسون" بهدف تكريس المفهوم الأمني المعروف بـ «عكس الهجرة المدارة" حيث لم تقف المساندة الفرنسية عند الدعم البشري لحرس الحدود اليوناني بل تخطته بتخصيص طائرات الاستطلاع وأربع سفن حربية للقيام بدوريات تمشيط ومراقبة دقيقة في عرض البحر الأبيض المتوسط لتعقب وتوقيف القوارب ومنع وصولها الى السواحل والأراضي الاوروبية.[2] ارتبطت هذه الإجراءات الميدانية الصادرة في 25 فيفري 2010، بالخلفية الفكرية والسياسية لـ "الهجرة الانتقائية" التي طرحها الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي Nicolas Sarkozy كشعار محوري وعنصر حاسم في حملته الانتخابية لاستقطاب تكتلات اليمين وقواعده القومية مما مكنه من التفوق على منافسته الاشتراكية سيغولين رويال[3].

ارتكز قانون هورتفو على تعديل سوق العمل برفع المهن المتاحة للأجانب من 61 إلى 162 مهنة شاقة، لا تتطلب مؤهلات عليا، بهدف الاستغلال الأمثل للعمالة كأداة مرنة للمستثمرين دون منحهم حق التوطين. وقام الوزير هورتفو بالدفاع عن مضمون قانونه في مواجهة منتقديه

[1] أحمد عبد العزيز الأصفر وآخرون، مكافحة الهجرة غير المشروعة (الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2010)، 153.
[2] بوشليحة محمد، "سياسات الإتحاد الأوروبي إتجاه الهجرة..."، مرجع سابق، ص61
[3] Nadia Ben Otman, "Le plan Sarkozy: L'arbre des impossibles de l'immigration choisie," Revue trimestrielle (Avril 2006).

قائلا: "انه السبيل الوحيد المتاح للسيطرة على الهجرة من جهة، وتامين ظروف لائقة للعمل والمعيشة للمهاجرين الجدد". [1]

2. السياسة الإسبانية تجاه الهجرة غير النظامية:

شهدت اسبانيا نموا اقتصاديا كبيرا منذ انضمامها إلى المجموعة الأوروبية عام 1986 مما دفعها لإعادة بناء بنيتها التحتية واستقطاب عدد كبير من الأجانب لتتحول الى دولة عبور للمهاجرين. لقد تزايدت هذه الاعداد بشكل ملحوظ خلال الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي، كان يعيش في إسبانيا نحو نصف مليون أجنبي ثم ارتفع هذا العدد بنسبة 23.8% ليتجاوز المليون شخص بحلول عام 2001 ولاحقا تضاعف الرقم مجددا من 900 ألف شخص إلى 2.8 مليون بين عامي 2000 و2004، وفي 2014 انقذت اسبانيا 3500 مهاجر غير شرعي استقلوا قوارب متهالكة. استقبلت اسبانيا نتيجة ذلك اعداد غفيرة من المهاجرين الجدد، وعملت على تسوية وضعياتهم القانونية ورغم ذلك ظهرت فئة من المهاجرين غير النظاميين يعملون في قطاعات الاقتصاد السري مما جعل اسبانيا الوجهة الأولى، وذلك نتيجة للازدهار الاقتصادي الذي شهدته خلال عقد التسعينات. حيث بدأت أعداد متزايدة من المهاجرين غير النظاميين تتدفق نحوها، لاسيما عبر شواطئها الجنوبية المطلة على البحر الأبيض المتوسط. وعليه احتلت إسبانيا المرتبة السابعة عالميا باحتضانها 6.9 مليون مهاجر.[2]

لم تمتلك اسبانيا سياسة او قانونا خاصا بالهجرة حتى منتصف الثمانينات من القرن الماضي حيث اعتمد اول قانون شامل للهجرة في الأول من جويلية 1985 وهو "القانون التنظيمي لحقوق وحريات الأجانب في إسبانيا واندماجهم الاجتماعي"، الذي شكل بداية لسياسة الهجرة الحديثة وتزامن مع انضمام اسبانيا إلى المجموعة الأوروبية ليربط تشريع الهجرة بمسار الاندماج الاوروبي. وفي عام 1996 أقرت اسبانيا قانونا جديدا منح المهاجرين مزيدا من الحقوق واستحدث وضع المقيمين الدائمين الى جانب تحديد حصة سنوية لاستقدام العمال

[1] France, Loi n° 2006-911 du 24 juillet 2006 relative à l'immigration et à l'intégration, Journal officiel de la République française, 25 juillet 2006.

[2] بوشليحة محمد، "سياسات الإتحاد الأوروبي إتجاه الهجرة..."، مرجع سابق، ص62

الأجانب ومنحهم حقوقا اجتماعية بغض النظر عن وضعيتهم القانونية. لاحقا في عام 2000 صدر القانون التنظيمي الجديد (قانون 4 /2000) ليحل محل قانون 1985 وقد تضمن هذا التشريع احكاما عززت حقوق المهاجرين ووسعت فرص استفادتهم من خدمات الصحة والتعليم للمهاجرين غير النظاميين. مما جعله بنظر المختصين الأكثر ليبرالية لحقوق الأجانب في أوروبا. ومع ذلك اثار هذا القانون جدلا سياسيا ومعارضة شديدة واجهتها حكومة خوسيه ماريا أزنار بإلغاء الاحكام التي كانت تصب في مصلحة الهاجرين، حيث اعتمدت قانونا جديدا عرف بقانون 2000/8 الذي اعتبره البعض مجحفا بحق المهاجرين كونه قلص الحقوق والامتيازات التي أقرتها التشريعات السابقة لاسيما قانون 4 / 2000.[1]

أما بالنسبة بالمهاجرين غير الشرعيين فقد قيد هذا القانون الجديد معظم حقوقهم الاجتماعية وحرمهم من حقوق التنظيم والتفاوض الجماعي والإضراب والانضمام إلى النقابات. حسب ديباجته صيغ هذا القانون، امتثالا لاتفاقية تامبيري (Tamnpere) عام 1999 واتفاقية شنغن (Shengen)عام 1985 اللتين زعم الحزب الشعبي ان قانون 4/2000 ينتهكهما.[2] ويجدر الذكر أن قانون الهجرة الاسباني خضع لأربع تعديلات بين جانفي 2000 ونوفمبر 2004 مدفوعة بعدم التوافق السياسي الداخلي حول قوانين الهجرة. وعدم الانتظام الذي طبع تدفقاتها. في هذه الفترة تبنت اسبانيا تدابير أمنية لردع الهجرة غير النظامية. أبرزها بناء سياج في محيط بمدينتي سبته ومليلة في شمال المغرب، وتعد هذين المدينتين من أبرز الثغور التي مازالت تحتلها اسبانيا منذ نهاية حروب الاسترداد حيث سقطت مليلة تحت الحكم الاسباني سنة 1497، بينما استولى البرتغاليون على سبتة عام 1415 قبل ان تنتقل إلى اسبانيا بموجب اتفاقية لشبونة عام 1668. ورغم القدم التاريخي للاحتلال الاسباني للمنطقتين العائد إلى القرنين الخامس عشر والسابع عشر، فان المساعي المغربية لاسترجاع المدينتين وبقية الجزر الصخرية المحتلة على الساحل المتوسطي مازالت مستمرة.[3]

[1] ماهر عبد مولاه، "التشريع الأوروبي إزاء الهجرة السرية المغاربية: آليات الردع والتحفيز"، المستقبل العربي، ع. 398 (2012): 47
[2] بتقة، "السياسة الأمنية الأوروبية"، 14.
[3] عبد مولاه، "التشريع الأوروبي إزاء الهجرة السرية المغاربية"، 48.

تسعى السياسة الإسبانية إلى عسكرة حدودها الجنوبية باستثناء الحدود الترابية القصيرة للمدينتين مع الأقاليم مع المغرب. لان معظم حدودها بحرية (سواء في البحر الابيض المتوسط او المحيط الأطلسي بين الأقاليم المغربية الجنوبية وجزر الكناري الاسبانية)[1]. وتختلف مراقبة الحدود البحرية جذريا عن البرية (Area) بدلا من حراسة خطية مستقيمة[2] (Line) .

منذ التسعينيات تبنى الإتحاد الأوروبي واسبانيا استراتيجيتين متكاملتين لمنع تدفق المهاجرين الأفارقة، تمثلت في بناء سياجات عالية من الاسلاك الشائكة على طول حدود مدينتي سيئة ومليلة حيث بدا تسييج محيط الثغرين عام 1993 باستخدام تقنيات متطورة (كاميرات الاشعة تحت الحمراء وأجهزة الاستشعار الصوتي والبصري وأنظمة الرادار وأبراج المراقبة). رغم هذه التدابير جعل الموقع الجغرافي للثغرين منهما مقصدا لآلاف المهاجرين كونهما المسار اقل خطورة للوصول للأراضي الاوروبية. وقد بنيت السياجات لمنع المهاجرين الافارقة جنوب الصحراء وليس المغاربة لسببين على الاقل:

- استثناء سكان اقليمي تطوان والناظور المجاورين للثغرين من شرط الحصول على التأشيرة لدخول المدينتين بموجب اتفاقية انضمام اسبانيا للمجموعة الاوروبية (رغم ان هذا الاستثناء لا يتيح لهم الانتقال إلى التراب الاسباني في الضفة الشمالية للمتوسط).
- إمكانية اعادة باقي المغاربة في حال دخولهم غير نظامي او تجاوزهم مدة التأشيرة، إلى التراب لمغربي بموجب اتفاقية إعادة الارسال بين البلدين سنة 1992.[3]

في 28 سبتمبر عام 2005 حاول نحو 700 مهاجر افريقي اختراق سياج مليلة باستعمال سلالم بدائية مما أسفر عن مقتل 14 مهاجرا. صدمت هذه الأحداث الرأي العام وأثارت دعوات لتبني نهج جماعي لمعالجة الظاهرة. رغم ذلك واصل الإتحاد الأوروبي واسبانيا اعتماد إجراءات أمنية احادية قائمة على عسكرة الحدود واثبتت عدم فعاليتها في مواجهة تدفقات الهجرة غير

[1] سعيد الصديقي، "تشديد الرقابة على الحدود وبناء الأسوار لمحاربة الهجرة: مقارنة بين السياستين الأمريكية والإسبانية"، رؤى استراتيجية (يونيو 2013): 100.
[2] المرجع نفسه ، 101
[3] المرجع نفسه ، 100

القانونية حيث بات الامر يتعلق بـ "تصدير الحدود" (Externalisation) لإضفاء طابع خارجي على المراقبة وتحويل دول العبور الى مناطق عازلة تحرس حدودها الجنوبية.[1]

بالإضافة للأهداف المعلنة كانت لإسبانيا اهداف استراتيجية وسياسية بعيدة المدى، من وراء إنشاء سياجات سبتة ومليلة تربط بالوضع القانوني والسياسي للثغرين المتنازع عليهما اذ تسعى مدريد لتكريس الامر الواقع وتعزيز الاحتلال عبر بناء الاسلاك الشائكة لترسيم الحدود الحالية مع المغرب من جائب واحد ومنح الثغرين الحكم الذاتي، وسن قوانين هجرة تقليدية وتنظيم زيارات رسمية لأعضاء الحكومة الإسبانية إليهما.

لم تقتصر الجهود الاسبانية على منطقة الثغرين بل امتدت إلى مضيق جبل طارق بحيث انشات مشروع جدار حدودي بارتفاع 6 أمتار بتمويل اوروبي مجهز برادارات للمسافات بعيدة المدى وكاميرات حرارية وأجهزة للرؤية الليلية وبالأشعة تحت الحمراء. ودعمت هذه المراكز بنظام المراقبة الالكترونية "سيف" المدمج لحراسة المضيق وقمر صناعي سمي بشبكة "الحصان البحري" لمراقبة الهجرة السرية في بوغاز جبل طارق بتكلفة تجاوزت 3.5 مليون يورو. سهل هذا الانجاز عمل الدوريات العسكرية المغربية والإسبانية المشتركة التي باشرت مهامها بداية من 2003 في إطار التعاون الاورومتوسطي.[2]

3. السياسة الايطالية تجاه الهجرة غير الشرعية:

تواجه إيطاليا كغيرها من الدول الأوروبية المطلة على المتوسط تدفقات هائلة من الهجرة غير الشرعية، عبر سواحلها الجنوبية. وفقا لتقرير وزارة الداخلية الايطالية تجاوز عدد الحاصلين على تصاريح إقامة 1.5 مليون شخص في نهاية عام 2002 بالإضافة إلى نحو 600 ألف مقيم غير شرعي من جنسيات مختلفة مثل المغرب وألبانيا ورومانيا والصين وتونس وغيرها من الدول.[3] وبحلول منتصف اكتوبر 2015 وصل الى ايطاليا حوالي 150 ألف مهاجر

[1] خديجة بنقة، "السياسة الأمنية الأوروبية في مواجهة الهجرة غير الشرعية" مرجع سابق ص62
[2] بوشليحة محمد، "سياسات الإتحاد الأوروبي إتجاه الهجرة..."، مرجع سابق، ص66
[3] خديجة بتقة,مرجع سابق، ص 65

عبر البحر في حين كشفت المنظمة الدولية للهجرة عن فقدان 3200 شخص عام 2014. [1] لمواجهة هذه التدفقات سنت الحكومة الايطالية حزمة من القوانين:

- قانون مارس 1998 عد اول قانون إيطالي شامل للهجرة ووضع أنظمة قانونية لمكافحة الهحرة غير الشرعية وتنظيم إجراءات الدخول والإقامة، وتفعيل مراكز الحجز والإيواء المؤقت للأجانب. وحدد القانون المدة القانونية لحبس المهاجرين غير شرعيين ب 30 يوما. بانتظار قرار الحكومة (اما بالموافقة على اقامتهم او الترحيل او المحاكمة في حال خرق القانون ومعاقبتهم). [2]

- قانون "بوسي فيني bossi vini " (رقم 189 لسنة 2022) جاء عقب فشل القانون الاول وكان أكثر صرامة حيث نصت المادة 13 من هذا القانون على عقوبة الحبس من سنة إلى أربع سنوات للمهاجر الصادر بحقه حكم طرد و لا يزال متواجدا على الأراضي الإيطالية. وفصلت المادة 14 إجراءات الطرد والحبس والنقل والترحيل بمرافقة امنية إلى الحدود مع تمديد فترة الحجز المؤقت في المراكز لتتراوح بين 30 إلى 60 يوم وذلك حسب ما نصت عليه المادة 14, وإذا تعذر تنفيذ الطرد يلزم المهاجر بمغادرة البلاد خلال خمسة أيام بموجب مستند مكتوب، ويواجه عقوبات جنائية في حال المخالفة للقانون كما فرض عقوبات على المهاجرين المقيمين سابقا في ايطاليا دون تأشيرة حتى ولو كان دخولهم اليها قانونيا طبقا لنص المادة 15. لتأتي المادة 19 من نفس القانون تستثني حالات معينة من الطرد تشمل القاصر الذي ليس لديه عائل والمرأة الحامل حتى 6 أشهر بعد وضع طفلها، والأشخاص المقيمين مع زوج او قريب ايطالي الجنسية.[3]

4. سياسات وآليات الاتحاد الأوروبي في مواجهة الهجرة غير النظامية:

حققت الدول الأوروبية مستويات متقدمة من التنسيق الأمني تجسد ذلك في الآليات التي وضعتها دول أوروبا الغربية، والتي توجت لاحقا بتأسيس الإتحاد الأوروبي، لتوحيد السياسات

[1] International Organization for Migration (IOM), Addressing Collective Migration Flows in Countries of Origin, Transit and Destination (Geneva: IOM, October 2015), 12.

[2] بوشليحة محمد، "سياسات الإتحاد الأوروبي إتجاه الهجرة..."، مرجع سابق، ص 67

[3] المرجع نفسه ص 67-68

المشتركة. ومع تزايد التحديات المرتبطة بملفي الجريمة والهجرة كأبرز الهواجس المقلقة عالميا بات من الطبيعي ان يتصدر التعامل مع الجريمة العابرة للحدود والهجرة غير الشرعية أولويات السياسة الإقليمية للاتحاد، اذ لم يعد بمقدور أي دولة مواجهة هذه التعقيدات الأمنية المتشابكة بمفردها دون جهد جماعي موحد.[1]

أ) ـ الآليات التشريعية والتنظيمية لإدارة الهجرة:

1. اتفاقية شنغن (Schengen Agreement):

تضرب جذور حرية التنقل في الفضاء الأوروبي الى معاهدة روما (1957) التي ألزمت الدول الأعضاء بالسماح بحرية تنقل الافراد عبر الحدود الداخلية. ورغم ذلك، شهدت هذه السياسة تباطؤا في التجسيد خلال العقود الثلاثة الأولى مما دفع حكومات فرنسا، ألمانيا الغربية ودول البنلوكس (بلجيكا ولوكسمبورغ وهولندا) الى تبني مبادرة منفصلة اسفرت عن توقيع اتفاقية شنغن عام 1985. وفي عام 1995 ادمجت الاتفاقية ضمن الهيكل المؤسساتي للاتحاد الأوروبي لتشمل تدريجيا معظم الدول الأعضاء باستثناء (المملكة المتحدة وأيرلندا ورومانيا وبلغاريا وقبرص)، الى جانب انضمام النرويج وأيسلندا وسويسرا. ومواكبة للتوسع الأوروبي انضمت عشر دول إضافية للاتفاقية في عام 2004، من بينها إستونيا والمجر ولاتفيا وليتوانيا ومالطا وبولندا وسلوفينيا وسلوفاكيا وجمهورية التشيك ثم تبعتها أعضاء اخرى عام 2007. ورغم استفتاء رومانيا وبلغاريا، لمتطلبات الانضمام التقنية عام 2011، الا ان مجلس الاتحاد الأوروبي ارجأ قراره النهائي بشأن انضمامها الكامل لأجل غير مسمى، نتيجة هواجس جيوسياسية أمنية تتعلق بضبط الحدود ومكافحة الفساد والجريمة المنظمة.[2]

في هذا السياق يبرز الدور المحوري لنظام شنغن في محاولة ضبط التدفقات وضمان الرقابة على الهجرة غير النظامية حيث ابدت المفوضية الأوروبية قلقا مستمرا بشأن بناء نظام متكامل لإدارة الحدود والتكيف مع تدفقات الهجرة الوافدة. ووفقاً لبيانات المكتب الاحصائي الاوروبي

[1] عبد المالك صايش، مكافحة تهريب المهاجرين السريين، اطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم القانونية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تيزي وزو، 2014، ص: 291.

[2] James Gubb, "Schengen Convention," More EU Factsheets (London: CIVITAS Institute for the Study of Civil Society, August 2015), 1, http://www.civitas.org.uk/eufacts/index.php.

(EUROSTAT) يقدر أن 80% من المهاجرين غير النظاميين مستقرين في فضاء شنغن، قد دخلوا الإتحاد الأوروبي بطرق قانوني لكنهم تحولوا الى الوضع غير القانوني بعد انقضاء صلاحية اقامته. وتكشف هذه المؤشرات ان معضلة الهجرة لا تقتصر على المنافذ الحدودية فحسب، بل ترتبط أيضا باليات المراقبة الداخلية وأزمة الثقة المتبادلة بين الدول الأعضاء حول كفاءة الإجراءات الأمنية.[1]

في هذا السياق استحدثت الدول الاعضاء عام 1998 "لجنة شنغن الدائمة" لمتابعة ركيزتين اساسيتين:

- التحقق من استفتاء الدول الراغبة في الانضمام لكافة الشروط السيادية لإلغاء الرقابة على الحدود الداخلية.
- تقييم كفاءة التطبيق العملي للاتفاقية من قبل الدول الأعضاء.

رغم محاور هذه الالية تزايدت التساؤلات فعالياتها في نوفمبر 2010 مما دفع المفوضية الأوروبية لتقديم مقترح يهدف إلى تعزيز الثقة المتبادلة وتطوير إجراءات حماية الحدود المشتركة بما يضمن صون الفضاء الأوروبي كمنطقة خالية من الحدود الداخلية[2]. من الناحية الجيواقتصادية يبدو أن الإتحاد الأوروبي بحاجة ماسة لسياسة هجرة شاملة ومتوازنة، فإلى جانب ضرورة تخفيف الضغط الأمني على الحدود الخارجية تواجه القارة العجوز معضلة الشيخوخة الديمغرافية. وتشير تقديرات المفوضية الأوروبية لعام 2060 الى تراجع حاد في قوة العمل بمعدل يصل الى 110 ملايين عامل وهو نقص يهدد استدامة التوازنات المالية وانظمة الإنفاق الاجتماعي والمعاشات. هذا العجز الهيكلي برزت مؤشراته مبكرا منذ عام 2020 من خلال نقص قدر بمليون عامل في قطاع الصحة وحده، ولذلك تعتبر المفوضية أن إيجاد الفرص للعمل القانوني لشعوب دول العالم الثالث أمرّ ذو أولوية.[3]

[1] بوشليحة محمد، "سياسات الإتحاد الأوروبي إتجاه الهجرة..."، مرجع سابق، ص 75
[2] الاتحاد الأوروبي، البرلمان الأوروبي، مسودة تقرير عن اقتراحات للبرلمان الأوروبي ومجلس الاتحاد الأوروبي فيما يتعلق بتأسيس آلية تقييم للتأكد من تطبيق تسوية شنغن، وثيقة رقم 0312/2010 (COD) (بروكسل: البرلمان الأوروبي، 13 أبريل 2011).
[3] بوشليحة محمد، مرجع سابق

2. لائحة دبلن (Dublin Regulation):

وضعت الدول الأوروبية منظومة قواعد موحدة لإدارة وفحص طلبات اللجوء المشتركة. وتعد "لائحة دبلن" حجر الزاوية في هذا الإطار التنظيمي التي اقرت عام 1990ودخلت حيز التنفيذ عام 1997. يمثل هذا التنظيم الية قانونية تهدف الى تحديد السيادة الإجرائية من خلال حصر مسؤولية البت في طلب اللجوء في دولة واحدة فقط من بين 32 دولة تقع ضمن الفضاء الأوروبي أو «دول دبلن». ويستند هذا التحديد الى حزمة من المعايير والمحددات الجيوسياسية والامنية، تراعي من خلالها بعض الاستثناءات الإنسانية او القانونية التي قد تمنح طالب الحماية حق الإقامة في دولة معينة بناء على اعتبارات خاصة. [1]

من أبرز هذه المعايير المعتمدة في تفعيل اليات اللجوء وتحديد الدولة المسؤولة:

- يؤخذ بعين الاعتبار وجود روابط عائلية مباشرة في دولة المقصد كان تكون اسرة طالب اللجوء مقيمة هناك بصفة قانونية او ان يتوفر مسار آمن ومنتظم للانتقال يراعي وحدة الاسرة وتماسكها.
- في حال وجود مبررات موضوعية تستدعي انتقال الفرد الى دولة أوروبية أخرى وقبول تلك الدولة ببحث عن ملفه، فان مسؤولية معالجة الطلب تنتقل اليها مباشرة.
- يضع النظام قيودا صارمة على فئة البالغين، اذ لا يسمح بجمع شمل الاسرة بموجب هذه اللائحة الا في حال تقديم عضو العائلة المقيم في الدولة المستضيفة موافقة كتابية صريحة تفيد باستعداده لاستقبال طالب اللجوء وتحمل التبعيات القانونية والاجرائية المترتبة عن ذلك.[2]

3. نظام يوروداك (Eurodac):

يشكل "نظام يوروداك" قاعدة بيانات رقمية تابعة للاتحاد الأوروبي تستخدم لتخزين بصمات اصابع طالبي اللجوء والمهاجرين الذين يعبرون الحدود بشكل غير قانوني، والهدف الأساسي

[1] المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، معلومات بشأن لائحة دبلن لمقدمي طلبات الحماية الدولية (جنيف: المفوضية السامية لشؤون اللاجئين، د. ت.)، 1.
[2] المرجع نفسه.

من هذا النظام هو مساعدة الدول الأعضاء في تحديد الدولة المسؤولة عن دراسة طلب اللجوء بناءا على لائحة دبلن. يعتبر اختصارا لـ "قاعدة بيانات البصمات الأوروبية لطالبي اللجوء", وقد بدا العمل به عام 2003 وتديره وكالة (eu-LISA) منذ عام 2013 ,ويستخدم هذا النظام حاليا 31 دولة (27 دولة من الاتحاد الأوروبي و4 دول مرتبطة باتفاقية شنغن: أيسلندا والنرويج وسويسرا وليختنشتاين)، كما تستفيد منه وكالة الشرطة الأوروبية (Europol) وتتميز قاعدة البيانات هذه بقدرة تشغيلية عالية حيث تخزن أكثر من 7 ملايين سجل لبصمات الأصابع وتستطيع معالجة ما يصل إلى 24 ألف معاملة يوميًا[1].

تكمن أهمية هذا النظام في تمكين سلطات الهجرة من مقارنة البصمات الجديدة بالسجلات المخزنة لديهم، مما يسهل كشف حالات "التسوق على اللجوء" (أي محاولة الشخص تقديم طلب لجوء في أكثر من دولة أوروبية في نفس الوقت) بالتالي معرفة الدولة المسؤولية قانونا عن ملفه بسرعة.

وفقاً للوائح "دبلن 3", ينص قانون البرلمان الأوروبي على ضرورة أخذ بصمات أي شخص يتجاوز عمره 14 عاماً فورا، إذا كان يندرج تحت احدى الفئات الثلاث التالية:[2]

- الفئة الأولى (المادة 9): طالبي الحماية الدولية (اللجوء)
- الفئة الثانية (المادة 14): مواطني الدول غير الأوروبية او عديمي الجنسية الذين يعبرون الحدود الخارجية للاتحاد الأوروبي بطريقة غير قانونية.
- الفئة الثالث (المادة 17): مواطني الدول غير الأوروبية المتواجدين داخل احدى الدول الأعضاء بشكل غير قانوني.

إلى جانب بصمات الأصابع، يسجل نظام يوروداك معلومات إضافية مثل جنس الشخص وبلده الأصلي، لكنه لا يسجل الاسماء. وتختلف مدة الاحتفاظ بهذه البيانات في النظام حسب

[1] Eu-LISA, "Eurodac," European Union Agency for the Operational Management of Large-Scale IT Systems in the Area of Freedom, Security and Justice, accessed May 19, 2026, https://eulisa.europa.eu/activities/large-scale-it-systems/eurodac.

[2] كلوبه لاينهام، "نظام البصمات في الاتحاد الأوروبي قيد المراجعة،" مهاجر نيوز، 20 نوفمبر 2017، شوهد في 19 ماي 2026، https://www.infomigrants.net/ar/post/6130.

كل فئة، بيانات (الفئة 1) تخزن لمدة عشر سنوات، في حين أن البيانات المتعلقة بالأشخاص الذين يعبرون الحدود بصورة غير قانونية (الفئة 2) تخزن لمدة 18 شهرا ثم تحذف تلقائيا، ولا يتم تخزين البيانات المتعلقة بالناس في (الفئة 3) بل تمر عبر النظام لغرض المقارنة.[1]

4. برنامج ستوكهولم (The Stockholm Programme):

يمثل برنامج ستوكهولم، المصادق عليه في أواخر عام 2009، محطة مفصلية في تحديد أجندة الإتحاد الأوروبي ضمن مجال العدالة والشؤون الداخلية، وترتكز المقاربة الأوروبية في هذا الفضاء على معالجة قضايا اللجوء والهجرة والتعاون القضائي فضلا عن مكافحة الجريمة المنظمة والإرهاب. ومع ذلك يكمن التحدي الابرز في كيفية ايجاد نقطة توازن دقيقة بين صون حقوق المواطنين وحريتهم في التنقل عبر أرجاء الإتحاد الأوروبي، وبين المتطلبات الأمنية الملحة التي تفرض استتباب الامن في القارة. في هذا السياق تظل سياسات الهجرة من أكثر المسائل اثارة للجدل والاتسام بالتعقيد ضمن هذا البرنامج، حيث يبرز الاشكال الجوهري في كيفية التوفيق بين ضبط حالات المهاجرين غير القانونيين وطالبي اللجوء.

بالعودة الى الجذور المؤسساتية لهذه السياسات فقد وضعت الركيزة الاولى للعدالة والشؤون الداخلية بموجب معاهدة ماستريخت 1993، والتي أسست لمنظومة التعامل مع العلاقات الخارجية والقضايا الامنية، في إطار ما عرف بـ الركيزة الثانية (الأساس الثاني) حيث كانت القرارات تناقش على صعيد الحكومات وتخضع لإجماع الدول الأعضاء. لتبدأ بعد ذلك مرحلة تحول تدريجي مع معاهدة أمستردام 1999 التي قررت بموجبها الدول الأعضاء نقل بعض القضايا الحيوية - سياسات الهجرة واللجوء – من الصعيد الحكومي إلى المستوى الجماعي المشترك مع إلغاء الزامية الإجماع في بعض الجوانب.[2]

وفي نهاية المطاف جاءت معاهدة لشبونة 2009 لتقر التخلي النهائي عن نظام الركائز القديم معتمدا إطارا قانونيا موحدا يتجاوز اشتراط الإجماع المسبق لصالح الية التصويت بالأغلبية

[1] المرجع نفسه.
[2] بوشليحة، "سياسات الاتحاد الأوروبي اتجاه الهجرة غير الشرعية"، 87.

المؤهلة في اتخاذ القرارات. أسهم هذا التحول في نقل عدة قضايا كانت تعد احكرا على السيادة الوطنية للدول إلى الفضاء المؤسساتي المشترك للاتحاد الأوروبي، رغم التحفظات التي ابدتها بعض الدول الأعضاء تجاه التنازل عن اختصاصاتها السيادية في الشؤون الداخلية الا ان المقاربة التشاركية فرضت نفسها في النهاية، مستندة الى فكرة تداخل حدود التعاون التي ارتكز عليها عموما برنامج ستوكهولم، المستلهم من البرنامجين السابقين "تامبيري"(1999_2004) و"لاهاي" (2009 _2004). وتدافع هذه البرامج مجتمعة عن الشاملة للهجرة الساعية الى إدارة التدفقات البشرية بما يحقق النفع المتبادل للدول المصدرة ودول العبور، وتشجيع الهجرة القانونية والمؤقتة، دون إغفال احتواء الهجرة غير الشرعية.[1]

من جهة أخرى تتكامل هذه الأدوار التشريعية مع الصلاحيات القضائية لكل من محكمة العدل الأوروبية والمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، اذ لا يشكل التداخل بينهما تنازعا في الاختصاصات المتعلقة بحماية حقوق الانسان وحرياته الأساسية. فبينما تتسم صلاحيات الاولى بالعمومية وتستهدف الدول الأعضاء في الإتحاد فان الثانية تنصرف اجتهاداتها القضائية نحو مراعاة الاعتبارات الانسانية وتستند في قراراتها الى حماية الحريات العامة والاتفاقيات الدولية الموقعة بين الإتحاد الأوروبي والدول غير الاعضاء المتخصصة في قضايا حقوق الانسان بالتوازي مع التزامات الدول الأعضاء في إطار منظمة الامن والتعاون في أوروبا (OSCE).

ب) - الدور القضائي الأوروبي في تنظيم قضايا الهجرة:

1. المحكمة الأوروبية لحقوق الانسان:

إن المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان "هيئة قضائية دولية مقرّها في ستراسبورغ، وتتألف من عدد من القضاة يعادل عدد الدول الأعضاء في مجلس أوروبا. التي صدّقت على الاتفاقية لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية. ويبلغ عدد هذه الدول اليوم 47 دولة". يقضي القضاة في المحكمة بصفة فردية وهم لا يمثلون أي دولة. في معالجة الالتِماسات المتقدم بها أمامها. تستعين المحكمة بقلم مؤلف أساساً من رجال قانون من كافة الدول الأعضاء (يسمّون

[1] المرجع نفسه ، 88

أيضا بـ "مُحيلي الالِتماسات والقرارات"). وهم مستقلون كلياً عن بلدهم الأصل ولا يمثلون لا الملتمسين ولا الدول."[1]

وتتمتع المحكمة باختصاصات قضائية واستشارية، اذ تفصل قضائيا في جميع النزاعات المعروضة عليها بقرارات ملزمة لأطرافها، وهو الاختصاص الاصيل المخول لها بموجب المادة (45) من الاتفاقية، وتنظر في جميع الدعاوي الخاصة بتفسير وتطبيق احكامها وبروتوكولاتها بما في ذلك الدعاوى المتعلقة بحقوق المهاجرين التي يمكن للفرد رفعها امام المحكمة الأوروبية عبر الية الطعن الفردي. وفقا للمادة (52) من الاتفاقية، فان احكام المحكمة قطعية ولا يمكن مراجعتها او اعادة النظر فيها من قبل اي هيئة قضائية دولية اخرى، وقد فصلت المحكمة بالفعل في عدة قضايا تخص الأجانب وحقوقهم وأصدرت في هذا الشأن العديد من الاجتهادات القضائية.[2]

2. محكمة العدل التابعة للاتحاد الاوروبي:

اضطلعت محكمة العدل التابعة للاتحاد الأوروبي منذ عام 1952، بمهمة أساسية وجوهرية تتمثل في ضمان "مراعاة القانون" عند تفسير المعاهدات وتطبيقها. وفي سبيل تحقيق هذه الغاية، تتولى المحكمة مراجعة مدى قانونية أعمال مؤسسات الاتحاد الأوروبي، وضمان امتثال الدول الأعضاء للالتزامات المنصوص عليها في المعاهدات الاساسية، فضلا عن تفسير قانون الاتحاد الأوروبي بناءً على الطلبات والاحالات التمهيدية المرفوعة اليها من قبل المحاكم والهيئات القضائية الوطنية. وبذلك تشكل المحكمة السلطة القضائية العليا للاتحاد الأوروبي، وتسهر بالتعاون مع محاكم وهيئات الدول الأعضاء، على كفالة التطبيق الموحد والتفسير المتجانس لقانون الاتحاد الأوروبي.

وتتألف محكمة العدل التابعة للاتحاد الأوروبي، والتي يقع مقرها الدائم في لوكسمبورغ، من ثلاث جهات قضائية متكاملة وهي: محكمة العدل، والمحكمة العامة التي أنشئت عام 1988،

[1] المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان: أسئلة وأجوبة (ستراسبورغ: مجلس أوروبا، د. ت.)، 3
[2] بوشليحة، "سياسات الاتحاد الأوروبي اتجاه الهجرة غير الشرعية"، 72.

بالإضافة الى محكمة الخدمة المدنية التي أنشئت عام 2004. ومنذ بداية مسيرتها القضائية ونشاتها المؤسسية، أصدرت هذه المحاكم الثلاث ما يقارب 15000 حكم قضائي[1].

ج) - الاليات الأمنية والمؤسساتية لمكافحة الهجرة غير النظامية:

1) وكالة الاتحاد الأوروبي للتعاون في مجال إنفاذ القانون (Europol):

هو اختصارلـ "European Union Agency for Law Enforcement Cooperation", ويعرف أيضًا باسم مكتب الشرطة الأوروبي. تتخذ الوكالة من مدينة لاهاي بهولندا مقراً لها، حيث تأسست عام 1998 لمكافحة الجريمة المنظمة والإرهاب في الدول الأعضاء. وتركز أنشطتها على مواجهة الجرائم العابرة للحدود، مثل الاتجار بالمخدرات والاتجار بالبشر والاحتيال المالي والجرائم الإلكترونية بالإضافة للهجرة غير الشرعية. حيث يتكون هيكلها التنظيمي من وحدات تشغيلية وتحليلية تقدم الدعم الفني والمعلوماتي للدول الأعضاء ووكالات إنفاذ القانون الأخرى في تحقيقاتها.[2]

في الأول من جانفي 2010, تحولت الوكالة رسميا الى هيئة تابعة للاتحاد الأوروبي لتصبح أكثر استجابة لاحتياجات الدول الأعضاء وتحليلا لاتجاهات الجريمة داخل التكتل. مما يتيح لها دعم التحقيقات الوطنية دون ان يمتلك ضباطها صلاحيات تنفيذية كتوقيف المواطنين أو بدء التحقيقات بشكل مستقل. ويتألف عملها عادةً من التعامل مع الجرائم التي تتطلب نهجًا دوليًا وتنسيقا مشتركا بين عدة دول، داخل الاتحاد وخارجه. ويُحدد برنامج EMPACT أولويات الجرائم المستهدفة، باعتباره اطارا تعاونياً منظماً متعدد التخصصات لمكافحة الجريمة الدولية المنظمة والخطيرة. بقيادة الدول الأعضاء وبدعم من مؤسسات وهيئات وكالات الاتحاد الأوروبي بما يتوافق مع ولاياتها[3].

[1]European Law Institute, "Court of Justice of the European Union," Institutional Members, accessed May 20, 2026, https://www.europeanlawinstitute.eu/membership/institutional-members/court-of-justice-of-the-european-union/.

[2] "الإنتربول واليوروبول: ما الفرق؟"، كوليجيوم للمحامين الدوليين (Collegium of International Lawyers)، تاريخ الاطلاع: 20 مايو 2026، https://rednoticearabia.com/interpol-vs-europol-whats-the-difference/.

[3]"About Europol," Europol, last modified May 4, 2026, https://europol.europa.eu/about-europol.

2) رقمنة ومراقبة الحدود:

بهدف مواكبة عصر تدفق المعلومات بذلت الحكومات جهودا حثيثة لدمج اليات الإعلام والتواصل الحديثة ضمن خططها الأمنية، مما جعل عملية ضبط الحدود اليوم ترتكز على التكنولوجيا المتقدمة بالأخص في بلدان الشمال. عملت الدول الأوروبية على تشديد ما يعرف بالجدار الافتراضي عبر مبادرات تهدف الى تحويل انظمة مراقبة الحدود الى منظومات رقمية، بغرض تتبع حركة العبور عبر الحدود ومجابهة المخاطر الأمنية الخارجية. وقد أدرج الاتحاد الاوروبي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في هذا المجال وفق مستويين رئيسيين:

- **المستوى الأول:** وظفت هذه الوسائل التكنولوجية لتعزيز المنظومة الأمنية وتحصين التخوم الخارجية للاتحاد الأوروبي ويشكل نظام شنغن للمعلوماتSchengen information system والنظام المتكامل للمراقبة الخارجية (sive) نموذجين بارزين لهذه الاستراتيجية.
- **المستوى الثاني:** اشتمل على نشر نمط اخر من تقنيات المعلومات والاتصال يرمي الى إخراج (externalisation) الرقابة الحدودية وخوضها خارج النطاق الجغرافي للاتحاد وفي سياق هذا التوجه الثاني اقر المجلس الأوروبي سنة 2004 نظام معلومات التأشيرة " visa information system" وهو الية تهدف إلى تقييد البيانات الحيوية البيومترية للراغبين في نيل التأشيرة لتسيير تبادل المعلومات بين البلدان الأعضاء.[1]

لقد اضحى الاعتماد على الاليات الرقمية لرصد الهجرة غير النظامية ركيزة أساسية لدى الحكومات الأوروبية. يعد النظام المتكامل للمراقبة الخارجية Sive المنظومة الرقابية الاكبر في أوروبا حيث دشن عام 1999 في مضيق جبل طارق، ثم وسع تدريجيا ليشمل شواطئ الأندلس بأكملها بحلول عام 2005 وأخيرا جزر الكناري. استلزم هذا الجدار الافتراضي ميزانية ضخمة، ساهم الإتحاد الأوروبي في تمويل جزء منها ب 150 مليون يورو (1999،2004)، وهو ما يوازي قرابة 180 يورو لضبط كل مهاجر خلال تلك السنوات الخمس. وعلى الرغم من هذه الأعباء المادية واللوجستية المرتفعة لم تحقق المنظومة نجاحا

[1]بوشليحة، "سياسات الاتحاد الأوروبي اتجاه الهجرة غير الشرعية"، 81.

ملموسا في منع المهاجرين غير الشرعيين الذين يخاطرون بحياتهم بالبحار عبر البحر الأبيض المتوسط على متن قوارب متهالكة.

وفي هذا الصدد يشير الباحث يورغن كالينج (jargen carling) الى ان تشديد المراقبة الخارجية لم يدفع المهربين للتفتيش عن مسارات بديلة، بل قاد إلى تحولات تنظيمية لدى شبكات التهريب، تلخصها النقاط الأربعة التالية:

- تطوير وسائل النقل: صمم المهربون زوارق خشبية ومطاطية ضخمة هيئت خصيصا للتهريب عوضا عن سفن الصيد لرفع الارباح عبر مضاعفة عدد الركاب.
- التكتيك الجماعي: باتوا يسيرون مجموعات قوارب متزامنة تتفرق عند اقترابها من الشواطئ لتشتيت حرس وارباك منظومة الرصد.
- مضاعفة المخاطر: تسببت هذه البرنامج الأمنية في تهديد حياة المهاجرين خاصة من لا يجيدون السباحة، بينما يظل المهرب بعيدا عن ملاحقة واحتجاز السلطات الأوروبية.
- تحويل المسارات: كرد فعل على تشديد الرقابة في غرب البحر الابيض البحر المتوسط تحولت تدفقات المهاجرون صوب السواحل الشرقية للمنطقة المغاربية (الجزائر وتونس وليبيا) تحديدا نحو الجزر الايطالية.[1]

المطلب الثاني: سياسات دول الضفة الجنوبية

تواجه دول الضفة الجنوبية للبحر المتوسط ضغوطا متزايدة نتيجة تحولها الى فضاءات عبور رئيسية نحو أوروبا، الامر الذي دفعها الى تبني سياسات قانونية وامنية ومؤسساتية للحد من الهجرة غير النظامية. وفي هذا السياق، يمكن التوقف عند تجارب كل من المغرب، الجزائر وتونس باعتبارها نماذج معبرة عن توجهات دول الجنوب المتوسطي في هذا المجال.

[1] المرجع نفسه ، 83-82

1) - السياسة المغربية:

❖ **الشراكة مع الاتحاد الأوروبي (2013):** وقّع المغرب مع الاتحاد الأوروبي سنة 2013 شراكة التنقل، والتي أدرجت سياسة الهجرة المغربية ضمن إطار أوسع هو سياسة الجوار الأوروبية. وقد جعل هذا الاتفاق المغرب شريكًا في الإدارة الخارجية لحدود الاتحاد الأوروبي وفق مبدأ "المسؤولية المشتركة"، وهو ما أدى إلى تداخل الاعتبارات الأمنية والدبلوماسية مع السياسة الوطنية للهجرة[1].

❖ **اعتماد الاستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء(2014) :** اعتمد المغرب سنة 2014 الاستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء (SNIA) بهدف تحسين إدماج المهاجرين وتدبير تدفقات الهجرة في إطار سياسة متماسكة وإنسانية ومسؤولة. وقد ارتكزت هذه الاستراتيجية على أربعة أهداف رئيسية: تسهيل إدماج المهاجرين النظاميين، تطوير الإطار القانوني والتنظيمي، إرساء إطار مؤسساتي مناسب وتدبير تدفقات الهجرة مع احترام حقوق الإنسان.[2]

❖ **عمليات التسوية الاستثنائية (2014 و2017):** أطلق المغرب حملتين استثنائيتين لتسوية أوضاع المهاجرين:

- 2014 تمت تسوية وضعية 23,096 مهاجرا من أصل 27.649 طلبًا.
- 2017 قدم نحو 28,400 طلب، وقبل أكثر من 20,000 م ا إلى غاية أكتوبر 2018.

هدفت هذه العمليات إلى إدماج المهاجرين وتمكينهم من الحصول على تصاريح الإقامة والاستفادة من الحقوق الأساسية.[3]

❖ **الإصلاح التشريعي ومحاولات مراجعة القانون 02-03 (2014-2018):** نصت الاستراتيجية الوطنية على مراجعة القانون رقم 02-03 المتعلق بدخول وإقامة الاجانب بالمغرب، وإعداد قانون خاص باللجوء والحماية الدولية، غير أن هذه الإصلاحات لم تر النور رغم إعداد عدة مشاريع قوانين، من بينها مشروع القانون رقم 66.17 سنة 2018.[4]

[1] صلاح الدين لعميزي، سياسة الهجرة بالمغرب بين الضغوط الأوروبية والمناورات المغربية (الدار البيضاء: شبكة مدار، سبتمبر 2022)، 6.
[2] المرجع نفسه، 14.
[3] المرجع نفسه، 16.
[4] المرجع نفسه، 16.-17

❖ **اعتماد قانون مكافحة الاتجار بالبشر(2016) :** صادق المغرب سنة 2016 على القانون رقم 27-14 المتعلق بمكافحة الاتجار بالبشر، ويُعد النص التشريعي الوحيد المرتبط مباشرة بأهداف الاستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء[1].

❖ **العودة إلى المقاربة الأمنية (ابتداءً من 2018):** ابتداء من سنة 2018، شهدت السياسة المغربية تحولًا نحو المقاربة الأمنية، حيث استؤنفت حملات الاعتقال والترحيل الداخلي وتفكيك مخيمات المهاجرين، خاصة في المناطق الحدودية مثل الناظور وطنجة. كما استخدم ملف الهجرة كورقة ضغط دبلوماسية في علاقات المغرب مع الاتحاد الأوروبي وإسبانيا[2] .

❖ **حادثة سبتة وتوظيف الهجرة دبلوماسيّا(2021) :** في ماي 2021، خفف المغرب مراقبة حدوده مع سبتة خلال الأزمة الدبلوماسية مع إسبانيا، ما أدى إلى وصول أكثر من 8,000 مهاجر إلى المدينة خلال يومين، في مؤشر واضح على توظيف ملف الهجرة في التفاوض السياسي.[3]

❖ **مأساة الناظور-مليلية (2022):** شهدت الحدود بين الناظور ومليلية في 24 جوان 2022 أحداثًا مأساوية أسفرت عن مقتل ما لا يقل عن 23 مهاجرًا وفقدان العشرات، وقد اعتبرت هذه الحادثة رمزًا لفشل التعاون المغربي الأوروبي في مجال تدبير الهجرة[4].

يتضح من خلال هذه المراحل أن السياسة المغربية تجاه الهجرة غير النظامية اتسمت بازدواجية واضحة؛ فمن جهة تبنى المغرب منذ 2014 خطابًا رسميًا قائمًا على حقوق الإنسان والإدماج، ومن جهة أخرى استمرت المقاربة الأمنية، خاصة منذ 2018، تحت تأثير الضغوط الأوروبية والاعتبارات الدبلوماسية المرتبطة بالمصالح الاستراتيجية للمملكة.

2) السياسة الجزائرية:

تعدّ ظاهرة الهجرة غير الشرعية من أبرز القضايا التي تواجه المجتمع الدولي، سواء في دول المصدر أو العبور أو الاستقبال. وتندرج الجزائر ضمن الدول التي تمثل بلد مصدر وعبور

[1] المرجع نفسه، 17.
[2] المرجع نفسه، 24-25.
[3] المرجع نفسه، 4-5.
[4] المرجع نفسه، 25.

نحو أوروبا، مما استدعى اعتماد استراتيجية وطنية لمواجهتها ترتكز على معالجة أسبابها وآليات انتشارها. كما أن انخراط الجزائر في مختلف المنظمات الدولية عزز موقعها كقطب إقليمي بستقطب الهجرة من دول إفريقية تعاني أزمات اقتصادية واجتماعية وأمنية (القانون 85/05، 1998).[1]

❖ **نشاط مصالح الأمن لمواجهة والحد من الهجرة غير الشرعية:**

رغم الإجراءات القانونية والتنظيمية المعتمدة، تبقى فعالية الحد من الهجرة غير الشرعية مرتبطة بوجود أجهزة أمنية متخصصة. وقد اعتمدت الجزائر على عدة هياكل، منها حرس الحدود، حرس السواحل، وشرطة الحدود، لمكافحة هذه الظاهرة عبر إجراءات ردعية ووقائية. [2]

❖ **الجوانب التنظيمية والقانونية التي تحكم الهجرة غير الشرعية:**

يتأسس الإطار القانوني المنظم لوضعية الأجانب في الجزائر على الأمر 66-211 والقانون 81-10 المتعلق بشروط تشغيل العمال الأجانب، إضافة إلى نصوص تنظيمية تخص الإقامة، التدريس، والاستثمار الأجنبي.

غير أن هذه المنظومة عرفت محدودية في ظل تزايد الهجرة غير الشرعية، إذ إن العقوبات المقررة (حبس لا يتجاوز 6 أشهر وغرامات ضعيفة) لم تكن رادعة، مما ساهم في تفاقم الظاهرة. كما أن المتابعة القضائية لم تحقق نتائج فعالة بسبب ضعف الردع.

لذلك برزت الحاجة إلى تعديل الإطار القانوني ورفع مستوى العقوبات، بما يشمل معاقبة المهاجر غير النظامي وكل من يسهل الإيواء أو التشغيل غير القانوني، إضافة إلى مساءلة المواطنين إداريًا. وقد تم تعزيز هذا الإطار لاحقًا عبر القانون البحري الجديد (المواد 544-549 و859-857) الذي شدد العقوبات المتعلقة بهذه الجرائم. وفي المجمل، يستدعي الوضع

[1] نوال بن عمار، "آليات التصدي للهجرة غير الشرعية في الجزائر"، مجلة آفاق للبحوث والدراسات 3، ع. 1 (2020): 123.
[2] محمد رمضان، "الهجرة السرية في المجتمع الجزائري: أبعادها وعلاقتها بالاغتراب الاجتماعي - دراسة ميدانية -"، مجلة العلوم الإنسانية، ع. 43 (2009): 88.

إعادة مراجعة القوانين الخاصة بالأجانب وتدعيمها بنصوص جزائية أكثر ردعية. (القانون 05/98.1998)[1]

❖ **الأجهزة الأمنية المختصة في مكافحة الهجرة غير الشرعية:**

لا يقتصر دور الأجهزة الأمنية على الإجراءات الردعية مثل الطرد أو الإبعاد، بل يشمل أيضًا التدابير الوقائية للحد من الظاهرة. وتتمثل أهم هذه الأجهزة فيما يلي:

أولا: مجموعة حرس الحدود:

نخضع لقيادة الدرك الوطني، وتكلف بحماية الحدود البرية ومكافحة التهريب والهجرة غير الشرعية عبر قيادات جهوية موزعة كما يلي:

- بجاية (رقم 01): الشمال
- وهران (رقم 02): الغرب
- بشار (رقم 03): الجنوب الغربي (المغرب، موريتانيا، الصحراء الغربية، مالي)
- ورقلة (رقم 04): الجنوب الشرقي (تونس، ليبيا)
- قسنطينة (رقم 05): الشرق
- تمنراست (رقم 06): الجنوب العميق (النيجر، مالي)

ثانيا: حراسة السواحل:

هي جهاز تابع للبحرية الوطنية، مكلف بمراقبة الحدود البحرية الممتدة على حوالي 1200 كلم، ويعمل بالتنسيق مع شرطة الحدود البحرية لمكافحة الهجرة غير الشرعية. (القانون 98/05، 1998)[2].

[1] المرجع نفسه ص 90
[2] بن عمار، "آليات التصدي للهجرة غير الشرعية في الجزائر"، 126

ثالثا: شرطة الحدود:

تتولى مراقبة وتنظيم حركة عبور الأشخاص والبضائع، وضمان أمن المنشآت الحدودية (مطارات، موانئ)، إضافة إلى مكافحة الهجرة غير الشرعية والتزوير. وتعتمد في تدخلاتها على إجراءات مثل الطرد أو الإبعاد أو المتابعة القضائية حسب الحالة. كما تخضع تنظيميًا لمديرية شرطة الحدود التي تضم: الجوية، البرية، البحرية، الإحصائية والمحفوظات وأمن الموانئ والمطارات. كما تتوزع مصالحها ميدانيًا في عدة ولايات حدودية (قسنطينة، وهران، إليزي، ورقلة، تمنراست، مغنية، سوق أهراس، وبشار).[1]

❖ **الإجراءات الأمنية المتخذة لمواجهة الهجرة غير الشرعية نختلف الإجراءات حسب مرحلة اكتشاف الحالة**:

- محاولة الهجرة: ضبط الشخص أثناء محاولته الصعود إلى السفينة قبل الإبحار.
- الركوب السري: اكتشافه داخل السفينة قبل الإبحار ويحال على القضاء مع تقرير ربان السفينة
- الهجرة البحرية: اكتشاف الشخص بعد الإبحار؛ إذا كان داخل المياه الإقليمية يُسلّم لحرس السواحل، أما خارجها فيبقى على متن السفينة إلى العودة.[2]

3) السياسة التونسية:

❖ **الآليات المؤسساتية:**

اعتمدت تونس مقاربة مؤسساتية في إدارة ملف الهجرة تقوم على التنسيق بين السلطة التشريعية والتنفيذية. تم إحداث لجنة قارة صلب مجلس نواب الشعب مختصة في العلاقات

[1] Hocine Abdellaoui, "Les dimensions sociopolitiques de la politique Algérienne de lutte contre l'immigration irrégulière" (communication présentée au séminaire sur la migration irrégulière vers et à travers les pays du sud et de l'est de la Méditerranée, Université d'Alger, 6-8 juillet, 2008).

[2] بن عمار نوال، مرجع سابق ، 127-128

الخارجية والتعاون الدولي وشؤون التونسيين بالخارج والهجرة منذ سنة 2023 بهدف متابعة التشريعات المتعلقة بالهجرة ودراسة الاتفاقيات الدولية.[1]

كما تم إنشاء الإدارة العامة للهجرة والتونسيين بالخارج صلب وزارة الشؤون الخارجية والهجرة والتونسيين بالخارج في جويلية 2023، وتكلفت بالمساهمة في رسم السياسات الوطنية للهجرة وتعزيز ارتباط الجالية بالخارج وتنظيم شؤون الأجانب في تونس.[2]

❖ **الاستراتيجيات والمخططات الوطنية:**

أدرجت تونس ملف الهجرة ضمن سياساتها التنموية في إطار التزاماتها الدولية، خاصة بعد اعتماد الاتفاق العالمي للهجرة الآمنة والمنظمة 2018 [3]. ينص مخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية 2026-2030 على اعتبار الهجرة والتونسيين بالخارج رافعة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية وادماجها ضمن السياسات العمومية.

كما اعترفت تونس في المساهمات المحددة وطنيا (CDN 3.0) سنة 2023 بظاهرة الهجرة المناخية كأحد دوافع التنقل البشري وربطتها بسياسات التكيف المناخي[4]. وفي الإطار نفسه، وضعت تونس الاستراتيجية الوطنية للانتقال الإيكولوجي 2035-2050 سنة 2023، والتي تهدف إلى تحقيق تنمية مستدامة وتعزيز القدرة على التكيف مع التغيرات المناخية، وهو ما يؤثر بشكل غير مباشر على دوافع الهجرة.[5]

أما الاستراتيجية الوطنية للتحول الرقمي 2021-2025 فتهدف إلى رقمنة الإدارة وتبسيط الإجراءات وتحسين النفاذ الى الخدمات، بما يشمل المقيمين والمهاجرين. كما أطلقت تونس

[1] تونس، مجلس نواب الشعب، لجنة العلاقات الخارجية والتعاون الدولي وشؤون التونسيين بالخارج والهجرة، تقرير أعمال اللجنة حول ملف الهجرة (تونس: مجلس نواب الشعب، 2023).

[2] تونس، وزارة الشؤون الخارجية والهجرة والتونسيين بالخارج، الإدارة العامة للهجرة، التقرير السنوي لحركية الهجرة العابرة (تونس: وزارة الشؤون الخارجية، 2023).

[3] الأمم المتحدة، الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية (نيويورك: الأمم المتحدة، 2018).

[4] United Nations Tunisia, CDN 3.0: Contributions Déterminées au niveau National (Tunis: United Nations Tunisia, 2023).

[5] الجمهورية التونسية، التقرير الوطني الطوعي لمتابعة تنفيذ الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية (تونس: الجمهورية التونسية، 2026)، 9

الاستراتيجية الوطنية للذكاء الاصطناعي لتعزيز استخدام التقنيات الحديثة في تحسين الخدمات العمومية وتطوير حوكمة البيانات، بما ينعكس على إدارة ملف الهجرة.

وفي سياق اجتماعي، تهدف الاستراتيجية الوطنية للشباب في أفق 2035 إلى إدماج الشباب اقتصاديًا واجتماعيًا وتقليص دوافع الهجرة غير النظامية عبر خلق فرص الشغل وتعزيز المشاركة المدنية. كما تهدف الاستراتيجية الوطنية متعددة القطاعات لكبار السن 2022-2030 إلى تحسين إدماج كبار السن، بما في ذلك العائدين من الهجرة، وضمان عيش كريم لهم.[1]

المطلب الثالث: الاتفاقيات والشراكات الاورومتوسطية في مجال الهجرة:

توجد مجموعة من الاتفاقيات الثنائية والمتعددة الأطراف المبرمة بين دول الحوض المتوسط بهدف مكافحة الهجرة غير الشرعية ومن أبرزها:

1) الأطر متعددة الأطراف:

❖ **مؤتمر 5+5:**

أعلن عن هذا الاتفاق عام 1990م في العاصمة الايطالية روما، ويضم دول المغرب العربي الخمس (ليبيا تونس الجزائر المغرب موريتانيا) من جهة ودولا أوروبية تشمل (مالطا إيطاليا إسبانيا فرنسا البرتغال) من جهة أخرى. ويهدف الحوار إلى إيجاد خطة شاملة لمعالجة الاشكاليات المرتبطة بالهجرة غير الشرعية عبر ثلاثة محاور رئيسية:

- المحور الأمني: يركز على ايجاد حلول للقضايا السياسية والأمنية ذات المصلحة المشتركة، والعمل على الحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية، وقد حث الاتفاق على إنشاء فرق أمنية على مستوى دول المغرب العربي والاتحاد والأوروبي وتجهيزها بأحدث وسائل الاتصال والسيارات والاليات البحرية لرصد الفارين من أوطانهم وملاحقتهم.
- المحور الاقتصادي: يؤكد على ضرورة معالجة التوازن في قضايا التنمية الاقتصادية لتقليص تدفقات الهجرة غير الشرعية.

[1] المرجع نفسه ص 10

○ المحور الاجتماعي والثقافي: يركز على التعاون في مجالات الهجرة والتربية والتكوين الاتصال وحماية التراث. [1]

❖ **مؤتمر الرباط 2006:**

ضم نحو 60 دولة أفريقية وأوروبية، أسس لمبدأ المسؤولية المشتركة لحماية حقوق وكرامة المهاجرين واللاجئين وتوفير الحماية لهم، ومواجهة شبكات الاتجار بالأشخاص وشبكات الجريمة المنظمة التي تعمل في مسارات الهجرة غير الشرعية[2] . تضمن دعوة فرانكو فراتيني لصياغة خطة عمل جماعية تشمل دول وإعادة المهاجرين إلى بلدانهم الاصلية، مع تقديم قروض صغيرة لدعمهم.[3]

2) الاتفاقيات الثنائية:

❖ **اتفاقية الجزائر وإيطاليا (2000):**

تم توقيعها في روما في 2000-2-24، والمصادق عليها بموجب المرسوم الرئاسي 06/67 المؤرخ في 2006-2-11، ركزت على ترحيل المهاجرين الجزائريين غير الشرعيين بعد التحقق من جنسياتهم مقابل تقديم الحكومة الإيطالية ألف تأشيرة عمل للجزائريين عامي 2006 -2009. وتؤكد الاتفاقية رفض الجزائر القاطع لإقامة اي مراكز تجميع او معسكرات أوروبية للمهاجرين على اراضيها.[4]

❖ **اتفاقية موريتانيا وإسبانيا (2006):**

تم بموجبها التزام موريتانيا بترحيل المهاجرين العالقين في شواطئها مقابل اقامة اسبانيا لمستشفى ميداني لاستقبال المصابين منهم. وتُعد موريتانيا الدولة المغاربية الوحيدة التي قبلت

[1] علي مفتاح عمار وعبد المالك علي فرج، "ظاهرة الهجرة غير الشرعية كأزمة إقليمية في منطقة البحر المتوسط"، مجلة جامعة بني وليد للعلوم الإنسانية والتطبيقية 6، ع. 24 (جوان 2022): 155.

[2] نصر الدين بن مكي وقويدر شنوف، "الآليات القانونية للتصدي لظاهرة الهجرة السرية" (رسالة ماجستير، جامعة زيان عاشور بالجلفة، الجزائر، 2020)، 25.

[3] حليمة خراز وإكرام بلبابي، "تداعيات الهجرة غير الشرعية وآليات مكافحتها إقليمياً ودولياً"، مجلة الباحث في العلوم القانونية والسياسية (جامعة عبد الحميد بن باديس - مستغانم)، ع. 6 (ديسمبر 2021): 55.

[4] عمار وفرج، "ظاهرة الهجرة غير الشرعية كأزمة إقليمية"، 158.

انشاء مركز حجز للمهاجرين (مدينة نواديبوا الساحلية عام 2006)، بتمويل ومعدات اسبانية، مما يعكس سياسة أوروبا في نقل عبء المراقبة لدول العبور.[1]

❖ **اتفاقية ليبيا وإيطاليا (2007):**

قضت بتسيير دوريات بحرية مشتركة بقطع بحرية معارة مؤقتا من ايطاليا، مع تقديم الدعم الفني والتدريب لطواقم البلدين للقيام بعمليات المراقبة والإنقاذ في المياه الإقليمية والدولية.

❖ **اتفاقية تونس وايطاليا:**

التزمت فيها ايطاليا بتزويد تونس بالزوارق السريعة والمعدات، وتنظيم دورات تدريبية سنوية لشرطة مكافحة الهجرة غير الشرعية، وتفعيل نظام تبادل معلومات مشترك.

❖ **اتفاقية ايطاليا ومصر:**

ركزت على إعادة توطين المهاجرين المصريين مع تحمل الجانب الايطالي لكافة التكاليف المترتبة على العملية[2].

❖ **اتفاقية اسبانيا والمغرب (2003):**

هي مذكرة تفاهم للحد من الظاهرة، سمحت بتشغيل 200 عامل موسمي مغربي في اسبانيا لمدة لا تتجاوز 9 أشهر كنموذج للتعاون المشترك.[3]

[1] وردة روان وعبد الفتاح قزيز، "الهجرة غير الشرعية وتهريب المهاجرين" (رسالة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح، الجزائر، 2020)، 12.
[2] وردة روان وعبد الفتاح قزيز، مرجع سابق ص 12
[3] محمد غربي وآخرون، الهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط: المخاطر واستراتيجية المواجهة (بيروت: دار الروافد الثقافية، 2014)، 254.

المبحث الثالث: السيناريوهات المستقبلية للهجرة في المتوسط:

المطلب الاول: السيناريوهات المستقبلية للهجرة في أوروبا (افق 2030):

شهد العقد الأخير اهتماما متزايدا من قبل الفاعلين الوطنيين والأوروبيين والدوليين وبناء سيناريوهات خاصة بالهجرة، وذلك في سياق تنامي الحاجة الى تحسين التخطيط والاستعداد لتدفقات الهجرة المستقبلية على أسس علمية وجيوسياسية. وتستند الصياغة المفاهيمية والتحليلية لهذا المطلب بشكل أساسي الى الدراسة الصادرة عن المنظمة الدولية للهجرة (IOM) بالتعاون مع المعهد الهولندي متعدد التخصصات للدراسات الديمغرافية (NIDI) ومركز تحليل بيانات الهجرة العالمية (GMDAC)، تحت عنوان: "تقييم سيناريوهات الهجرة للاتحاد الأوروبي عام 2030: ملائمة، واقعية، وموثوقة؟" (Assessing Immigration Scenarios for the European Union in 2030).

تصنف السيناريوهات الإجمالية الأربعة التي تم تجميعها على هذا النحو في افق عام 2030، مع التركيز بشكل خاص على الاتحاد الأوروبي، ويتحدد الإطار التحليلي لهذه السيناريوهات بناءا على بعدين رئيسيين هما: "التعاون الدولي" (بما في ذلك تكامل الاتحاد الأوروبي) و"التقارب الاقتصادي" بين الاتحاد الأوروبي والمناطق المرسلة للمهاجرين. [1]

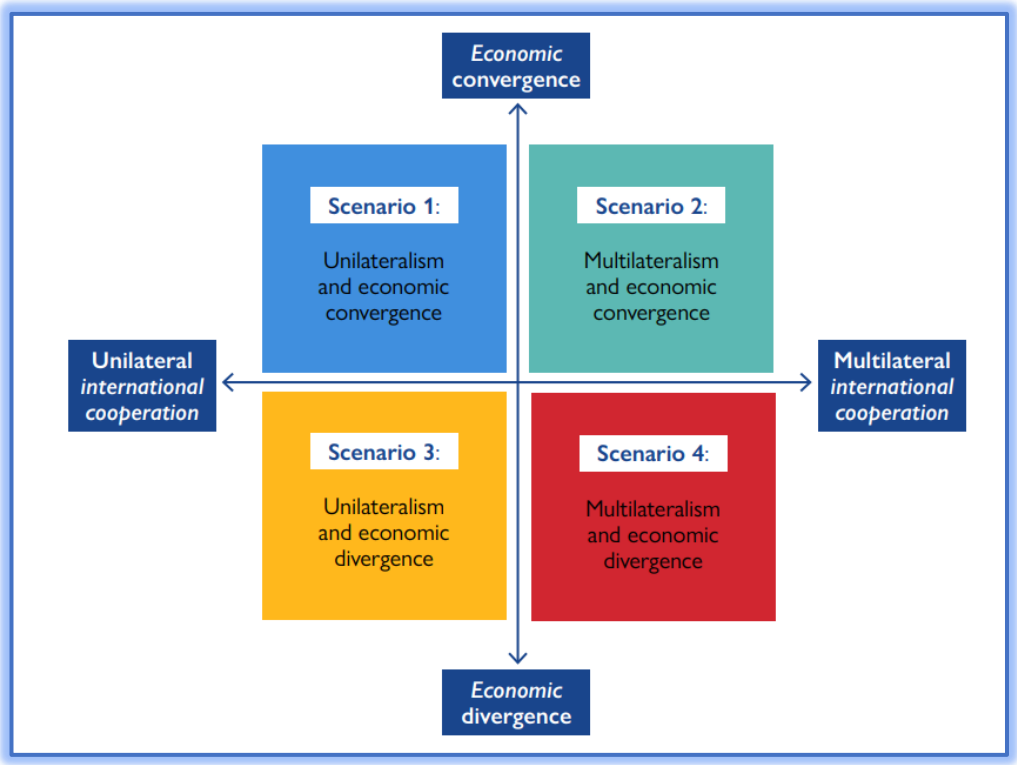
ورغم تباين كل سيناريو في كيفية استشرافه ومقاربته لمستقبل هذين البعدين، الا ان هناك أربع افتراضات أساسية مشتركة تقاطعت عبر جميع السيناريوهات وتتمثل في:

- ❖ تنامي الطلب على خدمات الرعاية الصحية ورعاية المسنين في الاتحاد الأوروبي.
- ❖ تقلص حجم السكان في سن العمل في العديد من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بسبب انخفاض معدلات الخصوبة.
- ❖ تصاعد أهمية القضايا البيئية وتغير المناخ بالنسبة للاقتصادات والمجتمعات.

International Organization for Migration (IOM), Assessing Immigration Scenarios for the European Union in 2030: Relevant, Realistic and Reliable? (Geneva: International Organization for Migration, 2020).

❖ تسارع وتيرة الأتمتة والرقمنة على سير عمل الاقتصادات، ولا سيما على أسواق العمل .

الشكل رقم (08): سيناريوهات الهجرة إلى أوروبا لعام 2030 (حسب نموذج IOM):



المصدر:International Organization for Migration (IOM)

1) النزعة الأحادية والتقارب الاقتصادي (Unilateralism and economic convergence):

يتسم هذا المسار بتراجع وتفتت منظومة العمل الدولي متعدد الأطراف، حيث تطغى السياسات الأحادية والحمائية (ضعف التماسك داخل الاتحاد الأوروبي وتصاعد النزعات السيادية). في المقابل، تشهد الدول النامية دول المنشأ والعبور نموا اقتصاديا ملحوظا يؤدي الى تقارب اقتصادي يقلص الفجوة التنموية مع أوروبا، على الرغم من ان هذا النمو قد يتركز في ايدي فئات معينة ودون تحقيق عدالة اجتماعية كاملة. اعتبر الخبراء المشاركون في الدراسة ان هذا

السيناريو هو الأكثر احتمالا وترجيحا للحدوث في الواقع الجيوسياسي القائم، وفقا لتقديراتهم ستشهد تدفقات العمالة الماهرة قفزة هائلة تصل الى 134% لتلبية احتياجات الأسواق الأوروبية في حين ينكمش نمو العمالة منخفضة المهارة عند حد 5% فقط جراء القيود الحدودية الأحادية. اما طلبات اللجوء والعبور غير النظامي، فستسجل انخفاضا ملحوظا مقارنة بذروة عامي 2015-2016 نظرا لان التقارب الاقتصادي في دول المنشأ يقلل من دوافع الهجرة القسرية.[1]

2) سيناريو التعددية والتقارب الاقتصادي (Multilaternalism and economic convergence):

يجسد النموذج المثالي القائم على قيم التعاون الدولي والانفتاح وحوكمة الهجرة القائمة على حقوق الانسان، بالتزامن مع نمو اقتصادي مستدام وعادل يفتح افاقا واسعة للشباب في بلدانهم الاصلية. رغم ان الخبراء صنفوا هذا السيناريو كأقل المسارات احتمالا للحدوث في ظل الازمات الراهنة الا ان البيانات الكمية تشير الى انه في حال تحققه سيسجل اعلى قفزة تاريخية في قنوات الهجرة الشرعية للعمالة الماهرة بنسبة 208% وزيادة في قنوات العمالة منخفضة المهارة بنسبة 71% لتلبية احتياجات السوق عبر ممرات قانونية آمنة. ونتيجة لتلاشي مسببات الاضطراب وتوافر الاستقرار التنموي، تنخفض معدلات العبور غير القانوني وطلبات اللجوء الى أدنى مستوياتها تاريخيا.[2]

3) سيناريو النزعة الأحادية والتباعد الاقتصادي (Unilateralism and economic divergence):

يطرح الرؤية الأكثر قتامة والمعروفة بـ "أوروبا القلعة", حيث ينهار التنسيق الدولي والإقليمي تماما وتسود السياسات الانكفائية، بالتزامن مع اتساع الفجوة المعيشية وتعمق التباعد الاقتصادي بين ضفتي المتوسط. ويحتل هذا السيناريو المرتبة الثانية مباشرة من حيث قوة الاحتمالية والترجيح وفقا للخبراء. وتؤدي السياسات الحمائية الصارمة في هذا المسار الى

[1] IOM, Assessing Immigration Scenarios, 38.
[2] Ibid.

انكماش قنوات الهجرة الشرعية للعمالة منخفضة المهارة تصل الى -40%، بينما يستشرف النموذج انفجارا حادا في معدلات الهجرة غير النظامية والعبور عبر البحر، وبسبب غياب التنسيق الإقليمي وبناء الجدران العازلة، تتحول دول الطوق العربي (دول العبور المتوسطية) الى مناطق احتجاز ومواجهة مباشرة تحت ضغط بشري مفرط ومستمر.[1]

4) سيناريو التعددية والتباعد الاقتصادي (Multilateralism and economic divergence):

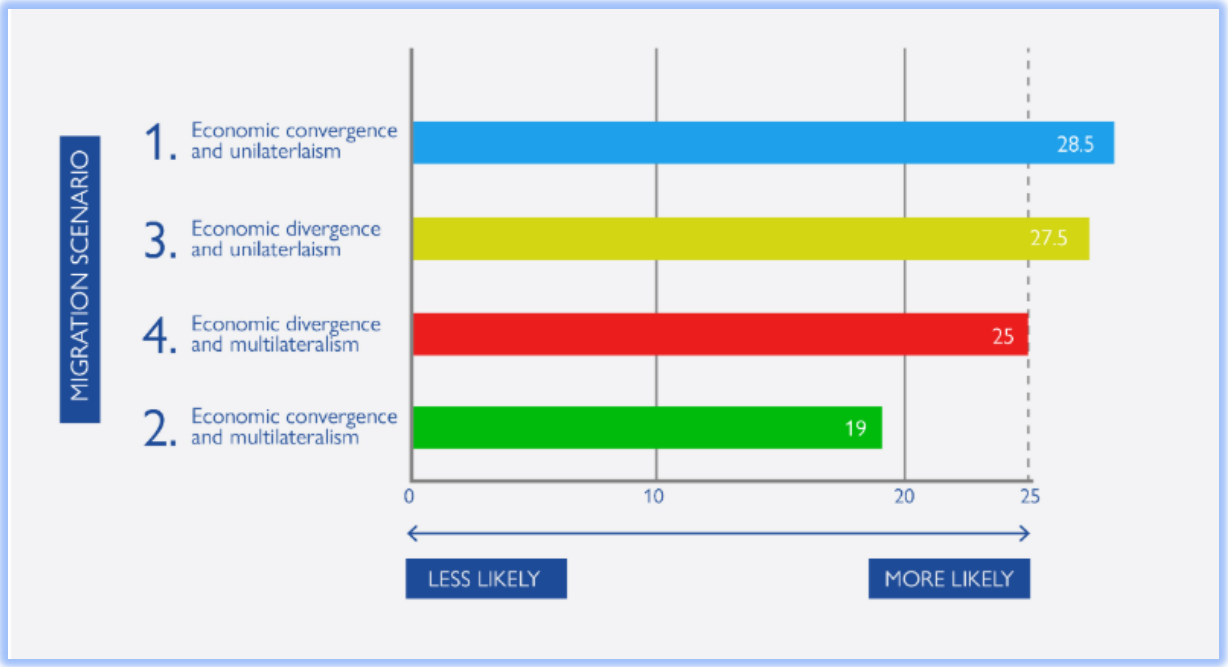
هنا تظهر حالة من التناقض الجيوسياسي، حيث تبدي المنظومة الدولية رغبة مؤسسية في التعاون المتعدد الأطراف وبناء اطر الحوكمة، لكن الاليات الاقتصادية تفشل في معالجة الخلل الهيكلي وتظل الفجوة التنموية عميقة وواسعة. ويصنف هذا المسار بانه متوسط الاحتمالية، ويعكس محاولة مستمرة لإدارة ازمة مستعصية هيكليا. وبموجب هذا السيناريو ترتفع تدفقات العمالة الماهرة بنسبة معتدلة تبلغ 78% والعمالة منخفضة المهارة بنسبة 22% مدفوعة بالاتفاقيات الرسمية والمأسسة. ومع ذلك تظل مؤشرات العبور غير النظامي وطلبات اللجوء مرتفعة وضمن مستويات مقلقة، والسبب الجيوسياسي وراء ذلك هو ان الرغبة في الحوار الدبلوماسي لا تلغي الحقيقة الضاغطة المتمثلة في بقاء دافع الفقر والحاجة الاقتصادية في دول المنشأ دون حل جذري.[2]

ومن خلال التقديرات الاستشرافية المتعلقة بمستقبل الهجرة نحو أوروبا يتضح ان سيناريو "التقارب الاقتصادي والنزعة الأحادية" يعد من أكثر السيناريوهات ترجيحا بحلول سنة 2030 مقارنة بباقي السيناريوهات الأخرى، وفق ما اظهرته دراسة المنظمة الدولية للهجرة والمعهد الهولندي متعدد التخصصات للديموغرافيا. ويعكس ذلك استمرار الدول الأوروبية في تبني سياسات أحادية تركز على حماية المصالح الوطنية وتشديد الرقابة

[1] IOM, Assessing Immigration Scenarios, 39.
[2] Ibid.

الحدودية رغم وجود نوع من التقارب الاقتصادي بين الأقاليم العالمية، الامر الذي يكرس مستقبل إدارة أكثر انتقائية للهجرة الدولية.

الشكل رقم (09): الاحتمالية النسبية لسيناريوهات الهجرة الدولية بحلول 2030



المصدر: IOM & NIDI, Migration Scenarios: Migration to Europe by 2030, 2020.

المطلب الثاني: السيناريو الاتجاهي لاستمرار المقاربة الأمنية الاوروبية:

ينطلق هذا السيناريو من فرضية أساسية وهي استمرار الوضع القائم، حيث يتوقع ان تحافظ السياسة الأوروبية على نهجها الحالي في التعامل مع ملف الهجرة غير النظامية. ويتضح هذا التوجه من خلال التنسيق المستمر بين مختلف المستويات السياسية والمؤسساتية داخل الاتحاد الأوروبي وخاصة في إطار التعاون مع الدول الخارجية. ويركز هذا المنظور على حصر الظاهرة في جانبها الأمني والردعي فقط، مع استبعاد المقاربات الأخرى والتركيز المستمر

في الخطاب السياسي على تجريم الهجرة وتطوير اليات المراقبة لحماية الحدود،[1] وثمة مؤشرات أساسية تدعم هذا التوجه:

❖ **الربيع العربي وعنصر المفاجأة:**

أظهرت الاستجابة الأوروبية السريعة تجاه التحولات السياسية والأمنية المفاجئة في منطقة شمال افريقيا خلال احداث الربيع العربي، ان المقاربة الأمنية تشكل الأولوية القصوى للتكتل. وتجلى ذلك في تعزيز الدور العملياتي لوكالة "فرونتكس" التي قفزت ميزانيتها التشغيلية من 6,3 مليون يورو عام 2005 الى حوالي 42 مليون يورو عام 2007, لتصل الى 87 مليون يورو بحلول عام 2010.

كما تم إطلاق برنامج "يوروسور" (Eurosur) لحماية الحدود الجنوبية الممتد الى غاية عام 2020 وبتكلفة تصل الى 244 مليون يورو. ويتجلى في تنسيق أمني واستخباراتي بين أجهزة 18 دولة أوروبية ليغطي السواحل الممتدة من اليونان الى البرتغال، وصولا الى السواحل المغربية على المحيط الأطلسي. ويعتمد البرنامج على التبادل الاني للمعلومات ورصد القوارب في مياه المتوسط عبر الأقمار الصناعية والمسيرات. ويهدف ذلك الى التدخل السريع لإنقاذ المهاجرين من الغرق إضافة الى تتبع شبكات تهريب البشر.

❖ **دور الأحزاب اليمينية:**

يعد الصعود المتنامي للأحزاب اليمينية المتطرفة والشعبوية محركا رئيسيا لتشديد سياسات الهجرة نظرا لخطابها العدائي. ومع انتشارها أصبح لها تأثير مباشر على مسار اتخاذ القرار وطنيا وجماعيا داخل الاتحاد الأوروبي، حيث وظفت ملف الهجرة غير النظامية كمحور أساسي في برامجها. وشكل اكتساحها للانتخابات المحلية والأوروبية مؤخرا ضغطا يدفع نحو تجريم الهجرة واعتماد الحلول الأمنية الصلبة، مما ينعكس سلبا على قضايا اللجوء الإنساني والسياسي، ويدفع حتى الحكومات المعتدلة الى تبني مواقف صارمة تجاه المهاجرين ودول المغرب العربي للحفاظ على اصواتها الانتخابية في السياق ذاته تعكس استطلاعات الراي

[1] بوشليحة محمد، "سياسات الاتحاد الأوروبي إتجاه الهجرة غير الشرعية (منطقة شمال المتوسط)" مرجع سبق ذكره، ص125

مناخا شعبيا متوجسا، فوفقا لاستطلاع جريدة "الفاينانشل تايمز" أواخر عام 2015, عبر 48% في فرنسا عن رؤية سلبية لوجود المهاجرين. وفي اسبانيا رأى 67% ان الهجرة تصعب الحصول على عمل، واعتبر 32% انها تخفض الأجور. وفي بريطانيا رأى 6 من كل 10 مشاركين ان الهجرة تؤثر سلبا على جودة الحياة. كما أظهرت الاستطلاعات عداء تجاه الرموز الإسلامية، حيث بلغت نسبة تأييد منع النقاب في الأماكن العامة82% من الفرنسيين، و71% من الالمان, 62% من البريطانيين، و59% من الاسبان، مما يمنح الحكومات غطاء سياسيا للاستمرار في المقاربة الأمنية الصارمة.[1]

المطلب الثالث: سيناريو إخفاق السياسات الأوروبية في إدارة الهجرة:

يعتبر هذا السيناريو فشل السياسات الأوروبية في إيجاد حلول جذرية للهجرة غير الشرعية امرا متوقع، نظرا للتناقض الواضح بين النظرية والتطبيق على ارض الواقع. وينطلق هذا التصور من ات الاعتماد الحصري على التشخيص الأمني الأحادي يعد سببا رئيسا في فشل الاليات المطروحة نتيجة إغفال المعالجة الحقيقية للجذور البنيوية للظاهرة،[2] وفي هذا السيناريو، نستدل بجملة المؤشرات التالية:

❖ الازمة المالية العالمية 2008:

انعكست الازمة المالية العالمية لعام 2008 وما طرحته من سياسات تقشفية بشكل ملحوظ على سياسات الانفاق في مجال الدفاع والامن الأوروبي. وتؤكد هذه الازمة على احتمال إيقاف او تقليص الدعم المالي الموجه مستقبلا للدول المصدرة للهجرة، وان كان هذا الدعم في أصله محتشما ومقتصرا على دعم بعض الوكالات المتخصصة وعلى راسها وكالة فرونتكس.[3]

[1] خديجة بتقة، مرجع سبق ذكره، ص139-140
[2] بوشليحة محمد، مرجع سابق، ص 130
[3] المرجع نفسه ص 131

❖ **الإرادة السياسية:**

هناك إجماع بين العديد من الخبراء على ان بعض الدول تفتقر الى الإرادة السياسية لمعالجة الهجرة غير النظامية، وينطبق هذا بشكل خاص على دول المنشأ حيث ينظر اليها أحيانا على انها وسيلة للتخفيف من فائض العمالة وتوفير مصدر للتحويلات المالية والاستثمار. ام معالجة هذه القضية تتسم بحساسية بالغة ولا يمكن ان تدار على أساس احادي الجانب من قبل الدول المستقبلة، بل تتطلب بالضرورة بناء تعاون هادف وتنسيق مشترك بين بلدان المنشأ، العبور، والمقصد، وتجاوز المقاربات المنفردة غير المجدية.[1]

❖ **عائق تقاسم الأعباء:**

يتجلى الإخفاق المؤسساتي في تحمل دول جنوب أوروبا خاصة اليونان واسبانيا وإيطاليا العبء الأكبر لحماية القارة، على خلاف مناطق الرخو الأخرى، وهو ما يثبت فشل السياسات المشتركة، ويتضح هذا العائق في مظهرين:

- **عدم تعميق المسؤولية المشتركة:** تتعامل هذه الدول مع القضية من زاوية مصالحها الضيقة دون مراعاة دول المصدر، حيث تتبنى سياسات انتقائية تجذب أصحاب المهارات وترفض العمالة العادية، وتركز جهودها على تشديد الإجراءات الأمنية وانشاء معسكرات وحواجز لمنع دخول المهاجرين، وهي إجراءات امنية قد لا تنجح في النهاية.[2]

- **الاختلافات في المصالح والسياسات:** يعود الفشل الى تضارب المصالح بين الجهات المعنية والدوائر الحكومية داخل الدول، والتناقض بين الحكومات والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني. ورغم ان الاتحاد الأوروبي أنفق الكثير من المال، الا ان النتائج اقتصرت على انشاء

[1] Khalid Koser, "Irregular Migration, State Security and Human Security" (paper prepared for the Policy Analysis and Research Programme of the Global Commission on International Migration, University College London, September 2005), 3.

[2] مركز الجنوب لحقوق الإنسان، "النقاش الدائر حول وضع آليات لإدارة مسألة الهجرة الاقتصادية تعليقاً على الورقة الخضراء المقدمة من المفوضية الأوروبية بشأن آليات إدارة الهجرة،" سلسلة أوراق اقتصادية، العدد الثاني (15 أفريل 2015) .

مراكز احتجاز المهاجرين غير الشرعيين، مما عرضها لانتقادات دولية واسعة بسبب ظروف معاملتهم وعدم احترام حقوق الانسان.[1]

[1] خديجة بتقة، مرجع سبق ذكره، ص 149-148

الخاتمة

الاستنتاجات:

- الهجرة غير النظامية في المتوسط هي انعكاس مباشر لاختلال موازين التنمية والاستقرار بين ضفتي المتوسط.

- المتوسط لم يعد مجرد مجال جغرافي للعبور، بل أصبح فضاءا جيوبوليتيكيا للصراع حول الامن والنفوذ والسيادة.

- فشل المقاربات الأمنية وحدها أكد ان الظاهرة أعمق من أن تختزل في حماية الحدود فقط.

- تشديد الرقابة الحدودية لم ينه الهجرة غير النظامية، بل دفعها نحو مسارات أكثر خطورة وتعقيدا.

- شبكات التهريب والجريمة المنظمة استفادت من هشاشة الدول والأزمات الإقليمية لتوسيع نشاطها العابر للحدود.

- الازمات السياسية والنزاعات المسلحة في دول الجنوب ساهمت في إعادة تشكيل خريطة الهجرة داخل المتوسط.

- التفاوت الاقتصادي بين الشمال والجنوب بقي المحرك البنيوي الأبرز لتزايد التدفقات غير النظامية.

- تحولت الهجرة غير النظامية الى أداة ضغط سياسية توظفها بعض الدول ضمن حساباتها الجيوبوليتيكية.

- الخطاب الأوروبي تجاه الهجرة اتجه تدريجيا نحو تغليب البعد الأمني على البعد الإنساني.

- تصاعد المخاوف المرتبطة بالهوية والأمن ساهم في تنامي الخطابات الشعبوية المعادية للمهاجرين داخل أوروبا.

- معالجة الظاهرة تقتضي بناء مقاربة شاملة تربط بين التنمية والامن والتعاون الإقليمي المشترك.

- استقرار الفضاء المتوسطي يبقى رهين قدرة دوله على تقليص الفوارق التنموية ومعالجة جذور الهجرة.

- الجيوبوليتيك يمثل المدخل الأكثر تفسيرا لتعقيدات الهجرة غير النظامية وتشابك ابعادها الإقليمية والدولية.

- استمرار الظاهرة يؤكد ان الهجرة غير النظامية لم تعد أزمة ظرفية، بل تحولت الى قضية استراتيجية مستدامة في المتوسط.

قائمة المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية:

1) الكتب:

- الأصفر، أحمد عبد العزيز، وآخرون .*مكافحة الهجرة غير المشروعة* .الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2010.

- باشا، صلاح الدين عمر، وأديب باغ .*المدخل لدراسة الجغرافيا البشرية* .دمشق: مطبعة جامعة دمشق، 1963.

- بدوي، أحمد زكي .*معجم العلوم الاجتماعية* .بيروت: مكتبة لبنان، 2009.

- بسيوني، محمود شريف .*الجريمة المنظمة عبر الوطنية* .ط. 1. القاهرة: دار الشروق، 2004.

- بوزان، باري، أولي ويفر، وياپ دي وايلد .*الأمن: إطار جديد للتحليل* .ترجمة مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2009.

- داود، كوركيس يوسف .*الجريمة المنظمة* .عمان: دار الثقافة، 2001.

- الزعبي، موسى .*الجيوسياسية والعلاقات الدولية: أبحاث في الجيوسياسية وفي الشؤون والعلاقات الدولية المتنوعة* .دمشق: مكتبة الأسد، 2004.

- شاقوري، عبد القادر، وبوجلطية بوعلي واحميدي. "الهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط: المخاطر واستراتيجية المواجهة." في *الهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط*، تحرير محمد غربي وسفيان فوكة ومشرى مرسي. الجزائر: ابن النديم للنشر والتوزيع؛ بيروت: دار الروافد الثقافية، 2014.

- غانم، عبد الله عبد الغني .*المهاجرون: دراسة سوسيو أنثروبولوجية* .ط. 1. الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2002.

- غربي، محمد، وآخرون .*الهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط: المخاطر واستراتيجية المواجهة* .بيروت: دار الروافد الثقافية، 2014.

- قشقوش، هدى حامد .*الجريمة المنظمة: القواعد الموضوعية والإجرامية والتعاون الدولي* . القاهرة: دار النهضة العربية، 2002.

- كريم، يوسف .*تحولات الهجرة في منطقة البحر الأبيض المتوسط: حالة المغرب نموذجاً* . برلين: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، مارس 2021.

- لعميزي، صلاح الدين .*سياسة الهجرة بالمغرب بين الضغوط الأوروبية والمناورات المغربية* .الدار البيضاء: شبكة مدار، سبتمبر 2022.

- المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات .*الهجرة الدولية في العالم العربي: الأبعاد والتحديات* .الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2021.

- المنظمة الدولية للهجرة .*المصطلحات الأساسية للهجرة: عربي – إنكليزي – فرنسي* . القاهرة: المنظمة الدولية للهجرة، 2020.

- المنظمة الدولية للهجرة .*معجم مصطلحات الهجرة* .جنيف: المنظمة الدولية للهجرة، 2004.

- المنظمة الدولية للهجرة .*معجم مصطلحات الهجرة*، سلسلة الهجرة رقم 34. جنيف: المنظمة الدولية للهجرة، 2019.

- المنظمة الدولية للهجرة .*تقرير الهجرة العالمي 2024* .جنيف: المنظمة الدولية للهجرة، 2024.

- المرصد الوطني للهجرة .*معجم مصطلحات الهجرة: عربي-فرنسي* .تونس: وزارة الشؤون الاجتماعية، 2023.

- مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان .*وضع المهاجرين العابرين* .جنيف: الأمم المتحدة، 2015.

- المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين .*معلومات بشأن لائحة دبلن لمقدمي طلبات الحماية الدولية* .جنيف: المفوضية السامية لشؤون اللاجئين، د. ت.

- منظمة العفو الدولية .*شبكة التواطؤ المظلمة في ليبيا: الانتهاكات ضد اللاجئين والمهاجرين المتجهين إلى أوروبا* .لندن: مطبوعات منظمة العفو الدولية، 2017.

- المنظمة الدولية للهجرة .*التحرك لمناهضة الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين: دليل خاص بالتكوين الأساسي* .المغرب: المنظمة الدولية للهجرة، 2010.

2) المقالات العلمية:

- ابن خليف، عبد الوهاب. "الهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط: الأسباب والحلول ".*مجلة استراتيجيا*، ع. 09 (السداسي الأول 2018): 32.

- بن عمار، نوال. "آليات التصدي للهجرة غير الشرعية في الجزائر ".*مجلة آفاق للبحوث والدراسات* 3، ع. 1 (2020): 123–128.

- بن عياش، سمير. "التعامل مع ظاهرة الهجرة غير الشرعية في حوض البحر الأبيض المتوسط: الدور الجزائري أنموذجاً 1995-2019 ".*مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية* (جامعة محمد بوضياف بالمسيلة) 18، ع. 2 (2021): 235–236.

- بوزيان، راضية. "مقاربة سوسيولوجية لأسباب الهجرة غير الشرعية في بلدان المغرب العربي ".*مركز بحوث الشرطة*، ع. 82 (جوان 2012): 150.

- بوعناني، سميحة. "الجريمة المنظمة وعلاقتها بالهجرة غير الشرعية ".*مجلة تاريخ العلوم* (جامعة الجزائر 3)، ع. 2: 138–139.

- بوهيدل، رضوان. "الجيوسياسة (الجيوبوليتيك): من الفكر إلى الأداة ".*المجلة الجزائرية للأمن الإنساني*، ع. 2 (2016): 218.

- بواب، رضوان، وفتيحة حنك. "الهجرة غير الشرعية لدى الشباب الجزائري (تشخيص للأسباب، الانعكاسات، الحلول) ".*مجلة الأكاديمية للبحوث في العلوم الاجتماعية* 4، ع. 2 (2020): 390.

- بورني، نصيم، ونور الدين عزوز. "قراءة تحليلية في أبعاد ظاهرة الهجرة غير الشرعية ".*مجلة التمكين الاجتماعي* 2، ع. 4 (ديسمبر 2020).

- تم رابط، إيمان. "ديناميكية التحالف بين الإرهاب الدولي، الجريمة المنظمة عبر الوطنية، الهجرة غير الشرعية في منطقة غرب المتوسط ".*مجلة الحقوق والعلوم السياسية* (جامعة عباس لغرور - خنشلة)، ع. 11 (جانفي 2019): 394–407.

- ثجيل، ياسين هادي. "الفاعلون من غير الدول وأثرهم على العلاقات الدولية ".*مجلة كلية القانون والعلوم السياسية* (الجامعة العراقية) 26، ع. 2 (أكتوبر 2024): 278.

- الحراثي، ميلاد. "إطار التعاون السياسي والأمني والثقافي لمنطقة غرب المتوسط ". *مجلة المؤتمر* (مركز دراسات الكتاب الأخضر، طرابلس)، ع. 29 (مايو 2005): 12–13.

- حموم، فريدة. "الهجرة غير الشرعية في الساحل الإفريقي: أسبابها وتداعياتها على الأمن الجزائري ".*المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية* 13، ع. 1 (جوان 2022): 96.

- حياة، حسين. "الهجرة غير الشرعية وتهريب المهاجرين (دراسة مقارنة) ".*دفاتر السياسة والقانون* 13، ع. 3 (2021): 522–531.

- خراز، حليمة، وإكرام بلبابي. "تداعيات الهجرة غير الشرعية وآليات مكافحتها إقليمياً ودولياً ".*مجلة الباحث في العلوم القانونية والسياسية* (جامعة عبد الحميد بن باديس - مستغانم)، ع. 6 (ديسمبر 2021): 55.

- خريص، كمال. "تمييز تهريب المهاجرين عن الاتجار بالبشر وأهميته: دراسة مقارنة مع الاتفاقيات الدولية ".*مجلة البحوث* (كلية الحقوق - جامعة الجزائر 1) 11، ع. 3: 30–31.

- دخالة، مسعود. "واقع الهجرة غير الشرعية في حوض المتوسط: تداعياتها وآليات مكافحتها ".*المجلة الجزائرية للسياسات العامة*، ع. 5 (أكتوبر 2014): 137.

- رمضان، محمد. "الهجرة السرية في المجتمع الجزائري: أبعادها وعلاقتها بالاغتراب الاجتماعي - دراسة ميدانية ".- *مجلة العلوم الإنسانية*، ع. 43 (2009): 88–90.

- الريس، أحمد محمد هشام. "الإعلام والهجرة غير المشروعة." بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الرابع: القانون والإعلام، كلية الحقوق، جامعة طنطا، 23-24 أفريل 2017.

- زيتوني، عائشة بيه. "ظاهرة الهجرة غير الشرعية دراسة في المجتمع الجزائري: دراسة حالة ببعض أحياء عنابة ".*مجلة العلوم الإنسانية* (المركز الجامعي تندوف - الجزائر)، ع. 2 (2017): 135.

- طبابي، خالد. "ديناميكيات الهجرة غير النظامية في تونس: محاولة في قراءة المشهد الهجري زمن الوباء ".*كراسات المنتدى*، ع. 4 (2020): 9–12.

- العاصي، حسن. "الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا عبر تركيا... دروب الموت والابتزاز ".*عكا نت*، 29نوفمبر 2024. شوهد في 13 ماي 2026 . https://www.akkanet.net.

- العاني، ثامر محمود. "الهجرة والتنمية الاقتصادية ".*العربية (أسواق)* 5 ,أبريل 2023. شوهد في 14 ماي 2026 . https://www.alarabiya.net/aswaq/opinions/2023/04/05.

- العزاوي، سهاد إسماعيل خليل. "الجيوبوليتيك: فلسفة المكان وأثرها في الأداء الاستراتيجي للدولة — إيران وتركيا ".*مجلة تكريت للعلوم السياسية* .شوهد في 5 أبريل 2026. https://political-encyclopedia.org/library/7789 .

- العقبي، مصطفى علي. "إشكاليات مفهوم الإرهاب ".*المجلة القانونية*، ع. 5 (2019): 1977–1980.

- عمار، علي مفتاح، وعبد المالك علي فرج. "ظاهرة الهجرة غير الشرعية كأزمة إقليمية في منطقة البحر المتوسط ".*مجلة جامعة بني وليد للعلوم الإنسانية والتطبيقية* 6، ع. 24 (جوان 2022): 141–158.

- عثمان، عبيد أحمد الهادي. "الهجرة غير الشرعية وأحكامها في الفقه الإسلامي ".*مجلة الشريعة والقانون* (كلية الشريعة والقانون، جامعة الأزهر)، ع. 39 (أبريل 2022): 506–508.

- عبد مولاه، ماهر. "التشريع الأوروبي إزاء الهجرة السرية المغاربية: آليات الردع والتحفيز ".*المستقبل العربي*، ع. 398 (2012): 47–48.

- عايش، محمد الهادي، ومرابط اليايمنة. "الهجرة العائدة في الجزائر: دراسة ميدانية لعينة من المهاجرين العائدين لولاية قسنطينة ".*مجلة تاريخ العلوم*، ع. 3: 113.

- فكرون، عز الدين مختار، وآخرون. "واقع الهجرة غير الشرعية ".*مجلة دراسات الاقتصاد والأعمال*، ع. 11 (2017): 136.

- غزال، مفتاح. "ظاهرة الهجرة غير النظامية في دول الساحل الإفريقي ".*مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والإدارة* 3، ع. 1 (2019): 179–183.

- قاسم، أحمد حسين. "الاتحاد الأوروبي والهجرة غير النظامية: دراسة حالة ليبيا ". *سياسات عربية* (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات)، ع. 52 (2021): 102–104.

- لزهاري، بركان. "آليات التصدي للهجرة غير الشرعية في الجزائر ".*مجلة المفكر*، ع. 12 (ديسمبر 2015): 15–16.

- لعميزي، صلاح الدين. "سياسة الهجرة بالمغرب: بين الضغوط الأوروبية والمناورات المغربية." في *سياسات الهجرة بالمغرب*، تنسيق عادل السعداني ورجاء الصغيري. الدار البيضاء: شبكة مدار/جذور، 2022.

- مرزوقي، ريمة. "الهجرة المغاربية إلى أوروبا: من الهجرة الشرعية المقننة إلى الهجرة غير الشرعية ".*مجلة الدراسات الحقوقية* 7، ع. 3 (سبتمبر 2020): 38.

- مسعود، دعاء. "واقع الهجرة غير الشرعية في حوض المتوسط: تداعياتها وآليات مكافحتها ".*المجلة الجزائرية للسياسات العامة*، ع. 4 (سبتمبر 2014): 123.

- مشاور، سعد الدين، وفوزية شنافي. "تطور مفهوم الهجرة: من ظاهرة سوسيو-اقتصادية إلى ظاهرة أمنية - قراءة في تحول المفهوم ".- *مجلة رفوف* 10، ع. 1 (أبريل 2022): 194–212.

- مصباح، عامر. "الهجرة غير الشرعية: إطار نظري للتحليل ".*مجلة فكر ومجتمع*، ع. 5. الجزائر: طالسيج كوم للدراسات والنشر والتوزيع، 2010: 62–64.

- أبو الخير، السيد مصطفى أحمد. "دور المنظمات الدولية في مكافحة الإرهاب ".*مجلة الحقوق*، ع. 4 (2019): 291.

- إدريس، عبد المطلب عبد المولى. "الآثار الاقتصادية والاجتماعية لظاهرة الهجرة غير الشرعية على العلاقات بين دول غرب المتوسط." مج. 9، ع. 1 (2018): 508–514.

- الشناوي، عمرو محمد. "الآثار الاقتصادية والاجتماعية للهجرة غير الشرعية: دراسة حالة دول حوض البحر المتوسط ".*مجلة البحوث القانونية والاقتصادية*، ع. 32 (سبتمبر 2021): 664–665.

- الصديقي، سعيد. "تشديد الرقابة على الحدود وبناء الأسوار لمحاربة الهجرة: مقارنة بين السياستين الأمريكية والإسبانية ".*رؤى استراتيجية* (يونيو 2013): 100–101.
- ختو، فايزة. "الخطوط العامة لتدفقات الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا عبر المتوسط بعد 2011." مداخلة، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر: 166–168.

3) الرسائل الجامعية والاطروحات:

- باقي، عبد السلام. "مفهوم الإرهاب ودلالاته: نعوم تشومسكي أنموذجاً." أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة وهران 2 محمد بن أحمد، 2018-2019.
- بتقة، خديجة. "السياسة الأمنية الأوروبية في مواجهة الهجرة غير الشرعية." رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014.
- بن مكي، نصر الدين، وقويدر شنوف. "الآليات القانونية للتصدي لظاهرة الهجرة السرية." رسالة ماجستير، جامعة زيان عاشور بالجلفة، الجزائر، 2020.
- بوشليحة، محمد. "سياسات الاتحاد الأوروبي اتجاه الهجرة غير الشرعية (منطقة شمال المتوسط)." مذكرة ماستر في العلوم السياسية، جامعة 8 ماي 1945 - قالمة، 2016.
- رشيد، ساعد. "واقع الهجرة غير الشرعية في الجزائر من منظور الأمن الإنساني." رسالة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة.
- روان، وردة، وعبد الفتاح قزيز. "الهجرة غير الشرعية وتهريب المهاجرين." رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح - ورقلة، 2020.
- صايش، عبد المالك. "التعاون الأورومغاربي في مجال مكافحة الهجرة غير القانونية." رسالة ماجستير في الحقوق، كلية الحقوق، جامعة باجي مختار - عنابة، 2006.
- صايش، عبد المالك .*مكافحة تهريب المهاجرين السريين* .أطروحة دكتوراه في العلوم القانونية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تيزي وزو، 2014.

- المهدي بلل، المهدي داوود. "الهجرة غير الشرعية: دراسة تحليلية لأبعادها القانونية والاجتماعية في ضوء التشريعين الليبي والمصري." بحث مستخرج من رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة المنصورة، 2025/2024.
- يحياوي، سهام. "أمننة الهجرة في العلاقات الأورومتوسطية: دراسة حالة الهجرة غير الشرعية في المجال الأورو مغاربي." رسالة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة مولود معمري بتيزي وزو، 2013-2014.

- التقارير والوثائق الرسمية:

- الأمم المتحدة .*الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية* .نيويورك: الأمم المتحدة، 2018.
- الجمهورية التونسية .*التقرير الوطني الطوعي لمتابعة تنفيذ الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية* .تونس: الجمهورية التونسية، 2026.
- الديوان الوطني للإحصاء .*تطور القوى العاملة والبطالة في الجزائر لعام 2025* .الجزائر العاصمة، 2026.
- المعهد الوطني للإحصاء .*مؤشرات التشغيل والبطالة، الثلاثي الرابع 2025* .تونس، 2026.
- المندوبية السامية للتخطيط .*مؤشرات سوق الشغل، الفصل الرابع من سنة 2025* .الرباط، 2026.
- ليبيا، مؤتمر الشعب العام .*قانون رقم (2) لسنة 2004 بشأن تعديل بعض أحكام القانون رقم (6) لسنة 1987 بشأن تنظيم دخول وإقامة الأجانب في ليبيا* .مركز جنيف لحوكمة قطاع الأمن "ديكاف"، صدر في 31 يناير 2004.
- ليبيا، مؤتمر الشعب العام .*قانون رقم (19) لسنة 2010 بشأن مكافحة الهجرة غير الشرعية* . مركز جنيف لحوكمة قطاع الأمن "ديكاف"، صدر في 2010.

- تونس، مجلس نواب الشعب، لجنة العلاقات الخارجية والتعاون الدولي وشؤون التونسيين بالخارج والهجرة .*تقرير أعمال اللجنة حول ملف الهجرة* .تونس: مجلس نواب الشعب، 2023.
- تونس، وزارة الشؤون الخارجية والهجرة والتونسيين بالخارج، الإدارة العامة للهجرة . *التقرير السنوي لحركية الهجرة العابرة* .تونس: وزارة الشؤون الخارجية، 2023.
- الوكالة الأوروبية لحرس الحدود والسواحل (فرونتكس) .*تحليل المخاطر لعام 2021* . وارسو: فرونتكس، 2021.

- المواقع الالكترونية:

- جاسم، محمد. "الهجرة غير الشرعية واللجوء وتداخلها مع التطرف والإرهاب." المركز الأوروبي لدراسات مكافحة الإرهاب والاستخبارات، 18 ماي 2020. شوهد في 12 ماي 2026.https://www.europarabct.com .
- الجزيرة نت، قسم البحوث والدراسات. "محطات في تاريخ الهجرة غير الشرعية." شوهد في تاريخ الاطلاع-www.aljazeera.net/specialfiles/pages/b412abf3 . 787D-45e2-953a-96a27069dbae.
- هيرناندو، سيليا. "جيوسياسية الساحل ".*إل أوردن موندیال*، 7نوفمبر 2025. تم الاطلاع في 22 أبريل 2026-https://elordenmundial.com/mapas-y . graficos/geopolitica-sahel/.
- نصر، هايل. "هجرة -منتقاة- وليست -مفروضة ".*الحوار المتمدن*، ع. 1552، 16 ماي 2006. تم الاطلاع في 18 ماي 2026 . https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=64954.
- "القذافي يخير أوروبا بين الدعم المالي والتقني أو قوارب المهاجرين ".*دويتشه فيله*، 29 نوفمبر 2010. شوهد في 25 أبريل 2026.https://www.dw.com .

- "إرهاب ".*القاموس العملي للقانون الإنساني*، أطباء بلا حدود. تم الاطلاع في 12 ماي 2026. https://ar.guide-humanitarian-law.org/content/article/5/rhb/ .
- أطباء بلا حدود. "حول أطباء بلا حدود." تم الاطلاع في 13 ماي 2026 . https://www.msf.org/ar.
- المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. "مهامنا." تاريخ الوصول 13 ماي 2026. https://www.unhcr.org/ar/what-we-do .
- المفوضية الأوروبية. "سياسة الاتحاد الأوروبي لإدماج المهاجرين." تم الاطلاع في 15 ماي 2026 . https://home-affairs.ec.europa.eu/policies/migration-and-asylum/migrant-integration/eu-integration-policy_en.
- منظمة" SOS MEDITERRANEE. من نحن." تم الاطلاع في 13 ماي 2026 . https://ar.sosmediterranee.org/#about-us.
- مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. "الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين." تم الاطلاع في 11 ماي 2026 . https://www.unodc.org/e4j/ar/secondary/human-trafficking-and-migrant-smuggling.html.
- الوكالة الأوروبية لحرس الحدود والسواحل (فرونتكس). "المهام والمهمة." تم الاطلاع في 13 ماي 2026 . https://frontex.europa.eu/about-frontex/who-we-are/tasks-mission/.
- توريلي، ستيفانو م. "الهجرة عبر المتوسط: رسم خرائط استجابة الاتحاد الأوروبي ". *المجلس الأوروبي للعلاقات الخارجية (ECFR)*. تم الاطلاع في 19 أبريل 2026 . https://ecfr.eu/special/mapping_migration.
- "الإنتربول واليوروبول: ما الفرق؟ "*كوليجيوم للمحامين الدوليين*. تاريخ الاطلاع: 20 ماي 2026 . https://rednoticearabia.com/interpol-vs-europol-whats-the-difference/.

- كلوبه لاينهام. "نظام البصمات في الاتحاد الأوروبي قيد المراجعة "مهاجر نيوز، 20 نوفمبر 2017. شوهد في 19 ماي 2026 .
https://www.infomigrants.net/ar/post/6130.

ثانيا: المراجع الأجنبية:

1) -**Books**:

- Gallois, Pierre. *Géopolitique : les voies de la puissance.* Paris: Edition Plon, 1990.
- Khader, Bichara. *L'Europe et la méditerranée : Géopolitique de la proximité.* Paris: Harmattan, 1994.
- Pillay, Navi. *The Economic, Social and Cultural Rights of Migrants in an Irregular Situation.* New York and Geneva: United Nations Human Rights Office of the High Commissioner, 2014.

2) -Journal Articles:

- Ceccorulli, Michela. "Geopolitics and Migration: The European Union's Misstep." *European Politics and Society* (2025). https://doi.org/10.1080/23745118.2025.2583071.
- De Blasis, F., and S. Pitzalis. "Externalising Migration Control in Niger: The Humanitarian–Security Nexus and the International Organization for Migration (IOM)." *Journal of Modern African Studies* 61, no. 3 (2023).
- Henry, Jean Robert. "Maghrébins en France : De la mère partie au marges l'Europe." *Revue panoramique,* no. 55 (Paris, 2001): 27.

- Hyndman, J. "The Geopolitics of Migration and Mobility." *Geopolitics* 17, no. 2 (2012): 243–256. https://www.tandfonline.com/doi/full/10.1080/14650045.2011.569321

.

- Jonson, G. "Some Sociological Aspects of Migration." In *Migration,* edited by J. A. Jackson, 65. London: Cambridge University Press, 1969.

- Tinti, Peter, and Sergio Carrozzo. "The Niger–Libya Corridor: Migration, Smuggling and European Border Policies." *Journal of Modern African Studies* 58, no. 4 (2020).

3) -Reports & Official Documents

- Bundesamt für Migration und Flüchtlinge (BAMF). *Asylum and Migration Report 2023.* Berlin: BAMF, 2024.

- France. *Loi n° 2006-911 du 24 juillet 2006 relative à l'immigration et à l'intégration.* Journal officiel de la République française, 25 juillet 2006.

- Frontex. *Risk Analysis for 2016.* Warsaw: Frontex Risk Analysis Unit, March 2016.

- International Organization for Migration (IOM). *Addressing Collective Migration Flows in Countries of Origin, Transit and Destination.* Geneva: IOM, October 2015.

- International Organization for Migration (IOM). *Assessing Immigration Scenarios for the European Union in 2030: Relevant, Realistic and Reliable?* Geneva: IOM, 2020.

- International Organization for Migration (IOM). *Global Overview of Migration Routes: May–August 2025.* Geneva: IOM, 2025.
- International Organization for Migration (IOM). *World Migration Report 2024.* Geneva: IOM, 2024.
- Médecins Sans Frontières (MSF). *Violence et immigration, deux ans plus tard: Rapport sur l'immigration d'origine subsaharienne en situation irrégulière au Maroc.* Espagne: MSF, février 2008.
- Ministerio del Interior. *Balance Migratorio 2023.* Madrid: Gobierno de España, 2024.
- United Nations Tunisia. *CDN 3.0: Contributions Déterminées au niveau National.* Tunis: United Nations Tunisia, 2023.

4) -Online Sources :

- Abdellaoui, Hocine. "Les dimensions sociopolitiques de la politique Algérienne de lutte contre l'immigration irrégulière." Communication présentée au séminaire sur la migration irrégulière vers et à travers les pays du sud et de l'est de la Méditerranée, Université d'Alger, 6-8 juillet 2008.
- "About Europol." Europol. Last modified May 4, 2026. https://europol.europa.eu/about-europol.
- Eu-LISA. "Eurodac." European Union Agency for the Operational Management of Large-Scale IT Systems in the Area of Freedom, Security and Justice. Accessed May 19, 2026. https://eulisa.europa.eu/activities/large-scale-it-systems/eurodac.

- European Law Institute. "Court of Justice of the European Union." Institutional Members. Accessed May 20, 2026. https://www.europeanlawinstitute.eu/membership/institutional-members/court-of-justice-of-the-european-union/.
- International Committee of the Red Cross. "Who We Are." Accessed May 13, 2026. https://www.icrc.org/en/who-we-are.
- International Organization for Migration (IOM). "Migration Flows – Europe." Accessed April 6, 2026. http://migration.iom.int/Europe/.
- International Organization for Migration (IOM). "Who We Are." Accessed May 13, 2026. https://www.iom.int/who-we-are.
- Marinoni, Filippo. "The EU's Externalisation of Borders in Morocco: Historical Path and Main Consequences." The Square Centre, February 3, 2023. https://thesquarecentre.org/2023/02/03/the-eus-externalisation-of-borders-in-morocco-historical-path-and-main-consequences.
- The Meaning of Migrants. "What is the meaning of 'migrants'?" Accessed April 5, 2026. https://meaningofmigrants.org.

5) -**Working Papers & Theses:**

- Ben Otman, Nadia. "Le plan Sarkozy: L'arbre des impossibles de l'immigration choisie." *Revue trimestrielle* (Avril 2006).
- Boswell, Christina. "Migration Control in Europe after 9/11: Explaining the Absence of Securitization." Preliminary draft, Migration

Research Group, Hamburg Institute of International Economics, February 27, 2006.

- Chapala, Daniel. "French and Canadian Immigration in Comparative Analysis." Master's thesis, School of Economics and Management, Lund University, June 2020.

- Damianou, Eleni. "The Case of Securitized Immigration in the EU." In *1st Collective Volume, EU-NATO Working Group,* 46. Athens: Institute of International Relations Division of Euro-Atlantic Studies, 2013.

- Gubb, James. "Schengen Convention." *More EU Factsheets.* London: CIVITAS Institute for the Study of Civil Society, August 2015. http://www.civitas.org.uk/eufacts/index.php.

- Harzoune, Mustapha. "Depuis quand la France est-elle une terre d'immigration?" Musée de l'histoire de l'immigration, 2022. https://www.histoire-immigration.fr/les-migrations/depuis-quand-la-france-est-elle-une-terre-d-immigration.

- Koser, Khalid. "Irregular Migration, State Security and Human Security." Paper prepared for the Policy Analysis and Research Programme of the Global Commission on International Migration, University College London, September 2005.

1) قائمة الاشكال:

الشكل	العنوان	الصفحة
رقم 01	مقارنة بين النهج الشمولي والنهج المتبقي في تعريف المهاجرين	22
رقم 02	تدفقات الهجرة غير النظامية والحصيلة البشرية في المتوسط	28
رقم 03	تطور أعداد المهاجرين غير النظاميين عبر المسارات الرئيسية نحو الاتحاد الاوروبي- 2021 2025	70
رقم 04	نموذج يوضح عوامل الدفع والجذب المؤثرة في الهجرة غير النظامية عبر حوض البحر الأبيض المتوسط	75
رقم 05	نموذج هرمي لدوافع الهجرة غير النظامية استنادا" لنظرية ماسلو"	77
رقم 06	النموذج التحليلي لأمننة الهجرة غير النظامية	79
رقم 07	أوجه الاختلاف والتشابه بين الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين	88

رقم 08	سيناريوهات الهجرة إلى أوروبا لعام 2030 (حسب نموذج IOM)	136
رقم 09	الاحتمالية النسبية لسيناريوهات الهجرة الدولية بحلول 2030	139

2) قائمة الخرائط:

الخريطة	العنوان	الصفحة
رقم 01	خريطة العوامل الجيوسياسية والأمنية في الضفة الجنوبية للمتوسط ومنطقة الساحل المرتبطة بها	36
رقم 02	جيوسياسية منطقة الساحل: النزاعات المسلحة والتدفقات الهجرية.	39
رقم 03	خريطة التوازنات الأمنية ومسارات الهجرة الدولية في النيجر	43
رقم 04	محاور العبور الرئيسية للهجرة الوافدة من الجنوب نحو الشمال الجزائري	46
رقم 05	خارطة مسارات الهجرة الى ليبيا 2025	50
رقم 06	مسارات الهجرة عبر المغرب باتجاه اوروبا	54

رقم 07	خريطة مسارات الهجرة غير النظامية عبر من السواحل التونسية نحو أوروبا 2025	56
رقم 08	مسارات الهجرة عبر المغرب والجزائر اتجاه اسبانيا	60
رقم 09	مسار شرق المتوسط وامتداده الجغرافي نحو ألمانيا	61
رقم 10	مسار وسط المتوسط وامتداده من السواحل المغاربية نحو ايطاليا	62
رقم 11	خريطة المسارات الجيوبوليتيكية لتدفقات الهجرة غير النظامية عبر المتوسط نحو أوروبا 2025	69
رقم 12	خريطة انتشار الجماعات الجهادية في القارة الافريقية	98

3. قائمة الجداول:

الجدول	العنوان	الصفحة
رقم 01	معايير وتصنيفات الهجرة	14
رقم 02	العمليات الإرهابية المنفذة من قبل مهاجرين وطالبي لجوء في أوروبا (2020-2024)	95- 96

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات:

المقدمة.....01

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للهجرة غير النظامية في الفضاء المتوسطي..08

المبحث الأول: المقاربات المفاهيمية والتراكم التاريخي للظاهرة.....09

المطلب الأول: ماهية الجيوبوليتيك.....09

المطلب الثاني: التأصيل المفاهيمي للهجرة والهجرة غير النظامية.....12

المطلب الثالث: التطور التاريخي للهجرة غير النظامية في الفضاء المتوسطي.....24

المبحث الثاني: ديناميكيات الهجرة غير النظامية في المتوسط.....30

المطلب الأول: العوامل المفسرة للهجرة غير النظامية.....30

المطلب الثاني: الفواعل المتدخلة في ظاهرة الهجرة.....38

المطلب الثالث: المسارات الجيوبوليتيكية للهجرة في المتوسط.....69

المبحث الثالث: المقاربات المفسرة للهجرة غير النظامية.....73

المطلب الأول: نظرية الطرد والجذب (Push-Pull Theory) 73

المطلب الثاني: المقاربة الحاجاتية - نظرية ماسلو في تفسير الهجرة.....75

المطلب الثالث: مقاربة الأمننة للهجرة (Securitization Theory) 78

الفصل الثاني: الهجرة غير النظامية في الفضاء الأورو-متوسطي: التداعيات، السياسات والآفاق المستقبلية.....81

المبحث الأول: التداعيات الجيوبوليتيكية للهجرة غير النظامية في المتوسط.....82

المطلب الأول: التداعيات الأمنية.....82

المطلب الثاني: التداعيات الاقتصادية.....100

المطلب الثالث: التداعيات الاجتماعية.....102

المبحث الثاني: السياسات والآليات المعتمدة في إدارة الظاهرة.....107

المطلب الأول: سياسات دول الضفة الشمالية.....107

المطلب الثاني: سياسات دول الضفة الجنوبية.....126

المطلب الثالث: الاتفاقيات والشراكات الاورومتوسطية في مجال الهجرة.....132

المبحث الثالث: السيناريوهات المستقبلية للهجرة في المتوسط.....135
المطلب الأول: السيناريوهات المستقبلية للهجرة في أوروبا (افق 2030) 135
المطلب الثاني: السيناريو الاتجاهي لاستقرار المقاربة الأمنية الأوروبية.....140
المطلب الثالث: سيناريو اخفاق السياسات الأوروبية في إدارة الهجرة.....142
الخاتمة.....144
قائمة المراجع.....147
قائمة الاشكال والخرائط والجداول.....157
فهرس المحتويات.....161
الملخص.....164

الملخص

ملخص:

شهد النظام الدولي في السنوات الأخيرة تحولات متسارعة أفضت إلى إعادة تشكيل موازين القوة والنفوذ، حيث أصبح التحكم في الحدود وحركة الأفراد والمجالات الاستراتيجية أحد أبرز محددات التنافس الجيوبوليتيكي، خاصة في الفضاء المتوسطي الذي يتميز بتداخل معقد بين اعتبارات الأمن والتنمية والهجرة.

وفي هذا الإطار، تبرز الجيوبوليتيك كإطار تحليلي لفهم العلاقات الدولية من خلال الربط بين الجغرافيا والقوة والمصالح، بما يسمح بتفسير التحولات التي يشهدها المتوسط باعتباره مجالاً استراتيجيا تتقاطع فيه التهديدات الأمنية مع الاختلالات الاقتصادية والديموغرافية.

وعليه، تتناول هذه الدراسة موضوع الهجرة غير النظامية في المتوسط باعتبارها ظاهرة مركبة ناتجة عن التفاوت التنموي بين ضفتي المتوسط، وعدم الاستقرار السياسي في دول المصدر، وتشديد السياسات الحدودية الأوروبية، إلى جانب توسع شبكات التهريب والجريمة المنظمة العابرة للحدود.

وتركز الدراسة على إبراز البعد الجيوبوليتيكي للهجرة غير النظامية بوصفها ظاهرة تعكس إعادة تشكيل موازين القوى داخل الفضاء المتوسطي، وإعادة تعريف مفاهيم الحدود والأمن والسيادة في ظل التحولات الدولية الراهنة.

وتهدف في النهاية إلى تقديم قراءة تحليلية مركزة تربط بين المحددات البنيوية للظاهرة وانعكاساتها الجيوبوليتيكية، مع السعي إلى تقييم مختلف المقاربات المعتمدة في إدارتها، وإبراز الحاجة إلى رؤية شاملة تجمع بين الأمن والتنمية والتعاون الإقليمي.

Abstract

In recent years, the international system has undergone rapid transformations that have reshaped the balance of power and influence, making control over borders, human mobility, and strategic spaces a central element of geopolitical competition, particularly in the Mediterranean region, where security, development and migration dynamics deeply intersect.

Within this context, geopolitics serves as a key analytical framework for understanding international relations by linking geography, power, and interests, thereby interpreting the Mediterranean as a strategic space marked by structural asymmetries and overlapping security and socio-economic challenges.

Accordingly, this study examines irregular migration in the Mediterranean as a complex phenomenon driven by development disparities between the two shores, political instability in countries of origin, the tightening of European border policies, and the expansion of transnational smuggling networks and organized crime.

The study focuses on highlighting the geopolitical dimension of irregular migration as a process that reflects the ongoing reconfiguration of power relations within the Mediterranean space and the redefinition of borders, security, and sovereignty under current global transformations.

Ultimately, it aims to provide a focused analytical reading that links the structural determinants of the phenomenon to its geopolitical implications, while assessing prevailing management approaches and emphasizing the need for a comprehensive strategy that integrates security, development, and regional cooperation.